میز دسادات محمدی
۸۶،۵،۲۷

یقرء عند المطالعه

یا رب یا رب الرب یا خالق الاشیا بلا علاج و تعب

هب لنا یا واهب کل سبب علماً و حکمة و معرفة و ادبا

و نعمل بها الجوارح بلا نصب و اعلنا من [illegible]

فی عملنا فانک انت الکافی تمام

کم من ادیب فطن عالم
مستکمل العقل مقل عادم

کم من جهول مکثر ماله
ذلک تقدیر العزیز العلیم

بسم الله

هذا وجه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين شرح صغير في علم العربية

والحمد لله كما كان الأحسن في مقام الابتداء ببسم الله الذي هو أفضل الكلام المكون ممتثلا بحديث خير الأنام فقال المصنف
رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الباء للإلصاق فإنه هو المصاحبة والآلة وأفضل الاستعانة بالحيوان وذكر الاسم الكريم عند ابتداء
القول بسبب وقوعه على الوجه الأكمل والأتم حتى كأنه لا يتأتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة ... ذلك الاشتغال
ومتعلق الباء مقدر خاص أو عام فعل أو اسم مؤخر أو مقدم فهذه ثمانية أقسام الأول تقديره فعل خاص مؤخر نحو بسم الله أصنف
والثاني تقديره اسم خاص مؤخر نحو بسم الله تصنيفي والثالث تقديره فعل خاص مقدم نحو أصنف بسم الله والرابع تقديره اسم خاص مقدم نحو تصنيفي
بسم الله والخامس تقديره فعل عام مؤخر نحو بسم الله أبتدئ والسادس اسم عام مؤخر نحو بسم الله ابتدائي والسابع تقديره فعل عام مقدم نحو
أبتدئ بسم الله والثامن تقديره اسم عام مقدم نحو ابتدائي بسم الله وكذا يجري وجوه الثمانية مع الذكر المتعلق في جميع الاحتمالات ستة
عشر والله اسم للذات أصله الإله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم ... الذات الواجب الوجود المستحق لجميع صفات الكمال

والرحمن والرحيم وصفتان مبنيتان من الرحمة وقدم الرحمن لانه ابلغ فان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا كما في قطع وقطّع

ولما كان من الواجب ان يذكر بعد البسملة حمد الله لئلا يلزم ترك الحديث الوارد فيها بدأ بالحمد لانه ابلغ ولانه حمد مع المبالغة بقوله

احسن كلمة اي افضل كلمة مبتدأ او بهاء اي بكلمة الكلمة الكلام في المقاصد والمآرب وخبره بالحمد من لطف الحسن يختم به اي

بذلك الكلام اي المطالب جلالك والحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم والتبجيل سواء كان بالنعمة او غيرها وفي الاصطلاح

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان والشكر في اللغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه

منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وفي الاصطلاح صرف العبد جميع ما انعم الله فيما خلق لاجله وبين الحمد والشكر

عموم وخصوص من وجه لان الحمد اعم بحسب المتعلق والشكر بحسب المورد اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا

يقاس عليه غيره على جزيل اي عظيم وكثير الانعام وهو بكسر الهمزة وكذا في الواجب ان يذكر بعد الحمد الصلوة على النبي ... الانام

ليصل الفيوض الالهية الينا ولذا اعقبه بقوله والصلوة وهي في الاصل لطلب الرحمة واذا اسند الى الباري يراد به

الرحمة مجازا لانه استعمال اللفظ في غير معنى موضوع له واذا اسند الى العبد يراد به طلب الرحمة واذا اسند الى الملائكة يراد

الاستغفار واذا اسند الى الوحوش والطيور يراد به التسبيح والتهليل والسلام وهو بمعنى الصلوة على سيد الانام وهو

افضل بني نوع الانسان بل افضل المخلوقات ولا يتوهم كون على الفقرة لان هذا الحكم مخصوص بلفظ الدعاء محمد صلعم وآله اي اهل

بيته وذريته المعصومين واصل آل اهل بدليل تصغيره باهيل وخص استعماله في الاشراف مطلقا اخرويا او دنيويا كما في

قوله آل فرعون البررة صفة مدح للاهل وهو جمع بار الكرام صفة بعد صفة للآل ... بمعنى ... اقبال

يقال حاش سبحان اي تنزيها ومعنى الاستثناء مثل ما زائدة او موصولة او موصوفة يبدأ الله ثم استعمل بمعنى تنزيها وقد يحذف

لا في اللفظ لكنه يراد وبعده اكثر النحاة من كلمات الاستثناء وتحقيقه انه للاستثناء عن الحكم المتقدم بحكم على وجه التحكم عن جنس

السابق وفي ما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة او معترضة والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة

ولفظه زائدة على الاخير ... زائدة ابن عمه اي ابن عم النبي صلعم علي اعلى الله قدره الذي لقبه اي لقب النبي صلعم لامر الامارة بعده

بالنص الجلي لا بالخفي على ما ادعاه الصحابة لكن اكثرهم بعد النبي صلعم ... عن طريقه ... الا

لعنهم الله اللعن المؤبد المخلد على الاسلام ورايته وعلم الراية وكانه تجنيس الا يتبعوا الراية ليتميزوا عن الضلال كذا

للمسلمين الا المطيعون ... ليهتدوا بالهداية ويبعدوا عن الغواية وكانه علم وراية للاسلام ورفعه

اي رفع النبي صلعم بكتف المبارك ... لكسر الاصنام التي وضعها الكفار في بيت الله المعظم فوضع قدمه وصعد على البيت لكسر

الاصنام وقال صلعم ... وضع الرجل على الكتف ... فقال يا رسول الله ... فلما ... ذلك

لم يقع لاحد قط ... بالفارسية ... جازم اي

على قاطع ... صح ... النواصب اللئام جمع اللئيم وهو الذي ... الجزم في اللغة القطع ولا ...

بذكر الكلمة والكلام ... الابتداء والجر والرفع والنصب والجزم ... بذكر الكسر ... علم النحو باشارة الخ فانه

قال علي عليه السلام الفاعل مرفوع وما يلحق به والمفعول منصوب وما يلحق به والمضاف اليه مجرور وما يلحق به بلفظ الكلام

عن الكلام عن الخطأ في ايراد المراد وبعده ... الغايات ولا بد ... من المضاف اليه فاذا ذكر المضاف اليه

او حذف ونوی معناه فهو مبنی على الضم وهی ههنا من الاخير لان التقدير وبعد الحمد والصلوة
ان يكن شیء فهذه ای المتعلقات الذهنية سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده والفاء اما لتوهم اما او
تقديرها الفوائد جمع الفائدة وهی ما يوصل الى شیء الصمدية ای المنسوبة بها او انما سميت بها لانها صنفت لعبد الصمد
كما يأتی فی بيان علم العربية وقواعدها التی يتوقف عليها فصاحة الكلام وبلاغته الذی يحصل بها التصديق باعجاز القرآن
حوت ای اشتملت تلك الفوائد فيها مقدرة لفظة قد لانها مع ما بعدها حال من الفوائد والجملة الماضية اذا كانت حالا لا بد
فيها من قد ظاهرة او مقدرة من هذا الفن ای علم العربية ومفعول حوت قوله ما اشتملت تلك الفوائد شيئا يكون نفعه
ای نفع ذلك الشیء اتم للمبتدئين والمجتهدين ويكون معرفته ای معرفة ذلك الشیء للمبتدئين خاصة اهم من غيرهم وانما
صار النفع اتم والمعرفة اهم للمبتدئين لان النفع بتلك الفوائد يحصل للمبتدی وغيره بخلاف المعرفة فانها لا يحتاج اليها الا المبتدی
وتلك الفوائد تضمنت ای احتوت تلك الفوائد وضمنها فوائد جليلة ای عظيمة فی قوانين الاعراب ای قاعدة كلية
وفرائد جمع فريدة وهی الدرة الكبيرة الثمينة لم يطلع عليها ای على تلك الفوائد الا اولوا الالباب ای ذووا العقول
ووضعتها ای وصفت تلك الفوائد وصنفتها للاخ الاعز الذی علما وجد مثله عبد الصمد وهو الاخ الحقيقی للمصنف جعله الله
ای عبد الصمد من العلماء العاملين وفی هذا الكلام لا يخفى لطيفة لان المصنف واخاه كانا من عقب العامل ونفعه ای نفع
الاخ بها ای بتلك الفوائد ونفع الله جميع المؤمنين ای الطالبين سبيل الحق بعون الله الملك المطلق وتشتمل تلك
الفوائد الصمدية على خمس حدائق ای ضبطها الا ما بحث فيها اما مقاصد او موقوف عليها المقاصد الثانی ان الاول الاول ان

الحديقة الاولى

الاول اما ان يبحث فيه عن المفردات او الجمل الثانی الرابع والاول اما ان يكون البحث فيه من حيث الاعراب والبناء الثانی
الخامسة والاول اما ان يبحث فيه عن الاسماء او الافعال الاول الثانية والثانی الثالثة الحديقة الاولى من الحدائق الخمسة
فيما اردت تقديمه ای يكون موقوفا عليه للمقاصد لان من الواجب قبل الشروع ان يعرف العلم وغايته وموضوعه فهذه الثلاثة
بحوث عنها فی الحديقة الاولى معرفة تفصيلية ليسهل لهم تناول ما يورد فی ذلك الكتاب النحو فی اللغة على سبعة معان الاول بمعنى الجانب
كقولك سرت نحو دار فلان ای جانبها والثانی بمعنى المثل كقولك مررت برجل نحوك ای مثلك والثالث بمعنى النوع كقولك عندی
ثلثة انحاء من الطعام ای انواع الرابع بمعنى المقدار كقولك على الجيش نحو من الف ای مقدار الف والخامس بمعنى الشبه والمثل كقولك مررت
برجل نحوك ای شبهك ومثلك والسادس بمعنى الظرف مثل كقولك سرت نحو البيت ای ظرف البيت والسابع
بمعنى القصد كقولك سرت نحو تميم ای قصدت تميما وفی الاصطلاح علم بقوانين الفاظ العرب ای قواعد كلية منطبقة على الكلام تعرف بها
والالفاظ جمع لفظ وهو فی اللغة الرمی يطلق على ما يقال لفظت التمرة ولفظت النواة ای رميتها ثم نقل فی هذا الفن الى ما يتلفظ به الانسان قليلا
او كثيرا وهذا القيد الجنس للتعريف لانه شامل لغيره كالمنطق والبيان والمعانی وغيرها وقوله من حيث الاعراب والبناء بمنزلة الفصل اخرج
غيره وتخصيصه به ولما كان الواجب على الطالب ان يتصور ما يطلبه ويعرف غايته وموضوعه بدأ اولا بتعريف النحو ثم اشار اليه
غايته بقوله وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ فی المقال لان من راعى قواعد الكلام احترز عن الاختلال بها فالاعراب
الكلام العربی وتوافق نظمه نظر البلغاء ولا يصدر عن الارادة فی كلامه ويحفظ عن التعرض فی اللفظ ثم اشار الى موضوع النحو
عن عوارضه الذاتية فيه بقوله وموضوعه الكلمة والكلام لانه يبحث عن عوارضهما الذاتية فی النحو ولما حكم بان موضوع النحو الكلمة والكلام

اراد الاول بمناسبة الاصطلاحي وانتقال الحكم في الشيء على تقدير الظرفين وقدم معنى الكلمة على الكلام لان ما صدق عليه الكلمة جزء
ما صدق عليه الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمه عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع فقال الكلمة وهي مشتقة من الكلم بسكون
اللام وهو الجرح لتاثير معانيها في النفوس كالجرح واللام للجنس كما هو مناسب التعريفات لفظ حقيقة كزيد وضرب او حكما كالمنوي
في زيد ضرب فانه وان لم يكن من مقولة الحروف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ لكنه اجروا عليه احكام اللفظ من الاسناد عليه
والعطف عليه وتاكيده والابدال منه وغير ذلك وكلمات الله وكلام الملائكة وكلام الجن لما كانت مما يتلفظ به الانس داخل
في اللفظ والدوال الاربع خرجت بقوله اللفظ على ما صرح به المحقق بخروجها ولا يجتنب الحاق التاء والتانيث لان الدلالة في المشتقات
لازمة لا لغيرها واللفظ غير مشتق موضوع قال في الحاشية ولا يجتنب اولا المعنى لان الوضع مشعر به اخص لان الوضع تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والشيء الاول هو اللفظ والثاني هو المعنى فذكر الموضوع مغن عن المعنى
ولئلا ينتقض التعريف بلفظ موضوع للفظ آخر كلفظ الاسم والفعل والحرف والجزء الجملة والعبارة كما ينتقض تعريف من قال بمعنى
وكان قوله في الحاشية ولا يخفى انه لا يتاتى على هذا التعريف كما يتاتى على تعريف ابن الحاجب مع كونه اقصر ايما على ذلك لا يخفى انتهى
واعلم ان في تعريف الموضوع قد اعتبر بعضهم قيد الاطلاق لاخراج المشترك ووضع الحرف اذ لا فهم منه معناه بدون الضميمة ولا يخفى انه لا يحتاج
الى هذا القيد لانه لا يفهم من الحروف معناه بلا ضميمة وان لم يفهم بعدم تمامه بدونها ولا يحتاج الى قيد له او الاشتراط في الوضع ان يفاد معناه
بل يفهم ومنها فرق مفرد حقيقة كزيد وضرب حقيقة لا يدل جزئه على جزء معناه او حكما كالبصري وقائمة والرجل واستغفر واما نحو
عبد الله علما فانه وان كان جزئه لا يدل على جزء معناه لانهم لم يعتبروا باجزائه نظرا الى وضعه الاول الا انه في حكمه ... يتجه

باعرابين من الاسناد تامة وانت خبير بان هذا التعريف اقصر واقيد واحسن من تعريف الجامي وصاحب المغني لعدم ورود ما يرد على تعريفهما
عليه كما لا يخفى فلما فرغ المصنف من تعريف الكلمة شرع في تقسيمها الى اقسام الثلثة ليبين احكام اقسامها فقال وهي اي الكلمة
اسم كزيد وفعل كضرب وحرف كقد اي منحصرة في هذه الاقسام الثلثة ووجه الحصر فيها ان الكلمة اما تستقل بمعناها او لا الثاني الحرف والاول
والاول اما مقترن باحد الازمنة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف لكون الاسم مسندا
ومسندا اليه والفعل مسندا فقط والحرف لا يكون هذا ولا ذاك فكان اولى بالتقديم على الذي كان فيه هذا ولا ذاك
شيء منهما والكلام لفظ عطف على قوله فالكلمة لفظ مفيد بالاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة فخرج بقوله لفظ غير الدوال المهملات والمفردات والمركبات الغير الكلامية كانت او غيرها وبقيد مفيد بالاسناد خرج غير المركبات
الكلامية لان الاسناد المفيد لا يكون في غيرها ودخل مركبات الكلامية سواء كان خبرية مثل زيد قائم او انشائية مثل اضرب و
سواء كان الطرفان مذكورين كالاول او لا كالثاني لان اضرب متضمن كلام والجزء الاخير منه مستتر غير مذكور في اللفظ وهذا التعريف
احسن من تعريف ابن الحاجب لعدم لزوم كون المتضمن اسم الفاعل هو المتضمن اسم المفعول في تعريف المصنف دون تعريفه وغير ذلك
من الاعتراضات الواردة على الجامي فانها غير واردة على ذلك التعريف ولا يتاتى اي ولا يحصل الكلام لاحتياجه الى الاسناد المحتاج
الى المسند والمسند اليه الا في اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه نحو زيد قائم او في فعل مسند واسم مسند اليه نحو قام زيد فلا يحصل
الكلام بغير هذين القسمين من الاقسام الاربعة الحاصلة من تركيب فعلين او حرفين او اسم وحرف او فعل وحرف لانتفاء
المسند والمسند اليه او احدهما لان الحرف لا يكون شيئا منهما والفعل يكون مسندا فقط واما نحو يا زيد فهو ليس بكلام حقيقة

بل ساد مسده والكلام في الحقيقة او جوامع فالمسند فيه ايضاح اي بهذا الايضاح لحقيقة الاسم الذي هو احد اقسام
الكلمة قدمه على اخويه لزيادة رتبته بالنسبة الى الفعل والحرف لكونه مسندا ومسندا اليه بخلافهما فقال الاسم اي حقيقة الاسم
وماهيته وهو مشتق من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه الكلام وحده دون اخويه فاصله
سمو تحركت الواو فحذف الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها لتعذر الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
وقيل انه مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه ويدفع هذا القول اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان ما قيل
لكان تصغيره وسيم وجمعه اوسام ورد الكتاب القلب بعيد كلمة جنس شامل لا فيها ما دل على معنى في نفسه اي معنى الكلمة مستقل بالمفهومية
والافادة وغير محتاج في الانضمام الى كلمة اخرى عليها فخرج به الحرف لعدم الاستقلال معناه بالمفهومية غير مقترن ذلك المعنى في الفهم منها
باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده فخرج به الفعل لاقترانه بها ولم يذكر الثلثة لدلالة الازمنة
عليها والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع فدخل فيه اسماء الافعال وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان ولما
فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض خواصه لان المعرفة بسبب الخاصة لظهورها في الاغلب اكثر من المعرفة بسبب التعريف
فقال ومن خواصه اي يختص بالاسم من بين اقسام الكلمة الجر اي دخوله لانه اثر حرف الجر في المجرور لفظا نحو مررت بزيد
او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية نحو غلام زيد ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما في الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد لا تقدير
فالجر فيها ليس باثر حرف الجر الا انها فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف جر المعنوية في الاختصاص بالاسم وانما فسرنا

قوله يختص بيتفرد لئلا يقال حق العبارة ان يقول ويختص الجر بالاسم لان الجر مختص بالاسم لا الاسم مختص بالجر وانما اذا فسرنا
بيتفرد استقام معنا كما في قولهم نخصك بالعبادة اي نفردك بالعبادة ولا نعبد غيرك واللام اي دخول اللام عليه والتنوين
اي لحوق التنوين في اخره والنداء ومن خواصه النداء نحو يا زيد والتثنية اي كونه مثنى نحو مسلمان والجمع اي كونه مجموعا نحو مسلمون
وقال في الاشتباه انه نحو يفعلان ويفعلون فالتثنية والجمع انما وردا على التغير الذي هو الاسم لا على الفعل المفنى فالتثنية والجمع
مختص بالاسم ولا يكون للفعل اصلا والفعل انما سمي به لتضمنه الفعل ومع المصدر كلمة جنس لاشتمالها كلا من الاسم والفعل والحرف
معنا اي معنى الكلمة مستقل في المفهومية والافادة فخرج به الحرف مقترن ذلك المعنى المستقل مع فهمه منها باحدها اي احد
الازمنة بحسب الوضع فخرج الاسم وما دل على احد الازمنة كاسماء الافعال الدال على الزمان لا بحسب الوضع ودخل في الفعل
وان لم يدل عليها كالافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد ونعم وبئس وافعال العقود نحو بعت واشتريت فان عدم دلالتها
على الزمان بحسب الوضع بل كانت على زمن استقام الحدوث بعد تمام التعريف شرع في بعض خواصه كما مر في الاسم فقال
ومن خواصه اي يفرد الفعل قد اي دخول قد في الفعل نحو قد ضرب ودخول لم نحو لم يضرب والحرف وهو بالنسبة به الاسم
في اللغة الطرف وهو طرف الكلام لانه يقابل الاسم والفعل وحيث يقع في طرف الكلام وهو لا يقع كلمة مستقلة لان الكلمة
باسرها وضعت بقرله ما دل اي معنى الكلمة معلوم انها غير مستقل بالافادة لانه لا يفهم معناه بدون ذكر المتعلق اصلا
لزم ان لا يكون الحرف بدون المتعلق كلمة ومفاده ظاهر بل المراد ان الحرف يدل على معناه لكن معناه غير مستقل بالافادة و
لا يكون مسندا ولا مسندا اليه بدون المتعلق وذلك ظاهر على من له ادنى تامل ولا مقترن باحد الازمنة الثلثة وانما

ذكره لكن لزيادة التوضيح ذكرناه والانقسام ثم عد الحرف به دونه ولعرف الحرف لزيادة معرفة والاطلاع اصل المعرفة بمن الحرف
فعده من خواص الشيء من خواص الفعل به وهما الاسم والفعل وانما اختص الحرف عن خواص الحرف لان الخواص جميع الخاصة وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا
يوجد في غيره والحرف بالضرورة لا يدخل في شيء من خواص الاسم والفعل وذلك ظاهر والاسلم ان المضمر قسم الاسم الحال من اقسام ثلث تقسيمات
فقال التقسيم اي هذا التقسيم للاسم الاسم ان وضع لذات مشخصة معينة لا يتناولها وكحملها فالاسم معين انه لا يدركه بالعين فالعلم كزيد وضع
للذات المشخصة من افراد الانسان او ان وضع لحدث كالمصدر فالمصدر ثم وتخيل فالاسم معناه انه امر معنوي لا يستغني عن وجوده في الخارج كضرب
وضع لحدث معلوم الصادر عن الفاعل او وضع لمنسوب اليه الحدث اي وضع لذات نسب اليها الحدث فالمشتق كالضارب وضع لشخص صدر
عنه الضرب وكالمقتول وضع لمن وقع عليه القتل فعلم من ذلك ان المشتق لم يوضع للحدث بل للذات المنسوب اليها الحدث كما قيل انه
روى انه قال ما الفرق بين المشتق والمصدر فقال ان المشتق وضع لذات نسب اليها الحدث والمصدر وضع للحدث نسب الى ذات انتهى فهذا التقسيم
يصير الاسم منحصرا في العين واسم معنى واسم مشتق والثاني تقسيمه مفعول مطلق لفعل محذوف اي اقسم الثاني اي الربع الربع وفيه ان
للاسم قسمانا ثانيا وهو ان الاسم ان وضع لشيء بعينه او لكلي شيء يتلبس بعينها اي بازاء المعلومة للمتكلم والمخاطب والمعهودة بينهما
فالشيء معينا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له الاسم فمعرفة وهي سبعة انواع الاول العلم وهو ما وضع لشيء بعينه مستغنيا
او غير مستغن لغيره بوضع واحد كزيد والثاني ما عرف بلام الجنسية او الاستغراق او المعهودة نحو الرجل والثالث ما عرف
باللام دون ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ واليم في قول النبي صلعم في جواب السائل ليس من امبر امصيام
في امسفر بدلا من اللام فلا يعد ما دخله اليم قسما اخر من المعارف والثالث اسماء الاشارة وهي من قبيل الوضع العام والموضوع

والموضوع الخاص لحال فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الوضع
اولا فقط لا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين اللفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه كان هذا وضعا عاما لكل
المفهوم المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع الخاص لان الموضوع بخصوصية كل واحد من تلك الافراد لا
المفهوم المشترك بينها نحو ذا لانه وضع لكل فرد من افراد المشار اليه المفرد المذكر القريب بخصوصه والرابع الموصولات
فانها كاسماء الاشارة موضوعات بازاء المعنى متعينة معلومة وضعا عاما كليا نحو الذي فانه وضع لكل فرد من افراد المذكر المفرد
بخصوصه والخامس المضمرات فانها كالاسماء الاشارة والموصولات في كون وضعها عاما وموضوعاتها خاصا نحو هو لانه وضع لكل
فرد من افراد المذكر الغائب بخصوصه والسادس المضاف الى احدها اي الى احد الامور المذكورة سواء كانت الاضافة الى المعرفة
اولا نحو غلام زيد عندي او بالواسطة نحو غلام ابن زيد عندي اذا كانت اضافة معنوية اي اضافة معنوية فان الاضافة
اللفظية لا يفيد التعريف والسابع المعرف بالنداء اي او قصد به معين نحو يا زيد ويا رجل بخلاف قولك يا رجلا الغير المعين
فانه ليس بمعرفة قال في الحاشية اخر ذكر النداء عن المضاف اليه الى احد المذكورات ليرد عليه ما ورد على عبارة ابن حاجب انه
يعني انه لما قدم ابن الحاجب المنادى لزم منه جواز اضافة الاسم الى المنادى مع انه غير جائز والا اي وان لم يكن موضوعا لشيء بعينه
بل وضع لشيء غير معلوم للمتكلم والمخاطب فنكرة فبهذا التقسيم يصير الاسم قسمين معرفة ونكرة والثالث اي يكون الاسم تقسيما ثالثا
وهو ان وجد فيه اي الاسم علامة التأنيث لفظا وهو التاء والالف المقصورة كحبلى او الممدودة كحمراء والمشترط ظهور علامة
التأنيث في اللفظ ولو كان حكما كما في المؤنث السماعي اذا كان الاسم رباعيا فانه حرف الرابع في حكم علامة التأنيث

كعقرب فلهذا لا يظهر في التصغير تاء التأنيث بل يقال عقيرب او كان تقديراً كما في المؤنث السماعي الذي لا يكون
على اربعة احرف كنار ودار مثال للمؤنث الذي علامته ذكره لفظاً ونار مثال للمؤنث الذي يكون علامته تقديراً فالمؤنث
اي فهو مؤنث والا اي وان لم يكن علامة التأنيث لا لفظاً ولا حكماً ولا تقديراً فمذكر فبهذا التقسيم يصير الاسم قسمين
مؤنث ومذكر ووجه التقديم المؤنث على المذكر لوجودية قيود المؤنث دون المذكر والوجود اشرف فاذا اعتبر اولى بالتقديم
والمؤنث على ان كان مؤنثاً على شيئين لذي اي يكون بازائه مذكر من جنس الحيوان فحقيقي اي هذا المؤنث يسمى بالمؤنث
الحقيقي كالمثال الاول والا اي وان لم يكن كذلك اي لا يكون بازائه مذكر من جنس الحيوان فلفظي اي يسمى هذا المؤنث بالمؤنث
اللفظي كالمثال الثاني ولما فرغ من تقسيم الاسم شرع في تقسيم الفعل فقال الفعل اقسام اي هذا التقسيم بعد تقسيم المذكور لان تقسيم الاول
للاسم وهذا للفعل الفعل ان اقترن بزمانه والمراد به الفعل ماض وحال واستقبال زمانه الماضي سابق على زمانك الذي انت فيه فلذا
قال سابق من قبل زمانك ومعنا كما في الحاشية اي باصل الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب فان لم يضرب ضربت انتهى فان الاول مضارع
دال على الزمان السابق والثاني ماض دال على الزمان اللاحق لكن لا باصل الوضع بل بالعرض فماض قال في الحاشية كثيراً ما يقع الفعل
مقترنه ويريدون بهذا الكلمة الحدث اعني الفعل اللغوي وهو المراد هنا وقوله فماض خبر مبتدأ محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يكون
ان الضمير راجع الى الحدث ليس هو المراد وقد يندفع به الاستخدام تقديراً انتهى فالاستخدام الا يرجع الضمير الى المذكور بالمعنى
في بعض الارجاع بغير معناه الذي قصده اولاً كما ان الفعل يراد به هنا الحدث ولفظه هو في قوله فهو ماض راجع اليه لكن لا يراد به الحدث
بل المجموع الحدث مع الزمان وقوله فقدير كانه اشارة الى ان الاستخدام وان كان جائزاً لكنه في موضع التقسيم لا يكون بشيء وتحقق

وتحقق اي يفرد الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت وتاء ضمير المخاطب
نحو ضربتَ وتاء ضمير المخاطبة نحو ضربتِ وتاء ضمير المتكلم نحو ضربتُ او الفعل الذي اقترن بزمان مستقبل نحو سوف يضرب
او بزمان الحال نحو يضرب معنا اي في اصل الوضع وعلمت فائدة هذا القيد في تعريف الماضي فمضارع اي فهو مضارع ولابد
من نعمات الاستخدام كما مر وانما سمي هذان القسمان بالمضارع لان المضارعة بمعنى المشابهة لان كلا من الشيئين كانهما ارتضعا
من لبن واحد فهما اخوان رضاعاً والمضارع مشابه لكثير الاسم من جهة العموم والخصوص لان رجلاً يحتمل ان يكون زيداً او
عمراً او بكراً او غيرهم فاذا قلت الرجل فقد خصص وكذا يضرب يحتمل الحال والاستقبال فاذا قلت سوف يضرب او ليضرب
فيختص الاول بالاستقبال والثاني بالحال وكذا اشتبه بالاسم في الحركات والسكنات والوقوع في الموقع وبهذه المشابهة
صار من بين الافعال يختص بلا اعراب او تحقق اي يفرد المضارع بالسين نحو سيقوم وعلم نحو لم يضرب واحدى زوائد اتيت
وهي الهمزة للمتكلم الوحده نحو اضرب والنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب والياء للغائب المذكر وواحد الكائن نحو يضرب او
تثنيه نحو يضربان او جمعاً نحو يضربون والتاء للواحدة الغائبة نحو تضرب ولتثنيتها نحو تضربان او الفعل الذي اقترن بالحال
فقط اي لا بزمان الاستقبال ايضاً ومعنا اي في اصل الوضع كما مر قال في الحاشية خرج المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان
على الحال فقط الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال انتهى فامر اي فهو امر مخاطباً كان او غائباً او متكلماً على
الخلاف ولا تغفل عن الاستخدام ويعرف اي الامر يفهم الامر منه نحو اضرب وليضرب فانه يفهم به ان المتكلم امر المخاطب
او الغائب بايقاع الضرب في الحال مع قبوله اي قبول الامر قال في الحاشية خرج اسماء الافعال فانها لا تقبل نون

نون التأكيد وان فهم منه الامر فعلم من هذا ان كلا منهما بانفراده لا يصلح للتعريف ونون التأكيد احدهما ثقيلة نحو اضربنّ
واضربنّ والاخرى خفيفة نحو اضربن وليضربن واسلم انما خصصنا قوله فامر على الحاضر والغايب والمتكلم كما ذهب اليه اكثر النحاة
وان كان ظاهر العبارة يقتضي ان يريد بالامر امر الحاضر وادخل امر الغايب والمتكلم بالمضارع الماضي فقدمه على الامر لسبق
زمانه مبني واما البناء فلانه لا يوثر العامل في آخره وبناؤه على الاصل لانه لا يكون فيه المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة ولا المشابهة الموجبة للاعراب واما علة بنائه على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته
المضارع في وقوعه موقع اسم الفاعل نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب كما ان المضارع يقع موقع اسم الفاعل وفي وقوع الماضي
شرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت في تركيب كوقوع المضارع شرطا وجزاء نحو ان تضرب اضرب فحق الماضي حركة فاختير الفتح لخفته ثم ان
بناءه على الفتح دائما الا اذا كان آخره اي آخر الماضي الفا نحو ادعى او اتصل به عطف على كان اي اذا اتصل بالماضي ضمير
رفع اي مرفوع هو الفاعل متحرك نحو ضربت الى ضربنا او اتصل به ضمير مرفوع ساكن كالف التثنية فان كان آخر الماضي الفا او اتصل
به ضمير مرفوع متحرك فآخر الماضي لا يكون مفتوحا بل يكون ساكنا او اتصل بالماضي واو ضمير نحو ضربوا فآخر الماضي فيه مضموم والمضارع
قوله على الامر لاستفادته منه ان اتصل به اي بالمضارع نون اناث اي ضمير جمع المؤنث في الغيبة والخطاب كيضربن مبني
على السكون لانه لما اتصل به نون الضمير لزم سكون ما قبلها المتصل به فشابه بصيغة جمع المؤنث في الماضي فبني على السكون او اتصل
بالمضارع نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة مباشرة للفعل كيضربن اخرج بقوله مباشرة نحو يضربان فان اعرابهما تقديري
كما يجي انتهى واعلم انه صرح بان نون التاكيد مباشرة نحو اضربن جمع المذكر المؤكد وتضربن الواحدة المخاطبة المؤكد مع

مع انها لا تكونان داخلين في شيء من اقسام الفعل كما لا يخفى وعكس المراد بان نون التاكيد غير مباشرة لها تقديرا لان واو الضمير
وياءه في حكم الموجود فيبني على الفتح اي مبني على الفتح او النون الخفيفة ونون المؤنث في المتصلة تكونان ساكنين فلزم ان يكون ما قبلهما مبنيا
بالحركة دفع التقاء الساكنين واختير الفتح لخفته ووجه بناء الفعل او المضارع بنون التاكيد ان الفعل المضارع انما يعرب لمشابهته الاسم كما صرح
شيء لم يوجد الا في الفعل وهو نون التاكيد رجح جانب الفعلية وضعف المشابهة وبعد على ما كان عليه هو البناء والا اي وان لم يتصل
بالمضارع نون ضمير المؤنث ولا نون تاكيد المباشرة فمرفوع لفظا نحو يضرب او تقديرا نحو يغزو ان تجرد اي المضارع عن ناصب نحو ان و
لن وغيرهما وان تجرد عن جازم مثل لم ولما وما شابهها والا اي وان لم تجرد بل اتصل به الناصب فمنصوب لفظا نحو لن يضرب او تقديرا
نحو لن يخشى او ان دخله الجازم فهو مجزوم بجزم الجازم حركة آخره نحو لم يضرب او حرف آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وفعل الامر
اي الامر الحاضر لان اطلاق الامر المطلق ينصرف الى الفرد الكامل مبني على ما اي على الذي يجزم به اي بهذا الطريق مضارعه اي مضارع الامر
فان الامر نحو اضرب مبني على السكون كما ان مضارعه يجزم به وقس على ذلك نحو اغز بحذف الواو وارم بحذف الياء انتهى بناء الامر ووقع عليه ما هو الاصل
في الافعال فلم يحتج الى دليل وعلة بنائه هو كذا لاحتياج الى بيان علة سكونه لو فرض على ما هو الاصل في البناء هو السكون غير متبدل المحذوف اي هذا ملك
فائدة للطالبين وهي بيان الاعراب وهو في اللغة الايضاح وازالة الفساد وفي الاصطلاح اثر يجلب اي يجلب الاثر ويجوه العامل
وهو ما يحصل منه المعنى في آخر الكلمة وانما جعلوا الاعراب في آخر الكلمة لان نفس الكلمة تدل على معنا لو اعاد الاعراب على صفة ولا شك
ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه ويجلب العامل الاعراب في آخر الكلمة اعم من
ان يكون لفظا او تقديرا قال في الحاشية اي في اللفظ او التقدير فيجوز كونه قيد الاثر والعامل او للكلمة انتهى فاذا كان قيدا

للاثر اي الاثر ملفوظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او مقدرا نحو جاءني الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى واذا كان قيد العامل
فكان المعنى العامل لفظا ملفوظا كما في المثالين او مقدرا كما اذا اقدر العامل [illegible] وكان قيد اللفظ فكان المعنى الكلمة
ملفوظا كما في المثالين المذكورين ايضا او مقدرة كما اذا حذفت الكلمة وهو ايضا كثير وانواعه اي انواع الاعراب رفع ونصب وجر
وجزم لا يزيد ولا ينقص بدليل التتبع والاستقراء فالاولان اي الرفع والنصب يوجدان في الاسم نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد والفعل نحو يضرب وان يضرب والثالث وهو الجر يختص بالاسم خاصة بغير شائبة وقدم وجه اختصاصه بالاسم والرابع
هو الجزم يختص بالفعل وانما اختص لان الجر لما لم يدخل على الفعل عوض منه الجزم للفعل وكذا لو الجزم في الافعال نظير
الجر في الاسماء والبناء كيفية تكون في اخر الكلمة لا يجلبها اي لا يجلبها تلك الكيفية عامل نحو جاءني هؤلاء ورايت
هؤلاء ومررت بهؤلاء فان كسرت هؤلاء لا يجلبها من العوامل وانواعه اي انواع البناء ضم وكسر وفتح وسكون فالاولان
اي الضم والكسر يوجدان في الاسم والحرف كحيث مثال الضم في الاسم وامس مثال الكسر في الاسم ومنذ
مثال الضم في الحرف ولام الجر مثال الكسر في الحرف كسر اللام في لزيد والاخيران اي الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث
اي الاسم والفعل والحرف نحو اين مثال الفتح في الاسم وقام مثال الفتح في الفعل وسوف مثال الفتح في الحرف وكم مثال
السكون في الاسم وقم مثال السكون في الفعل وهل مثال في الحرف توضيح اي هذا توضيح لما سبق من الاجمال وهو انه لما ذكر
انواع الاعراب وكان كل نوع منسوبا الى شيء فاراد ان يبينها فقال علامة الرفع هو ما اقتضيه اخر المعرب بحسب الرفع
بحسب الخصوصيات الموادفان كل كلمة لا يقتضي نوعا معينا بل رفع بعضها الضمة وهو الاصل اذ الاصل ان يكون الرفع

الرفع بالضمة لكونها اخف واقوى وبعضها الالف وبعضها الواو وبعضها النون وما سواها اي الضمة يحتاج الى الدليل الذي يذكره
على خلاف الاصل في موضعه هذا اي الضمة يكون في اربعة انواع من المعرب الاول في الاسم المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا مكبرا
كان او مصغرا منصرفا كان او غير منصرف نحو جاءني غلام زيد وابنه عمرو واحمد وطلحة والثاني الجمع المكسر الذي لا يكون بناء واحده سالما
سواء كان جمع مذكر او مؤنث وسواء كان منصرفا او غير منصرف نحو جاءني رجال ونسوة ومساجد وحمراء والثالث
في الجمع المؤنث السالم الذي لا يكسر بناء واحده ويجمع بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات والرابع المضارع الواحد المذكر مخاطبا كان
نحو انت تضرب او غائبا نحو هو يضرب والواحدة الغائبة نحو هي تضرب والمتكلم وحده نحو انا اضرب ومع الغير نحو نحن نضرب
والالف يكون علامة الرفع في المثنى مذكرا نحو جاءني المسلمان او مؤنثا نحو جاءتني المسلمتان وهو اي المثنى ما اي اسم دل على اثنين
بسبب لحوق الالف او الياء والنون في اخره سواء كان مثنى او لا فقوله والمثنى اي المثنى عطف على المضاف يختص بما عدا المثنى
ولا يختص به لان قوله المثنى عطف على المضاف يشعر بانه لا بد في المثنى من ان يكون له مفرد يجوز ان يعطف مثله عليه فيفيد فائدة
التثنية ويجوز ان يتم الا بشيئين كزيدين مثلا فان له مفردا وهو زيد لانه يجوز ان يعطف عليه زيد الاخر ويقال زيد وزيد فيفيد معنى
زيدين ويجوز ان لا يعطف بالمثنى ويقال زيدين فاذا قصد زيدين لا اختصاره يستغني عن زيد وزيد بخلاف اسماء الله الا كلا التثنية
ولكن لا يكون تثنية نحو كلاهما اثنان فانه ليس لهما مفرد يجوز ان يعطف عليه مثله لانه لا يكون للكل ولا الاثنان في قال في
الحاشية هذا التعريف للمحقق ابن هشام وهو احسن من تعريف ابن الحاجب لسلامته عن التكلفات الكثيرة فانتهى وترجيح التكلفات تعريف
ابن الحاجب لا يناسب هذا المقام فليطلب في شروحه وكذا يكون الالف علامة الرفع في ملحقاته اي ملحقات المثنى نحو كلاهما

الصورة والمعنى وهي اي الملحق كلا المذكر وكلتا المؤنث مضافين الى مضمر نحو جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني المرأتان كلتاهما ووجه مشابهتهما
للمثنى من حيث المعنى فظاهر واما من حيث الصورة فلوجود الالف في آخره كوجود الالف في آخر المثنى اذا اضيف وانما قيد بالاضافة الى المضمر
لانه لو اضيف الى المظهر يكون الاعراب فيه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين وعندي كلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت
بكلا الرجلين وكلتا المرأتين ومن الملحقة بالمثنى في كون الالف علامة الرفع اثنان واثنتان وثنتان نحو جاءني من الرجال
اثنان وعندي من النساء اثنتان وثنتان ووجه مشابهة هذه الاسماء بالمثنى بحسب المعنى فظاهر واما بحسب الصورة فلوجود الالف والنون
في آخرها كالمثنى وسقوط النون في الاضافة كنونه والواو يكون علامة الرفع في الجمع المذكر بخلاف المؤنث فان حكم رفعهما قد مر والمراد
ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فخرج منه قيد سنون وارضون وامثالهما مما لم يكن واحده مذكرا او يجمع بالواو والنون ان لم
احترازا عن المكسر فان امر رفعه قد علم نحو جاءني المسلمون وكذا يكون الواو علامة في ملحقاته اي ملحقات جمع المذكر السالم لاجل شبهها الصورة
ومعنى وهي اي الملحق اولو وهو جمع ذو لا من لفظه نحو الانبياء اولو العقل ووجه مشابهته بحسب المعنى ظاهر واما بحسب الصورة فلان
في آخره واوا مضموما ما قبلها كآخر الجمع حين اضيف ومن الملحقات بالجمع في كون الواو علامة الرفع عشرون واخواتها ليس بجمع لدلالته على العقد
المعين ولا يكون شيء من الجمع دالا على عدد معين لانه لو كان جمعا لزم اطلاق عشرون على ثلاثين تحقيقا لمعنى الجمعية لان اقل الجمع
ثلث مراتب مفرده وكذا من الملحقات بالجمع في كون الرفع بالواو بابه اي باب عشرون وهو نظائره ثلاثون الى التسعين وعدم كونه جمعا لما تقدم
وانما وجه مشابهته عشرون وبابه بالجمع معنى فظاهر واما صورة فلوجود الواو والنون في آخر عشرون وبابه وحذف النون حين الاضافة كما في
الجمع ووجه رفع المثنى وتوابعه بالالف ورفع توابعه بالواو مع ان الاصل ان يكون بالضمة لكونها اخف وانفرادية لما كان في آخر

في آخر المثنى والمجموع حروف وهي الواو والالف والياء تنوب مناب الحركات مع انها والحروف من جنس الحركات خف
من حروف مع الحركات فجعلوا اعراب التثنية والجمع بالحروف وجعلوا الملحق بهما عليهما لكنهم جعلوا اعرابهما ببعض الحروف لانهما
وان كان الاصل ان يكون بتمامها لان حروف الاعراب ثلثة الواو والالف والياء ومحل الاعراب ستة ثلثة في المثنى
وثلثة في الجمع فلو جعلوا اعرابهما بتمام الحروف لالتبس احدهما بالآخر خصوصا في حال النصب اذا سقط النون بالاضافة
نحو رأيت زيدان لا يعلم انه مثنى او مجموع واما في غير هذه الصورة ويمكن الفرق بحركة ما قبل علامة التثنية والجمع او بحركة النون لانها
مع الالف ما قبل العلامة في التثنية مفتوح والنون مكسورة وفي الجمع بالعكس فوزعوا اعرابها بان جعلوا رفع المثنى بالالف لكونها ضمير
المرفوع في بعض الاشياء نحو ضربا وزيد ورفع المجموع بالواو لكونه ضمير المرفوع في بعض المواضع نحو ضربوا وجعلوا جر كل واحد بالياء كما هو الاصل
فرقوا بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبالكسر في الجمع وجعلوا النصب في كل واحد منهما تابعا للجر دون
رفعه لمناسبة الجر من حيث ان كلا منهما علم الفضلة في الكلام وكذا يكون الواو علامة للرفع في الاسماء الستة لان في
اواخرها حروفا وهي الواو والالف والياء فقامت مقام الحركات من غير فجعلوها عوض الحركات وهي اي الاسماء الستة ...
وهي حموها اي الحم قريب المرأة من جانب زوجها ولا يضاف الا اليها وفوه اي فم ... وهنوه والهن كناية عن الشيء المنكر
الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وذو مال وهو لفيف مفروق بالواو من اوله ... لا
الا الى الاسم الظاهر ابدا وانما كان اعراب الاسماء الستة بالواو في حالة الرفع اذا كانت مفردة اي لا يكون مثنى ولا مجموعا لانها لو كانت
مثنى او مجموعا يكون اعرابها بنقصان الحروف لا بتمامها ولا يذهب عليك ان المصنف لم يتعرض في هذا البيان الى هذه الاسماء

بتمام الحروف حتى يكون قيد الافراد وتخرجها للغير بل انما نقض بالياء رفعها بالواو فيخرج قيد الافراد لاخراج المثنى وان كان مجيئا لكنه لاخراج
الجمع فلا ان هذه الاسماء لو كانت مجموعة يكون الضم رفعها بالواو نحو عندي رجال ذوو مال مكبرة اي لا مصغرة اي يكون هذه الاسماء
مكبرة فلا انها لو كانت مصغرة لم يكن رفعها بالواو بل كانت اعرابها بالحركات نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت بابيك بالضمة
والفتحة والكسرة وكذا البواقي مضافة اي لابد ان يكون رفعها بالواو بل يكون اعرابها بالحروف الا ان يكون مضافة لانها لو لم يكن مضافة يكون
اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب بشرط ان يكون اضافتها الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت الى ياء
يكون اعرابها بالحركات التقديرية نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي واذا وجد الشرائط يقال جاءني ابوه واخوه وحموه وهنوه وذو
مال بالواو في حال الرفع والنون يكون علامة الرفع في المضارع المتصل به اي بالمضارع ضمير رفع اي مرفوع هو الفاعل سواء وضع
لمثنى مذكرا او مؤنثا غائبا او مخاطبا او لجمع مذكر الا ان المخاطب او غائب او مخاطبة مذكرا [illegible] الالف والتثنية
يفعلان مثال المثنى المذكر الغائب وتفعلان مثال المذكر والمؤنث المخاطب ومثنى الغائبة ومثنى المخاطبة ويفعلون
مثال الجمع المذكر الغائب وتفعلون مثال الجمع المذكر المخاطب وتفعلين مثال الواحدة المخاطبة وسبب وضع النون اخذ المضارع
اذا كان للتثنية والجمع بالنون ان تثنية الفعل وجمعه فرعا لتثنية الاسم وجمعه [illegible] اعرابها بالحروف فيجب ان يكون اعرابها
تثنية الفعل وجمعه بالحروف [illegible] للفرع مزية على الاصل [illegible] الحروف [illegible] حروف المد واللين وما لم يكن
اضافتها [illegible] لوجود [illegible] الاتباع الا الفعل لو كان الفعل مثنى والواو اذا كان جمعا والياء اذا كان واحدة مخاطبة
فزادوا النون لشباهتها بحروف المد واللين في الاخفاء والغنة وانما [illegible] الواحدة المخاطبة وان لم يكن تثنية ولا جمعا لكنه حمل

حمل عليها لانه بهذه بالتثنية في الصورة الكامل لأمر العلامة ولما فرغ من بيان علامات الرفع شرع في بيان علامات النصب
والجر والجزم فقال وعلائم النصب خمس [illegible] بحسب تفصيلات المولف [illegible] لا تقتضي [illegible]
من النصب بعضها الفتحة كما تقتضيه الاصل وبعضها الالف وبعضها الياء وبعضها الكسرة وبعضها حذف النون وما
الفتحة تحتاج الى الفتحة التي ذكرها فاذا عرفت هذا فالفتحة يكون في ثلثة مواضع الاول في الاسم المفرد المؤنث او غير المؤنث
المنصرف او غيره وقد يفسر المفرد نحو رأيت غلام زيد وابنة عمرو واحمد وطلحة الثاني في الجمع المكسر قد علمت [illegible] سواء كان جمع
مذكر او مؤنث والثاني ان يكون منصرفا او غير منصرف نحو رأيت رجالا او نوقا او مساجد او صواحب والثالث [illegible]
الواحد المذكر [illegible] حاضرا كان نحو لن تضرب او غائبا نحو لن يضرب والواحدة الغائبة نحو لن تضرب والمتكلم الواحد نحو لن اضرب
ومع الغير نحو لن نضرب والالف يكون علامة في الاسماء الستة المذكورة مع الشرائط المعتبرة فيه نحو رأيت اباه واخاه وحماه وهناه
وفاه وذا مال والياء يكون علامة النصب في المثنى المعلوم نحو رأيت مسلمين والجمع اي جمع المذكر السالم نحو رأيت مسلمين وهو
مثال [illegible] من جمع المذكر السالم وكذا يكون الياء علامة النصب في ملحقاته اي ملحقة المثنى من كلا وكلتا مضافين الى المضمر واثنان واثنتان
وملحقة الجمع من اولو وعشرون وبابه نحو رأيت المسلمين كليهما واثنين ورأيت المرأتين كلتيهما واثنتين وثنتين
ونحو رأيت المسلمين اولي العقل [illegible] وجه اعراب هذه الاسماء في حال النصب بالياء والكسرة يكون علامة
النصب في الجمع المؤنث السالم نحو رأيت مسلمات [illegible] في حال النصب لان نصب جمع المؤنث فرع لجمع المذكر وكما ان في الجمع المذكر
يتبع النصب للجر وكذا ههنا لئلا يلزم الفرع مزية على الاصل وحذف النون يكون علامة في الافعال الخمسة وهي يفعلان

لتثنية المذكر نحو ان يفعلا وتفعلان للغائبة والمخاطبين والمخاطبتين نحو ان تفعلا ويفعلوا لجمع المذكر الغائب نحو ان يفعلوا ونحو
لجمع المذكر المخاطب نحو ان تفعلوا وتفعلين لواحدة المخاطبة نحو ان تفعلي وانما سقط النون في هذه الافعال حال النصب لان الجزم في الافعال
كالجر في الاسماء فحمل النصب عليه في الفعل كما حمل في تثنية الاسم وجمعه حيث حمل النصب على الجر فكذا في تثنية الفعل وجمعه حمل النصب على الجزم لكن حذف الجزم النون
نون الاعراب فكذا النصب فتبصر علامة الجر حيث ... الواو ثلث الاول الكسرة وهو الاصل والثاني الياء وهو خلاف الاصل و
والثالث الفتحة وهو ايضا على خلاف الاصل ويحتاج الى العلة فاذا علمت ذلك فالكسرة في الاسم المفرد المذكر والمؤنث فقد علمت الاسم
المفرد نحو مررت بغلام زيد وبنت عمرو وقد ظهر لك فاعرابه بتمام الحركات فيما كان منصرفا كما ... وكذا يكون الكسرة علامة الجر في الجمع المكسر
مذكرا كان او مؤنثا نحو مررت برجال ونساء اذ حكم المفرد والجمع المكسر المنصرف واحد فانهما اذا كان غير المنصرف نحو احمد ومساجد ...
بالكسرة كما ... فلابد ان تعلم ان جمع المكسر المذكر اذا كان منصرفا يكون اعرابه بتمام الحركات الثلث وكذا يكون الكسرة علامة الجر في الجمع المؤنث
السالم نحو مررت بمسلمات فالجمع المؤنث السالم معرب بتقدير الحروف لانه لا يقبل الفتحة والياء يكون علامة الجر في الاسماء الستة المذكورة
ولا يخفى ان قيد الافراد في حال الجر على الجمع ايضا كما في حال الرفع لا انتقاض ... فانها جرها يكون بالياء مفردة كانت او مثناة
او مجموعة فانها الاسماء الستة في حال الجر نحو مررت بابيه واخيه وحميها وفيه وهنيه وذي مال فعلم ان اعراب الاسماء الستة بالحروف لكن
بتمامها وهو الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء وكذا يكون الياء علامة الجر في المثنى المذكر نحو مررت بالمسلمين والجمع المذكر
السالم نحو مررت بالمسلمين وقد علم المراد بالجمع المذكر السالم انه هو ما يسمى اصطلاحا هو الجمع بالواو والنون والنون ...
اعراب التثنية والجمع بتقدير الحروف لانه ... لابد ان تعلم ان غير المنصرف اذا ثني او جمع يكون اعرابه في حال النصب والجر بالياء نحو رأيت

رأيت ابوين وبنين ومررت بابوين وبنين والفتحة يكون علامة الجر في غير المنصرف ... عدم قبول الجر نحو مررت
باحمد فانه في موضع النصب والجر بفتح وفي موضع الرفع بضم فاعرابه بتقدير الحركة وقد فرغ من علامات الجر شرع ان يبين علامات الجزم
فقال تتمة وعلامات الجزم اي علامات الجزم اثنان واحدهما السكون وثانيها الحذف فالسكون يكون علامة الجزم في الفعل
الغائب والغائبة والواحد المخاطب والمتكلم وحده ومع الغير اذا دخل الجازم لكن لا مطلقا بل اذا كان صحيحا او ما كان اخره حرف
صحيح ولا كان علته او ما او حرف علة نحو لم يضرب ... لم تضرب ... ان لم تضرب ... انا لم اضرب ... نحن لم نضرب وانما لم يكن ...
المذكور صحيحا بل حرف اخره حرف علة فعلامة الجزم الحذف فيه اي في المضارع حال كونه معتلا اي معتل اللام لا الفاء والعين ...
الطرفين المعتل يدخل به المعتل اللام سواء كان واويا او يائيا او الفا نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش فان اصلها يغزو ويرمي ويخشى
فلما دخل عليه الجازم حذفت الواو والياء والالف وكذا لم تغز او لم تغزوا ... ولم ترم ولم ترمي ولم نرم ولم تخش ولم اخش
ولم نخش وكذا يكون الحذف علامة الجزم في الافعال الخمسة صحيحا كان او معتلا والمراد بالافعال الخمسة فعل المضارع المعرب بالنون
في حال الرفع نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فان الجوازم اذا دخل عليها يحذف نون الاعراب كما في
النواصب يحذف نونها فالحذف علامة النصب والجزم في الفعل المضارع المعرب بالنون واعرب فعل المضارع ... الفتحة
والفتحة والنون والسكون والحذف فائدة اي الذي ظهر لك فائدة لابد ... ان الاعراب قد يكون لفظا
اي في اللفظ كما هو الاصل وقد يكون تقديرا اي في التقدير الكلام لانه ... يحتاج الى الدليل والاعراب التقديري ... اللفظ
لتعذر اللفظ ... الاعراب التقديري ... فقال تقدير الاعراب في سبع مواضع كما هو المشهور

اي مواضع ... التقدير

قال في الحاشية انما قال السبع كالمشهور لان الاعراب فيه تقديري في غير هذه السبعة ايضا كما اذا كان الاسم محكيا نحو من زيدا لمن
قال رايت زيدا وكما في جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ونحوه وكذا في الجمع المذكر السالم اذا حذفت النون وتقل
واوه او ياؤه والتبس لكون حركة ما قبلهما من جنسهما الساكن بعده فان اعرابه ايضا تقديري سواء كان حذف النون بالاضافة
نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة او بعدم الاضافة كما اذا قرء والمقيمي الصلوة بالنصب فان نون المقيمين بهذه القراءة ايضا ساقطة
وتعلق بالصلوة لكنها من غير اضافة بل على تقدير النون كما صرح في الكشاف وتقدير الاعراب يكون في الاسم والفعل في كل من
الاحوال الثلثة وفي بعضها فقط اما قال مطلقا اي اذا كان اعراب الاسم رفعا ونصبا وجرا او اعراب الفعل رفعا ونصبا وجزما في التقدير
وكان تقديرا مطلقا كذلك التقدير يكون في تسعة مواضع في الاسم المقصور اي كان في آخره الف مقصورة سواء كان موجودا كما في
فان اعرابه تقديري في الاحوال الثلثة لعدم قبول الالف الحركة نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى او مقدرا كما في فتى فان اصله
فتي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف لالتقاء الساكنين فهو في حكم الموجود فلذا قدر الاعراب في حال الرفع و
النصب والجر نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وثانيها المضاف الى ياء المتكلم لغلامي نحو جاءني غلامي ورايت غلامي و
مررت بغلامي بحال واحد في الثلثة لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها فمع وجود الكسرة لا يمكن الحركة التي عليه الاعراب سوى انه انما
اكتفوا ولا تتوهم ان الكسرة ما قبلها في حال الجر جر لان الاعراب بعد تركيب الكلمة مع العامل والاضافة قبله فلا يمكن ان تكون هي
الحركة وثالثها المضارع المتصل اي المضارع بنون التاكيد حال كون هذه النون غير مباشرة للفعل فان اعرابه ايضا تقديري في الاحوال
الثلثة كيضربان فان النون غير مباشرة للفعل بنفسها لوجود الفاصل وهو الف الضمير فهو في حال الرفع والجزم سواء في تقدير النون

النون الاعرابية وتقييد غير مباشرة احتراز عن المباشرة فانه مبني على الفتح كما عرفت سابقا وان تقطع ان نحو اب الجمع المذكر والواحدة المخاطبة مع
نون التاكيد تقديري في الاحوال الثلثة مع ان النون غير مباشرة فيها الا انه لزم وان يعاد الضمير وباشتغل حكم الموجودين وان كان محيا لا لكنه لا بد للمعنى
من التصحيح بالنسبة الى ما بين الجزم في ظاهر عبارته تسامحا فتنبه وانما التقدير في الاعراب في بعض من الاحوال الثلثة فقط يكون رفعا وجرا لا نصبا وذلك في المنقوص اي
اي كان في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كان الياء موجودا كالقاضي او محذوفا كقاض فانه يقال جاءني القاضي وقاض ومررت بالقاضي وقاض لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء وقد يكون تقدير الاعراب رفعا ونصبا لا جرا وذلك في المضارع المعتل بالالف اي كان آخره الفا كيخشى فانه في
حال الرفع والنصب تقديري لكون آخره الفا لا يقبل الحركة واما في حال الجزم فيحذف الالف في آخره فلم يكن تقديرا وقد يكون تقدير الاعراب رفعا
فقط لا نصبا ولا جرا ولا جزما وذلك في موضعين احدهما في المضارع المعتل بالواو والياء اي كان في آخره واو او ياء كيدعو ويرمي فانهما
ساكنان في حال الرفع لاستثقال الرفع على الواو والياء واما في حال النصب فيقال لن يدعو ولن يرمي بفتح الياء ولم يدع ولم يرم بحذفهما وثانيهما
في الجمع المذكر السالم الذي يكون اعرابه بالحروف المضاف الى ياء المتكلم فان اعرابه في حال الرفع تقديري دون حال النصب والجر لان
اصله مسلمون فلما اضيف الى الياء حذف النون بالاضافة وقيل مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وقلبت ضمة ما قبل الياء بالكسرة فقيل مسلمي واما في حال النصب والجر فلما كان الاعراب فيهما بالياء فقيل مسلمي
بالاصل لان اصله مسلمين فلما اضيف الى الياء ادغمت الياء في الياء فصارت مسلمي **الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء** اعلم
ان وضع الاعراب لتمييز المعاني المتعاقبة الفاعلية والمفعولية والاضافة وغير الاعرابي فوجب ان يوضع الاعراب في كلمات بهذه المعاني
فيها وهي الاسماء واما الحروف فلم يوجد فيها شيء من المعاني فلذا كانت الحروف كلها مبنية الاصل واما الافعال وان كان الفعل

يقتضي ان لا يوضع فيها الاعراب ايضا كما في الحروف لكن في المضارع لما شابه الاسم كما مر صار معربا وبقي ما عداه من الماضي والامر الحاضر على
البناء الاصلي لكن بعض الاسماء لما شابه مبني الاصل صار مبنيا فلهذا قال المصنف الاسم ان اشبه الحرف قال في الحاشية بعض على ان الشبه
الحرف كما نقل ابن مالك انتهى فلما كان مشابهته للمبني بالحرف اغلب واكثر خصصه بالذكر والا لم يكن تخصيص الحرف بوجه لان بناء
الاسم بالمشابهة بالماضي ايضا الحرف كمشابهة اسماء الاشارة والموصولات به او الماضي كمشابهته رويد بمعنى امهل والامر نحو نزال
بمعنى اترك فانه شابه بالامر فبني لا ينبني على هيئته ولا يتغير فيها كالمعرب والا اي وان لم يشبه بالحرف او بالمبني الاصل
فمعرب يظهر فيه بسبب الاعراب معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ويزال فساد بعض المبنيات والمعربات باعتبار اختلاف كل
واحد من الرفع والنصب والجر وعدم افادة الانواع اربعة لانه لا يخلو اما ان يكون في الاسم اعراب مخصوص ام لا والثاني
الرابع والاول اما يختص بالرفع او النصب او الجر الاول الاول والثاني الثاني والثالث الثالث كما سيأتي بيانه الاول ما يرد مرفوعا
ابدا الآخر مرفوع وهو اي ما يكون مرفوعا ابدا اربعة اقسام الاول الفاعل وانما قدمه على غيره لان عامله اقوى من عامل غيره وهو اي
الفاعل ما اي شيء اسند اليه اي الى ذلك الشيء العامل الذي عمل فيه اي في ذلك الشيء الذي هو الفاعل واثر العامل على الفعل
ليدخل فيه فاعل شبه الفعل كاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف قال في الحاشية خرج بذلك
المبتدأ او ابتداء الامر خبره بقوله وقدم عليه وهو الاول الخلاف وهو اولى وهو ان المبتدأ ... اي
فاخرج المبتدأ بقوله ما اسند اليه العامل فيه لانه لم يسند اليه العامل المعنوي فكانه اي ما يكون العامل قائما بالفاعل والمراد بقيام العامل بالفاعل
ان يكون العامل بصيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كضرب زيد

نحو ضرب زيد على صيغة المجهول ولا احتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا
فيه فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وهو اي الفاعل على قسمين احدهما ظاهر والاخرى مضمر فالظاهر اي فاعل الظاهر ظاهر اي بين
لا يحتاج الى التعريف والمضمر قسمان بارز في الكلام ومستتر لا يكون في الكلام بل تقديرا في نظم الكلام والاستتار اي استتار الفاعل
يجب في الفعل وانما قيد في الفعل لان الاستتار لا يجب في غيره بل قد يستتر الفاعل في غير الفعل وقد يظهر وانما في الفعل فان الاستتار
فيه واجب في ستة مواضع الاول في فعل الامر للواحد المذكر نحو اضرب فان انت فيه مستتر وانما قيد بالواحد المذكر
لان الفاعل في غيره ضمير بارز والثاني والثالث والرابع المضارع لان الاستتار لا يجب في المضارع مطلقا بل الفاعل مع
المبدوء بتاء المخاطب اي للواحد المذكر نحو تضرب فان انت مستتر فيه والمبدوء بالهمزة للمتكلم وحده نحو
اضرب فانا مستتر فيه والمبدوء بالنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب فنحن مستتر فيه والخامس فعل الاستثناء اي يكون كلمة الا استثناء
نحو جاءني القوم خلا زيدا فان في خلا ضمير مستتر وانما يكون فاعله والسادس فعل التعجب نحو ما احسنه فان فيه ضمير مستتر على الفاعلية
ولكن لا يستتر عنه والحكم ان في نحو قام ويقوم قد يكون الفاعل ظاهرا نحو قام زيد ويقوم عمرو وقد يكون ضميرا نحو زيد قام وعمرو يقوم فان
فيهما ضميرا يرجع الى زيد مستتر فيهما لا في كل حال فلذا قال وليس كذلك اي بوجوب استتار الفاعل في زيد قام او يقوم اي
زيد يقوم والفرق بين يقوم ويقوم ما سبق الا ان الاستتار فيها لازم مطلقا وفي يقوم في بعض الاحوال وهو اذا لم يسند الى الفاعل
ظاهر فان قيل ههنا سؤال وهو ان الفاعل كثيرا ما ذكرته ان الاستتار واجب فاجاب عما يظهر ضمير الفاعل في بعض هذه المواضع
كما في قوموا انا فان فيه وان كان بارزا لكنه ليس بفاعل والفاعل مستتر فيه وانما ظهور في بعض الضمير فتأكيد للفاعل الذي هو مستتر في قوم

كفت انا يعني كان انا او ابهنا تاكيد لما في المتكلم ولا يكون فاعلا وكذا في اقوم انا فان انا تاكيد لان الفاعل مستتر في اقوم كما قال في
الكافية [illegible] وجوب استتار الفاعل في هذه المواضع انه لا يظهر في اللفظ فان ظهر في بعضها كان تاكيدا للفاعل كما مر جوابه فتبصر [illegible]
[illegible] ويلازم الفعل اي يجب ان يدخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا [illegible] علامة التانيث وهي التاء المتحركة كانت او ساكنة في
الحركة في اول المضارع والساكنة في آخر الماضي ان كان فاعله اي فاعل الفعل المذكور ظاهرا اي يكون اسما ظاهرا حقيقي التانيث لا لفظية
وانما قيد بقوله حقيقي التانيث لانه لو كان الفاعل ظاهر اللفظي التانيث فلا يجب تانيث الفعل كما سيذكر لقامت هند فانه لا يجوز
ان يقال قام هند لانهم قالوا وجوب المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي او كان الفاعل المؤنث او فاعل تاء التانيث في فعل لزوما
ضميرا متصلا بالفعل مطلقا اي سواء كان المؤنث الحقيقي او اللفظي في الكل او المضارع فيكون على اربعة اقسام لان الفعل اما ماض
او مضارع وكل واحد منهما اما ان يكون مسندا الى ضمير المؤنث الحقيقي او اللفظي [illegible] لوجوب
تانيث الفعل الماضي لكون فاعله ضمير المؤنث الحقيقي وهند تقوم مثال الوجوب تانيث الفعل المضارع لكون فاعله ضمير المؤنث الحقيقي
واجب تانيث الفعل في هذه الصور لانه لم يكن الفاعل مذكورا بعد الفعل والفعل اذا كان مذكرا لم يعلم ان فاعله المؤنث المذكور قبل الفعل ام
شيء آخر يأتي بعد هذا فلهذا وجب او فاعل علامة التانيث على الفعل وكذلك الحكم مع المؤنث اللفظي اي اذا اسندت الفعل الى ضمير المؤنث
اللفظي فانت مخير ان تؤنث الفعل كطلعت الشمس لحصول المطابقة بين الفعل وفاعله او تذكر نحو طلع الشمس لان التانيث في
المؤنث اللفظي لما كان ضعيفا والفاعل واقع بعد الفعل [illegible] هذا المؤنث فاعل لذلك الفعل المذكر ولم يحتج الى المطابقة بخلاف ما لو كان
مضمرا اذ لم [illegible] المؤنث المتقدم فاعل لذلك الفعل الا بتانيث وترجيح ذكرها اي ذكر علامة التانيث [illegible] الفصل بين الفعل وفاعل

الظاهر المؤنث الحقيقي او كان الفصل [illegible] ترجيح او فاعل علامة التانيث في الفعل مع الفصل [illegible] الفصل الا
[illegible] عدم ادخال التاء اي غير ترجيح لان الفصل [illegible] عن الفاعل ولم يدخل علامة التانيث لم يعلم ان هذا الفاعل [illegible]
[illegible] او فاعل علامة التانيث مع جواز الترك لعدم وقوع [illegible] ان يكون فاعلا [illegible] المؤنث [illegible] او فاعل علامة التانيث
فدخل التانيث كما هو الاصل فنقول [illegible] نحو دخلت الدار هند ولم يدخل علامة التانيث كما هو غير الاصل فنقول دخل
الدار هند [illegible] ذكر العلامة التانيث بجواز الترك لانه يكون اذا لم يكن هناك التباس [illegible] علامة التانيث مع [illegible]
او فاعل حرف التانيث على الفعل [illegible] زيد اذا سميت امرأة فانه
لا يقال جاء او يجيء اليوم زيد بل يجب ان يقال جاءت او تجيء اليوم زيد لئلا يظن انه علم المذكر [illegible] الشامل [illegible] التانيث
[illegible] بالمساوي [illegible] المذكر [illegible] وترجيح تركها اي ترك علامة التانيث [illegible] تانيث الفاعل
حقيقيا لوجوب [illegible] علامة التانيث [illegible] الفصل [illegible] كانت فاعلة [illegible]
امرأة وما يقوم الا امرأة [illegible] ترجيح عدم ذكرها [illegible] الفعل اذا وقع الفصل بالا لان الفاعل في الحقيقة [illegible] بعد الا [illegible]
المقدر في الكلام فتقديره ما قام احد الا امرأة [illegible] المؤنث المذكور بعد الا فاعلا للفعل لم يحتج الى تانيث الفعل واما جواز التانيث
[illegible] فاعلا في الظاهر [illegible] الفعل علامة التانيث [illegible] ترك علامة التانيث في باب نعم وبئس اي في افعال المدح والذم
نحو نعم المرأة هند وبئس المرأة هند وانما لم يجب ادخال علامة التانيث على افعال المدح والذم لانهما لما كان [illegible]
يدخل علامة التانيث في الحرف فكذا لم يدخل [illegible] المقتضية للمطابقة فان في [illegible] واما باقي الاحكام [illegible]

قبل وسواء كان المؤنث اذا انفصل ايضا في الاسماء المذكورة بينهما اذ وضع علم المرأة فانه يجب فيه المطابقة وان وقع الفصل ومن جملتها ان كسر سواء كان لمذكر
العاقل كالرجال او غير العاقل كالايام او لمؤنث العاقل كالنساء او غير العاقل كالعيون والجمع المؤنث السالم الغير العاقل كالمسلمات او غير العاقل كالثمرات فانه حكم
المؤنث اللفظي في جواز تذكير الفعل وتأنيثه اذا اسند الفعل الى الظاهر من هذه الاسماء نحو قال وقالت الرجال والايام والنساء والعيون والثمرات لان
التأنيث في هذه الاسماء الجمعية وهو غير حقيقي وان كان تأنيث الواحد في بعضها حقيقيا فيجوز فيها الامران كالمؤنث اللفظي ومن جملتها ان الفعل اذا
اسند الى ضمير الجمع المكسر المذكر العاقل كالرجال تقول لا يجوز التأنيث في الفعل فيقال جاءت بل يذكر الفعل مع الحاق واو الجمع فيقال الرجال جاؤوا وان اسند
الى ضمير الجمع المكسر المذكر الغير العاقل كالايام او اسند الى ضمير جمع المكسر المؤنث العاقل كالنساء او غير العاقل كالعيون فيجوز فيها تأنيث الفعل نحو الايام
مضت والنساء خرجت والعيون جرت وترك التأنيث وادخال نون الضمير نحو الايام مضين والنساء خرجن والعيون جرين واما جمع المذكر السالم
كالمسلمين فاذا اسند الفعل الى ظاهره فيذكر الفعل نحو جاء المسلمون او الى ضميره فيذكر الفعل مع ادخال واو الجمع نحو المسلمون جاؤوا وان اسند الفعل الى ضمير جمع
المؤنث السالم العاقل كالمسلمات او غير العاقل كالثمرات فيجوز تأنيث الفعل نحو المسلمات جاءت والثمرات طلعت ويذكره مع الحاق نون الضمير
نحو المسلمات جئن والثمرات طلعن وحاصل الاحتمالات في المجموع يرتقي الى اربعة عشر فكم … معلوم مما سلف فلا نفصل مسئلة والاصل
في الفاعل اي ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع تقدمه اي تقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في نحو ضربت لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ويجب ذلك اي التقديم اذا انتفى الاعراب اي في
نفي التباس الفاعل بالمفعول بان يكون اعرابهما تقديريا ولا يوجد القرينة اللفظية ولا المعنوية نحو ضرب موسى عيسى فانه لم يعلم ان موسى
فاعل او مفعول لولا التقديم فوجب التقديم واما اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما ظاهرا او وجد القرينة اللفظية نحو ضربت موسى حبلى او المعنوية

او المعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى فانه لا لبس لو لم يكن الفاعل مقدما فان قلت في الامثلة هذا اولى من قول ابن الحاجب واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
والمراد انتفى … والا فالقرينة ظاهرا واما الاولوية فلعدم ورود ما يرد على ابن الحاجب من ان الضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول وذكر المفعول لم يسبق في
كلامه ومن ان القرينة اعم من الاعراب فيلزم من ذكر القرينة ذكر الاعراب مستغنى عنه او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل يجب تقديم الفاعل
ايضا بارزا كان او مستترا وذلك الضمير كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه والمفعول اعم من ان يكون ضميرا او غير ضمير متأخرا عن الفعل واما اذا توسط
ذلك لا يتحقق نحو زيدا ضربت … فان الفاعل ضمير متصل مع انه لا يتقدم على المفعول لتقدم المفعول على الفعل ويمتنع التقديم على
المفعول فيجب تأخر الفاعل عنه اذا اتصلت اي بالفاعل ضمير المفعول او ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فانه لو تقدم الفاعل
عليه وقيل ضرب غلامه زيدا يلزم رجوع الضمير على المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز الا في مواضع مخصوصة خلافا للاخفش وابن جني مستشهدا
بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب اولا بالضرورة الشعر وثانيا بارجاع
الضمير الى المصدر الذي يدل الفعل اي جزى رب الجزاء او اتصل المفعول بالفعل اي كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غيره اي غير المتصل
اي يكون اسما ظاهرا نحو ضربك زيد فان الفاعل يمتنع التقديم عليه لاستلزام التقديم انفصال المفعول واعلم ان الحكم … وجوب تقديم الفاعل
مشكل في الموضعين وتقديم المفعول … الموضعين … لو تتبع … ذلك الموضع وجب تقديمه فان دليله وما وقع بعد
الا … او الاستثناء من الفاعل والمفعول بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل في الاول
وتقديم الفاعل على المفعول في الثاني لانقلاب الحصر المطلوب في الكلام فان الاول اريد انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بشخص آخر وفي الثاني اريد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو تقدم المفعول في

في الافعال المتعدية كالمثال الثاني اذ لو تقدم في الثاني لصار كالمثال الاول في الحصر وهو غير ما اراده المتكلم فيها وهذا اذا تقدم الفاعل والمفعول

بعد الا فان تقدم مع الا فنقول ما ضرب الا عمرا زيد في الاول وما ضرب الا زيد عمرا في الثاني فان لم ينقلب معنى المطلوب لكنه

لم يجز التقديم ايضا لانه احتمل ان يكون معنى ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو

الفاعلية والمفعولية معا وهو خلاف ما اراده المتكلم اولا او وقع الفاعل والمفعول بترتيب خاص في دفعه معنا لكان اي معنى الا

فانه يفيد ما لا يفيده قال المتكلم انما ضرب زيد عمرا ويفيد منه ما ضرب زيد الا عمرا ويفهم منه انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ضاربية

عمرو لاخر وكذا اذا قال انما ضرب عمرا زيد معناه ما ضرب عمرا الا زيد فيفيد منه انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ضاربية زيد

لاخر فلو تقدم احدهما على الاخر لزم خلاف المقصود في بعض الصور ووجب تاخيره اي تاخير ما وقع بعد الا في الكلام فاعلا كان او

مفعولا عن الاخر الخامس من المواضع الاربعة التي لا يكون اسم المرفوع الا مرفوعا نائب الفاعل الذي يرتفع ابدا ما دام نائبا وهو اي

اي النائب المفعول القائم مقامه اي مقام الفاعل وانما لم يقل او شبهه اليه قال في الحاشية بعد ما اعترض على عبارة ابن

ابن الحاجب لا يكفي انتهى لا يكفي اخصر منها من عبارة ابن الحاجب وهي هذه مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو

مقامه مع ان لفظ المشتق يفيد الافراد ومنافية للتعريف ولهذا قال بعضهم رابع المفعول كما هو الشيخ مع لزوم قوله

حذف فاعله الاستدراك فعبارته اخصر منها لكن التعبير ما اراد ما ان كان سمي الفعل الذي اقيم المفعول مقامه على خلاف

معناه الاصلي فلا بد ان تغير صيغة الفعل ليدل تغيره على تغير معناه فلذا قال وصيغته فعل اي اسند الى نائب الفاعل فعل بضم الفاء وكسر

العين في الماضي ويفعل بضم حرف المضارعة وفتح العين في المضارع اي ما بني للمجهول ومضارع المجهول المقرر في علم الصرف

المعرف سابقة من صيغ المزيد فيه ولا يقع موقع الفاعل ثاني مفعولي باب علمت والمراد بباب علمت كل فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما

عين الاول فان المفعول الاول منه يقع موقع الفاعل بخلاف الثاني فانه لا يقع الفاعل لانه اسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند

الفعل اليه يكون مع هذا الاسناد اليه تاما فلزم كونه مسندا او مسندا اليه باسنادين تامين وهو غير جائز بخلاف اعطي علم زيد فان اسناد

المصدر غير تام وكذا لا يكون مما يقع موقع الفاعل مفعول ثالث من مفاعيل باب اعلمت لكونه حكمه حكم من باب علمت في كونه مسندا تاما الا

ان يكون مفعولا ثانيا نائب الفاعل والرابع موقعه مفعول له فانه لو قبل بشرط العلية لو اسند الفعل اليه لفات الغرض بالاشعار ولا يكون ايضا

الا يكون الواقع موقع الفاعل مفعول معه لانه لو اقام مقام الفاعل مع الواو التي اصلها للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء

الاتصال مع الفعل كالجزء كالامر ولا بد من الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه ولو وجد في الكلام المفعول به مع غيره من المفاعيل يجب

ان يقع هو موقع الفاعل كالمفعول المطلق والمفعول فيه وغيرهما تعين المفعول به له اي لان يقع نائب الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في

توقف تعقل الفعل عليه فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب ولان الحدث لا يكون بلا

محدث والمحل بخلاف سائر المفاعيل فان قلت بهذه المشابهة تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره بالتاديب

المفعول به مقام الفاعل فان لم يكن المفعول به موجودا في الكلام فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعه موقع الفاعل

الثالث والرابع من المرفوعات التي وجب رفع الاسم الواقع فيها المبتدأ والخبر لتلازمهما في الاغلب واشتراكهما في العامل المعنوي جمعهما

في فصل واحد وقدم المبتدأ لانه لكونه مسندا اليه في الاكثر بخلاف الخبر لكونه مسندا به دائما وقال فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا

ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع اي سماعك وكونه مثل المجرد عن العوامل اللفظية

المشتركة في المعنى الجزئي عنه اسما كان او ان وكان وخبرها مما لم يوجد فيهما عامل لفظي وانما قيدنا العوامل بالمؤثرة لئلا ينتقض عنه بنحو بحسبك درهم
مسند اليه احتراز عن الجزء الثاني من القسم الثاني من المبتدأ فانه مسند او الصفة الواقعة او اذا كان المبتدأ صفة مشتقة كانت كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة او جارية مجراها كالمنسوب او وقعت تلك الصفة بعد نفي اي كلمة دالة على النفي سواء كانت اسما نحو غير
او حرفا نحو ما ولا او وقعت بعد استفهام اي كلمة تدل على الاستفهام اسما كانت نحو اين ومتى وكيف او حرفا نحو هل وما قال في
الحاشية هذا احسن من قول البعض الواقعة بعد حرف نفي او الف الاستفهام كما لا يخفى انتهى ووجهه لا يخفى لما ذكرنا من التعميم واعلم ان
سيبويه يجوز وقوعها مبتدأ من غير نفي واستفهام مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبر نحن لكن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او في حكمه اي في حكم الظاهر وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان ا
لزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته واعلم ان تعريف قسمي المبتدأ لا يشمل الاسم في نحو
انه مبتدأ فان طابقت الصفة مفردا بعدها نحو اقائم زيد فيجوز فيها ما قال في الحاشية الاول ان يجعل الصفة مبتدأ وما الاسم الظاهر بعدها
فاعلها ساد مسد الخبر والثاني ان يجعل الاسم الواقع بعدها مبتدأ والصفة المقدمة خبرا ذكرها اكثر من المحققين كالشيخ الرضي والمحقق ا
التفتازاني وغيرهما انتهى فهو مثلث صور الصفة بعدها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما الثانية
اقائم الزيدان ويتعين ان يكون اقائم مبتدأ والزيدان فاعلا سد مسد الخبر وثالثها اقائم زيد ففيه الوجهان المذكوران كما قال في الحاشية واعلم
ان المبتدأ قد يكون متنوعا باقسامها لجب كونه اسما وصفة وغيره مذكورا او محذوفا مع القرينة القائم المقام قياسها ونحوها مثل

مثل الحذف نحو مثال الحال في الحاشية الامثلة الثمانية ففي الاول يعني الخبر مذكور وفي الثالث الفاعل ساد مسد الخبر وفي الرابع المعطوف
بواو المعية ساد مسده وفي الخامس والسادس يقوم الحال ساد مسده وفي السابع جواب وفي الثامن جواب القسم انتهى نحو زيد
قائم مثال القسم الاول من المبتدأ والخبر مذكور واقائم او ما قائم الزيدان او زيد مثال للقسم الثاني من المبتدأ الواقع بعد حرف
النفي او حرف الاستفهام باعتبار كون الاسم الظاهر مثنى او مفردا فان كان مثنى فالفاعل ساد مسد الخبر وان كان مفردا فيجوز ان يكون
الاسم المفرد مبتدأ والصفة المقدمة عليه خبرا وجاز ان يكون الصفة مبتدأ وما الاسم الظاهر فاعلا لها ساد مسد الخبر وقد يحذف
الخبر وجوبا لقيام قرينة فيحو ولكل رجل وضيعته اي ولكل رجل مقرون مع ضيعته مثال المبتدأ وجب حذف خبره لكثرة الاستعمال والمعية
لانها لما كانت بمعنى مع تدل على مقرون واقيم المعطوف مقامه وضربي زيدا قائما او قائمين مثال المبتدأ وجب حذف خبره لقيام
الحال مقامه وهو في الصورتين الاوليين لكن الاول قد يتأتى اذا كان مصدرا صورة او تأويلا ومنسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وجب
حذف خبره كما يحذف متعلقات الظروف فبقي ضربه زيدا اذا كان قائما فحذف اذا مع شرطه واقيم الحال مقام الظرف القائم مقامه
الخبر فالمثال للمصدر الحقيقي لكونه منسوبا الى الفاعل والمفعول كليهما والذي كان للمنسوب الى الفاعل نحو ذهابي راجلا او المفعول نحو ضرب
زيد قائما ان كان زيد مفعولا به والمصدر بالتأويل نحو ان ضربت زيدا قائما ففي كلها الخبر محذوف واقيم الحال مقامه كما عرفت و
التأنيث مثل مبتدأ او اذا كان اسم التفضيل مضافا الى المصدر الحقيقي او التأويلي ومنسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال نحو اكثر
شربي السويق ملتوتا مثال للمبتدأ حذف خبره وجوبا لقيام الحال مقامه اي اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا فحذف حاصل مع اذا
كان كما تقدم واقيم ملتوتا مقامه فوجب حذف الخبر وكذا اخطب ما يكون الامير قائما ولولا علي لهلك عمر مثال المبتدأ وقع بعد

لولا الوجود به فحذف خبره لقيام الجواب لمقامه فتقديره لولا علي موجود لهلك عمر لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره وقام جواب
لولا مقام الخبر فوجب حذفه لوجود القرينة والقائم مقامه وهو سلم ان هذا الكلام عمر قد تكلم به في مواضع كثيرة فانه لما تحير في الحكم بين
الانام ولم يعلم ما يعمل بينهم وكيف يتبين مفصلا بينهم فالتجئ الى سدة العلية العالية على صاحبها افضل الصلوة واكمل التحيات ليبينه له ويوضح
مشكله ويهديه الى طريق الحق ويبعده عن الضلال فبعد البيان والايضاح والهداية والارشاد يقول عمر لولا علي لهلك عمر وهذه
هذا بين العامة الخاص والعامة ومن العجب ان عمر مع العلم بهذا والاقرار بفضيلة امير المؤمنين علي عليه السلام اظهر عداوته وغصبه حقه
وارتكب امرا عظيما وخطرا رفيعا واوقع الفتن والخلاف في صار سببا للجور والاعتساف ووقع في ضلال الابد والعذاب المخلد
نعوذ بالله منه واعلم ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لو كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يحذف كما في قول الشاعر ولو
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعد لولا فاعل الفعل المقدر
اى لولا وجد علي وقال الفراء رافعه للاسم الذي بعدها ولا يكون مبتدأ ولعمرك لاقومن مثال المبتدأ يكون مقسم به وخبره واجب الحذف
وهو لقسمي اى لعمرك ولقاؤك قسمي اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه لقيام
والقرينة معنى وايضا لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يحذف الخبر جوازا اذا لم يكن هناك
شيء يقوم مقامه نحو خرجت فاذا السبع اى واقف فانه يجوز حذفه ويجوز ذكره ولا يكون اى المبتدأ نكرة الا مع الفائدة كما يقال
كوكب انقض الساعة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لوجود الفائدة في الاول دون الثاني قال في الحاشية هذا ما اختاره المتأخرون من
المحققين وبعضهم جعل المدار على التخصيصات وفيه الخلاف انتهى واعلم ان مناط الفائدة في تجويز الاخبار عن المبتدأ والخبر جهل المخاطب

الى المخاطب بالنسبة الواقعة في الكلام سواء كان المسند اليه معرفة او نكرة فان كان المخاطب جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر
نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان الخبر معرفة والخبر هو المجرد من العوامل اللفظية المسند به قال في الحاشية اما المسند
او بمعنى او الضمير راجع الى المبتدأ ولا يحتاج الى تتميم الحد بقولنا المغاير للصفة المذكورة كما فعل ابن الحاجب وانما قيد المسند اليه اى الى
المبتدأ لانه لو لم يقيد بذلك لئلا يتوهم خلاف المقصود وتأمل فانه دقيق والحاصل ان الخبر هو المجرد المسند بسبب المبتدأ او المسند الى المبتدأ
ولا يحتاج الى اخراج القسم الثاني من المبتدأ وهو الصفة المذكورة بعد نفي او استفهام رافعة لظاهر حتى يقول المغاير للصفة المذكورة ومما
لا ينتقض الحد بيضرب في يضرب زيد بانه المسند به المغايرة للصفة المذكورة ولا يحتاج الى اعتبار الاسمية في الخبر كما اعتبره المحقق الجامي
في شرح الكافية لدفع انتقاض الحد بيضرب مع ان الخبر لا يلزم ان يكون اسما بل قد يكون جملة وهو اى الخبر منقسم الى قسمين احدهما مشتق
واقع للاسم الظاهر او الضمير راجع الى المبتدأ وثانيهما جامد وصار في الحقيقة ثلثة اقسام مشتق رافع للضمير وجامد ويجب المطابقة بالتذكير
والتأنيث في الخبر قسم واحد وهو ما اذا كان اسما جامدا او الصفة المشار اليه بيان ما ذكرناه بقوله فالمشتق حقيقة او حكما الغير الرافع
الظاهر بل الضمير يتحمل ذلك المشتق لضميره اى المبتدأ فيطابقه اى يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث واما نحو زيد قائم
فانه فلا يجوز ان يقال هند قائم ولما استشعر اعتراضا بانه اذا كان الخبر اسما يستوي فيه التذكير والتأنيث نحو جريح وصبور فانه يقال
رجل جريح وصبور وهند جريح وصبور مع انه يصدق عليه بانه مشتق رافع لغير ظاهر ويتحمل ضمير المبتدأ ولا يطابق هناك فاجاب في الحاشية
بقوله والخبر الذي يتساوى فيه التذكير والتأنيث نحو هند جريح وصبور فهو مطابق ايضا لانه ان اخبر به عن مذكر كان مذكرا او عن مؤنث
كان مؤنثا فلذلك لم يستثنه لا يقال العدد كذلك لانا نقول هو لا يتحمل ضميرا كما يجيء انتهى فالحاصل انه كان هناك يطابق بعض

المبتدا والخبر في التذكير والتأنيث لان صيغة فعيل في المفعول وصيغة فعول في موضع للمذكر والمؤنث بلا زيادة تاء لكن اذا كان المبتدأ
مذكرا فالضمير فيه مذكر وان كان مؤنثا فالضمير المبتداء فيه مؤنث فهي تكون مطابقا للمبتداء وكذا في باقي الاسماء التي يستوي فيها التذكير والتأنيث
وانما قيدنا فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان بالعكس نحو فعيل بمعنى ناصر وحلوب بمعنى محلوب لا يكون مما يستوي فيه التذكير و
التأنيث للمؤنث بقوله لا يقال المصدر لم افرده اشارة الى الاعتراض وجوابه لكن هذا الشرح دليل في المصدر ايضا فيكون مطابقا للمبتدا فلم
قلتم بانه لا يطابق في المصدر حتى يطابق في المرجع في التذكير والتأنيث وما يطابقه كما قرر ان في المصدر لا يكون ضمير الخلاف خبره اي
خبر المشتق الرافع لغير المبتداء فانه لا يكون متحملا لضمير سواء كان جامدا نحو الكلمة لفظ فان لفظا لما كان جامدا لعدم اشتقاقه لا يكون
متحملا لضمير المبتداء فلم يجب ان يطابق الكلمة في التأنيث او كان الخبر مشتقا لكنه خبر وقع لغير المبتداء بل كان رافعا للاسم ظاهرا فهو اي
الخبر المشتق خبر الرافع لغير المبتداء ايضا لا يكون متحملا لضمير المبتدا نحو زيد قائم ابوه وهند قائم ابوها لا لابد ان تعلم ما هي ان ما صدق عليه المبتدا
والخبر في الكلام شيء واحد وان كان مفهوما متغايرين كزيد قائم فما صدق عليه زيد هو ما صدق عليه قائم ولكن مفهومه غير مفهومه والخبر لابد
ان تعلم ان مفهوم احد الجزئين في الكلام لزم ان يكون معلوما للمخاطب بعد افادته وثبوت مفهوم الجزء الاخر للجزء المعلوم يكون مجهولا او
والا لم يفد المخاطب لعلمه ثبوته واذا عرفت هذا فنقول فائدة المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم وان كان معلوما للسامع
في نظره ولكن المتكلم اعتقد ان السامع لم يعلمه فيجعل ذلك المجهول خبرا لان حق الخبر ان يكون مجهولا للسامع ليفيده ويؤخر ذلك الخبر
على الجزء الاول اي المعلوم لانه خبر والخبر وصف للمبتداء وحق الوصف ان يكون مؤخرا عن الموصوف وذلك الشيء اي الجزء الاخر المعلوم
عند السامع يجعل مبتداء لانه يحكم عليه الاخر فلزم ان يكون معلوما والا لم يمكن ان الحكم عليه شيء والتقديم على الجزء الاخر المجهول ثبوته

ثبوته لذاته على الذات والذات مقدمة على الصفات فكذا ما يدل عليها ايضا يتقدم ولا يعدل عن ذلك اي لا يقدم الخبر ولا يؤخر
المبتداء في الغالب اي في اكثر الموارد واغلب الاوقات اذ في بعض الموارد يؤخر المبتداء اما على سبيل الجواز كما اذا كان التقديم للخبر نوع فائدة
كما يتبين في علم المعاني واما على سبيل الوجوب كما اذا كان الخبر متضمنا لما له الصدر الكلام نحو اين زيد او كان الخبر مسندا به مصحح لوقوع المبتدا
نحو في الدار رجل او كان متعلقه ضمير في جانب المبتداء نحو على التمرة مثلها زبدا او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة نحو عندي انك قائم لا
لان الغالب الكثير تقديم المبتداء على الخبر لا العكس فيقال لمن اي للمخاطب عرف ذلك المخاطب زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف ذلك
المخاطب انه اي زيد اخوه اي اخو المخاطب زيد اخوك فظهر للمخاطب ما كان جاهلا ولا يقال في هذه الصورة اخوك زيد ويقال لمن
اي المخاطب يعرف ان الغير يكون له اي للمخاطب اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد ليعلم ان زيد اخوه فالمبتداء هو المقدم في ا
الصورتين يعني في الصورة الاولى زيد مبتداء واخوك خبره وفي الثانية بالعكس فصل يدل على ان الكلام مركبا من المبتداء والخبر وقد يعني تعريفهما
افعال وحروف تختص بما بعد فيجعل المبتداء الذي كان مبتداء قبل الادخال اسما لها اي للكل واحد من الافعال والحروف بان يقال انه
وذلك الاسم المسند اليه اسما لتلك الافعال والحروف لا مبتداء كما كان قبل ذلك ويجعل الخبر ايضا خبرا لها اي للكل واحد من الافعال
والحروف التي اندرجت عليها كما سبق قبل ذلك خبرا ويسمى اي للكل واحد من الافعال والحروف الداخلة على المبتداء والخبر بالنواسخ لانها تنسخ
اي تبطل احكامهما الاصلية وهي اي النواسخ خمسة انواع بحكم الاستقراء والتتبع الاول الافعال الناقصة وهي وضعت لاجل تقرير الفاعل
على صفة كما كان زيد قائما شهدته لان وضع لاجل تقرير زيد على وصف القيام فالافعال الناقصة قيد الحكم الذي يكون بين اسمها وخبرها كلحة
فانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل على الفعل كضرب في ضرب زيد فانه موضوع لصفة الضرب ولتقرير الفاعل به معا لا لتقرير فقط وانما

مبحث خبر الافعال الناقصة

سميت بالافعال الناقصة لعدم تماميتها بالاسم بدون ذكر الاخبار والمشهور منها اى من الافعال الناقصة ما اورده المصنف
ثلاثة عشر فعلا وانما قال المشهور لان الافعال الناقصة كثيرة حتى قال بعضهم غير محصورة فكان وهي اما ناقصة واما تامة واما زائدة فالناقصة
الاولى قد يكون لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا دائما اى ماضيا من غير دلالة على انعدام سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد قائما ازلا او منقطعا نحو كان
زيد غنيا فافتقر وقد يكون بمعنى صار كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا
لان البيوض لم تكن فراخا بل صارت فراخا وقد يكون بمعنى ضمير الشان اى ان اسمها ضمير الشان والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير كقول الشاعر اذا
مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع والثانية اى التامة تكون بمعنى ثبت ووقع تم بالاسم ولا تحتاج الى الخبر
كقوله تعالى كن فيكون والثالثة اى الزائدة لا يكون وجودها وعدمها الا كشيء في المعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من
هو في المهد حال كونه صبيا فكان ح زائدة لتحسين اللفظ وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا واما من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا وقد يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى الى الى نحو صار زيد الى
بلد والحكم يجري لجميع ما بمعنى صار مثل رجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا واصبح لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح
نحو اصبح زيد قائما اى قيام زيد مقترن بوقت الصباح وقد يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا ولا يقتضى الاقتران بوقت الصباح وقد يكون
تامة بمعنى دخل في هذا الوقت فتقول اصبح زيد اى دخل في الصباح وامسى لاقتران مضمون الجملة بوقت المساء نحو امسى زيد فقيرا كما مر في اصبح
وقد يكون بمعنى صار من غير اعتبار الوقت فالمراد من امسى زيد فقيرا وقد يكون تامة ويراد بها الدخول في وقت المساء نحو امسى زيد اى
دخل في المساء وظل لاقتران مضمون الجملة بجميع النهار نحو ظل زيد سايرا اى ثبت السير في جميع نهاره وقد يكون بمعنى صار كقوله

قوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا اى صار وجهه مسودا من غير اعتبار النهار وقد يكون تامة نحو ظلت ليلتي كذا وبات
لاقتران مضمون الجملة بجميع الليل نحو بات زيد سايرا اى ثبت له ذلك في جميع ليله وقد يكون بمعنى صار من غير اعتبار الليل فيراد به الثاني كذا
نحو بات زيد سايرا وقد يكون تامة نحو بت ضيفا وليس لنفي مضمون الجملة في زمان الحال كما هو مذهب الجمهور فمعنى ليس زيد قائما انه ليس بقائم
الآن وقال سيبويه انه لنفي مضمون الجملة مطلقا سواء كانت حالا كما مر او ماضيا نحو ليس خلق الله مثله او مستقبلا نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم ومازال لاستمرار خبرها لاسمها مذ زمان قبله عادة في نحو مازال زيد اميرا اى استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة وانما دلت على الاستمرار لان معناها النفي فاذا دخل عليها حرف النفي افاد النفي المنفي على النفي استمرار الثبوت واعتبار القابلية
معلوم عقلا للتحصيل استمرار الثبوت يلزم دخول النفي على زال اما لفظا او تقديرا واعلم ان زال يكون ناقصة اذا كان ماخوذة من زال يزال
لا من زال يزول فانها تامة وكذا في جميع الاحكام المذكورة مابرح بمعنى مازال ومنه المبارحة للمتباعدة وما فتئ بالفوقية وكسر الياء
بمعنى مازال ايضا وما انفك اى ما انفصل وهي بمعنى مازال في هذه الثلثة ومادام لتوقيت حكم قبلها بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس
مادام زيد جالسا اى اجلس وقت دوام جلوس زيد ومعنى مادام زيد جالسا لا بد ان يكون قبلها كلام لانه مستقل بالافادة ليكون مادام مع اسمها
وخبرها ظرفا له فمادام لم يفيد الكلام لم يحصل معنى مادام بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها وخبرها كلام مستقل
بالافادة فلا يحتاج الى كلام سابق وحكمها اى حكم الافعال الناقصة رفع الاسم لكونه فاعلا في الحقيقة ونصب الخبر لانه لما وقع بعد
المرفوع شابه بالمفعول في وقوعه بعد الفاعل فنصب كما نصب المفعول ويجوز في الكل اى في كل الافعال الناقصة اذا لم يمنع مانع توسط الخبر بينها
وبين اسمها لقوة عملها نحو كان قائما زيد وانما قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لانه اذا تحقق قرينة كون الخبر خبرا كما اذا عدم تصادق الجزئين

تقديم الخبر على الاسم فلا يتوسط الخبر بين الفعل والاسم وكذا اذا وجب تقديم الخبر على الفعل لتضمن الخبر ما له صدر الكلام نحو كم كان مالك لانه لم

يتوسط الخبر بل يتوسط الفعل بين الخبر والاسم ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي ما دام وما زال وما برح وما انفك وما فتئ تقديمها

اي تقديم الخبر عليها اي على الافعال السبعة الاول وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات عليها لكونها افعالا متصرفة ومعمول الفعل

يتقدم عليها نحو منطلقا كان زيد ولكن في ليس خلاف فالمبرد والكوفيون وابن السراج والزجاج على انه لا يجوز ان يقال منطلقا ليس زيد

لانها للنفي او يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والمبرد والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل

عليه شائع واما في الخمسة الاواخر فانه لا يجوز تقديم الخبر عليها فلا يقال منطلقا ما زال زيد لان ما نافية في غير ما دام وفيه مصدرية

ولا يجوز تقديم ما في حيز النفي عليه وكذا معمول المصدر لا يتقدم عليه خلافا لابن كيسان في غير ما دام فانه يجوز في ما زال وما برح وما انفك

وما فتئ التقديم لان حرف النفي لما دخل على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي عليه

المغني ويجوز فيما عداها وما في ليس فيها ما عدا اي من الافعال المذكورة ان يكون تامة لا يحتاج الى الخبر كما بيناه والظاهر من عبارة المتن [illegible]

بان ما برح وما انفك وما دام تجيء تامة ايضا وان لم يذكره وما يتصرف منها اي من الافعال الناقصة من المضارع والامر واسم الفاعل

واسم المفعول يعمل عملها وكذلك المتصرف منها عملها اي عمل افعال الناقصة وكل حكم جاز فيها جاز فيه [illegible] الا لكن [illegible] بكان

اي يفرد من بين الاخوات بجواز حذف نون من مضارعها اي مضارع كان وبجواز حذف [illegible] بغير قياس اذا لم يكن مضارع كان

مرفوعا او منصوبا فانه اذا كان مرفوعا او منصوبا لا يحذف نونه بل يثبت فيقال [illegible] يكون وان يكون وانما جاز الحذف في المضارع

المجزوم اذا كان جزمه بالسكون وانما قال بالسكون احترازا عما اذا لم يكن الجازم بل حذف نون الاعراب او كان في اخره نون

نون الضمير فانه لا يحذف لانه لا يقال في لم يكن لم يك وفي لم يكونوا لم يكوا وفي لم يكونن بالتشديد لم يكن بالتخفيف ويحذف

اذا سكن نحو قوله تعالى ولم اك بغيا فانه في الاصل لم اكون حذف الضمة بدخول الجازم ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين فبقي لم اكن فحذف

النون فصار لم اك واعلم ان في المضارع المجزوم بالسكون لم يحذف فيه نونه مطلقا بل يجوز الحذف اذا لم يكن بشرطين الاول اشتراط عدم اتصاله

اي عدم اتصال المضارع المجزوم بضمير منصوب اي بضمير منصوب والثاني ان لا يكون متصلا بساكن اي بحرف ساكن بعد المجزوم

وتم اي [illegible] اشتراط حذف النون بالشرطين المذكورين لم يجز اي حذف النون في نحو لم تكنه بان يقال لم تكه بحذف النون لاتصال

فقد بين اشتراط لانه قطعا لا يقال لم يكه المنصوب به ولم يجز الحذف ايضا في لم يكن الله ليغفر لهم لاتصال النون بحرف ساكن وهو اللام

والمسئلة الثانية انه يجوز ذلك في صورة تجيء بعد ان الشرطية اسم ثم فاء وبعدها اسم نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر

اربعة اوجه لانه اما ان يكون الاسمان مرفوعين او منصوبين او كان الاول مرفوعا والثاني منصوبا او الاول منصوبا والثاني مرفوعا فوجوه

هذه الوجوه واضعفها الجيد قلة وكثرة واول الوجوه واقواها اللغة الحذف نصب الاول ورفع الثاني نحو ان خيرا فخير اي ان كان خيرا

فجزاؤه خير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وثاني الوجوه ما وسطها المتوسط في الحذف وتوسط رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه

خير وثالث الوجوه ما وسطها يجب الحذف ايضا نصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورابع الوجوه واضعفها

الحذف وعكس الاول اي رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وانما كان الوجه الاول اقوى

لان المحذوف فيه اقل بالنسبة الى الوجوه الثلاثة لانه حذف في الشرط كان مع اسمه وفي الجزاء المبتدأ وهو الاخير اضعف لان المحذوف فيه اكثر بالنسبة

الى ما عداه اذ حذف كان مع الجار والمجرور وفي الجزاء كان مع اسمه والمتوسطان وهما المرفوعان والمنصوبان متوسطان في الرتبة لاحتياج

الحروف المشبهة بالفعل

الاولى فيهما بالقياس الى الخمسين الاخيرين اذ في رفع الجزئين يلزم في الشرط حذف كان مع الجار والمجرور وفي الجزاء حذف المبتداء وفي نصب
الجزئين يلزم حذف كان مع اسمه في الشرط وحذف كان مع اسمه في الجزاء ولا شك ان الحذف فيها اقل بالنسبة الى الرابع والثاني بالقياس
الى الاول الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل انما اختار على الحروف لان الاول من اوزان جمع القلة بخلاف الثاني فالمناسب بهنا الاول
لانها ستة وانما سميت بالمشبهة لانها تشابه بالفعل قال في اللب المشبهة تشابه بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح مثل الماضي
واما معنى فلانها بمعنى اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت انتهى ولدخولهما الاسماء ولكونها على ثلثة احرف فصاعدا
والاتصال بها المرفوع والمنصوب كالفعل وهي اى الاحرف المشبهة ستة ان بالكسر وهي للتحقيق ولا ترد في الكلام اذا كان التابع
مكررا به او مترددا فيه وانما يقال في موضع تقتضي الجملة ظاهرا وقعت في اول الكلام نحو ان زيدا قائم وبعد القول نحو قال ان زيدا منطلق
وبعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه قائم وبعد الامر نحو ذق انك انت العزيز الكريم وبعد النهي نحو ولا تدن من الاسد انه يأكلك وبعد
الدعاء نحو رحمك الله انك ذو احسان وانما جئ ان المكسورة في مواضع الثلثة الاخيرة لكونها علة استينافية والعلة الاستينافية لا يكون الا
جملة ويدخل اللام على خبرها نحو ان زيدا لقائم او على اسمها اذا فصل بين ان واسمها شئ نحو ان في الدار لزيدا او يدخل على شئ وقع بين الاسم
والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل ولا يغير الجملة بل يؤكدها فاسمها بالحقيقة مرفوع بالابتدائية فلذا اذا عطف اسم على اسمها يجوز رفع ذلك الاسم
المعطوف نظرا الى موضع المعطوف عليه وان جاز نصبه ايضا نظرا الى لفظ المعطوف عليه نحو ان زيدا قائم وعمرو ولما كان ان المفتوحة الواقعة
بعد افعال القلوب في حكم ان المكسورة في كون ان المفتوحة مع الاسم والخبر بعد الافعال المذكورة سادا مسد المفعولين كما ان ان المكسورة
مع خبرها في حكم الاسمين اعني المبتداء والخبر فاذا عطف على اسمها شئ جاز رفعه ايضا كما ان في ان المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ويشترط

ويشترط في جواز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة او المفتوحة الواقعة بعد افعال القلوب مضى ذكر الخبر قبل المعطوف لفظا كما مر في المثالين
المذكورين او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم وعلمت ان زيدا وعمرو قائم لانه لو لم يذكر قبل المعطوف لا لفظا ولا تقديرا بل يقال ان زيدا وعمرو
قائمان وعلمت ان زيدا وعمرو قائمان لزم اجتماع عاملين في اسم واحد وهو قائمان لان عامله ان والاخرى الابتداء لانه من حيث انه خبر
زيد فعامله ان ومن حيث انه خبر لعمرو فعامله الابتداء واجتماع عاملين في اسم واحد غير جائز وقد تخفف فيجوز مع التخفيف الغاء العمل
واعمالها ايضا لكنه مع التخفيف يجب ادخال اللام على خبرها اما مع الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد القائم وان
زيدا لقائم فانها في الاول مخففة وفي الثاني نافية واما مع الاعمال فلاطراد الباب فاذا خففت تدخل على فعل يدخل على المبتداء والخبر مثل
افعال الناقصة وافعال القلوب نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان كانت لتكاد وان نظنك لمن الكاذبين وان بالفتح وهي ايضا للتحقيق ولكونها
الكلام لكان التابع مكررا به ومترددا فيه وتغير الجملة بصيغة انها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ولذا يقع في موضع كانت مع اسمها وخبرها فاعلا للفعل
نحو بلغني ان زيدا قائم او مفعولا نحو كرهت ان زيدا قائم او مبتداء نحو عندي انك فاضل او مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم او مجرورا
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم وكذا يقع بعد لولا نحو لولا انك منطلق انطلقت وبعد لو نحو لو انك قائم لقمت وبعد ما التي للتوقيت نحو
نحو اجلس ما ان زيدا قائم في كل من المذكورات مع اسمها وخبرها في حكم المفرد واذا عطف على اسمها لم يجز في المعطوف الا النصب
اذا لم يكن قبلها افعال القلوب لانه اذا كانت جاز الرفع في المعطوف ايضا كما مر نحو ان زيدا قائم وعمرو فقط وقد تخفف وتقدر في
ضمير الشان ان منقولة فتقتضي الضمير بجملة اسمية كانت نحو علمت ان زيد قائم او فعلية سواء دخل فعلها على المبتداء والخبر او لا لكنه لو كان المخفف مع
الفعل المتصرف فيها الزم دخول السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم ان المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا

اعلم نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض

من النون المحذوفة ولا يحصل بزيادة حرف النفي الفرق بين ان المصدرية وان المخففة لان حرف النفي يدخل مع المصدرية والمخففة جميعا

مع الفرق بينهما اما يجب المعنى فلانه ان عني بها الاستقبال فهي المخففة والا فهي الناصبة المصدرية واما يجب اللفظ فلانه ان كان الفعل

المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة اما لو كان المخففة داخلة على افعال غير متصرفة مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى

يكون قد اقترب فانه لا يلزم فيها شيء من دخول السين او سوف او قد او حرف وكان كان المشبه وهي حرف به سمع الصحيح وقال

بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان بالكسر الا ان كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد او الاصل ان زيدا كالاسد فلما اريد بناء الكلام من اول

الامر على التشبيه قدم الكاف ففتحت الهمزة فصارت كان وان كان الخبر مشتقا نحو كان زيدا قائم فهي بمعنى لعل لانتفاء التشبيه لعدم المغايرة يجب الا ان

ولا تغاير لكنه بها وبعضهم ذهب الى انها ايضا للتشبيه الموصوف اى كان زيدا شخص قائم فكان من كان زيدا انسان تحقق التغاير يجب الا ان

وقد تخفف ... على الاصح فتلغو عملها عن الشبه لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ... قلت

غريبة حقان واذا لم تعملها لفظا فعملها تقديرا بان يقدر ... كما في ان المفتوحة المخففة بحيث ... ويجوز ... الضمير كما في

المكسورة المخففة ولكن للاستدراك ومعناه رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فانك اذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا

جاءك لما بينهما من الانس فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ولكنه لا بد ان يكون بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا

في اللفظ والمعنى كالامثال المذكورة او تغايرا في المعنى نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف فتلغو عن العمل لانتفاء مشابهتها اللفظية مع

ويجوز مع لكن المشددة ومخففة الواو الاعتراضية نحو جاءني زيد ولكن عمرو لم يجئ ولقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا وقرئ

بتشديد لكن ونصب الشياطين وفي بعض القراءة السبع بتخفيف لكن ورفع الشياطين وفي كلتا القراءتين ادخل الواو الاعتراضية وقال بعضهم

لا يجوز مع المخففة ادخال الواو لانها اذا خففت كانت حرف العطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله وليت للتمني

ابلغه كان المكسورة فلا والعطف شيء على اسمها جاز في المعطوف النصب والرفع كما في المعطوف على اسم ان وليت للتمني فيدخل

على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل كقول الشاعر ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل للترجي ولا يدخل

على المستحيل ... نحو لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وعملها اى عمل الاحرف المشبهة

عكس عمل كان بمعنى انها تنصب الاسم وترفع الخبر كما بين في الاشتغال الا ان الفراء جاز نصب الاسم والخبر كليهما في ليت زيدا قائما لانها بمعنى اتمنى

اتمنى زيدا قائما متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا اى اتمنى ايام الصبى رواجعا واجيب بان رواجعا حال من الضمير المستكن

في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة واجاب بعضهم بان المحذوف ليت ايام الصبى كانت رواجعا وقد وقع

على الشواذ جر اسم لعل بها كما في قول الشاعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى ... الكلام فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع

الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب حيث قال الشاعر ابي المغوار ولم يقل ابا المغوار لكنه شاذ ولا يقاس عليه غيره ولا يتقدم اخبارها

عليها اى خبر الاحرف المشبهة عليها اى على الاحرف المشبهة مطلقا اى سواء كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا او لا وانما لا يتقدم لان عملها

لانها انما بالحرف ضعيف فلا تقدر مع التقديم ان تعمل عليها ولان غير ان المفتوحة تقتضي صدر الكلام فلو تقدم عليها الاسم والخبر يبطل ...

ولا يتقدم الخبر ايضا اى خبر الاحرف المشبهة على اسمها اى على اسم الاحرف المشبهة لضعفها في العمل الا اذا كان خبرها ظرفا للاتساع

في الظرف لانه ما من شيء واسم الا في زمان او مكان الا نادرا فهو كالجوهر الشخص يدخل حيث لا يدخل غيره او جارا ومجرورا

الاول

ودونك لما شبهها الظرف اذ كل ظرف في تقدير جار ومجرور وخبر الاحرف المشبهة في باقي الصور لا يجب ان يتقدم على اسمها اذا كان
الاسم نكرة نحو قوله تعالى ان في ذلك لعبرة ويجوز التقديم اذا كان معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وتلحقها اي تلحق هذه الحروف المشبهة لفظ
ما الكافة فتكفها اي تمنعها عن العمل لابطال مشابهتها بالفعل لفظا وهو فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم لان لما تلحقها ما الكافة تدخل
هذه الحروف على الاسم والفعل فاذا بطل المشابهة اللفظية لم تعمل نحو انما زيد قائم برفع زيد وكذا اخواتها ولما كان صورة ان وان واحدة
يحتاج الى الفرق بينهما بينه بقوله المصدر ان مثل اي ان وقع محل ان اي موضع ان مع اسمها وخبرها بان لو حذف من الكلام ان مع اسمها
وخبرها ووقع المصدر في موضعها لصح الكلام فتحت همزتها اي فتحت همزة ان فيقرا ان المفتوحة لما تقدم من ان ان مع [illegible]
عليها والا اي وان لم يقع المصدر موقع ان مع اسمها وخبرها كسرت همزتها ويقال ان المكسورة لما مر من ان ان مشكلة بالجملة وان
جاز الامران اي وقوع المصدر وعدم وقوعه موقعها جاز الامران اي جاز ان يكون مفتوحة او مكسورة نحو قول الملبي او لم [illegible]
لوجوب الفتح لجواز ان يقع [illegible] موقع [illegible] اي او لم يكفهم انا انزلنا وقال اني عبد الله مثال لوجوب الكسر لعدم وقوع المصدر موقع
اني عبد الله لما تقدم من ان ما بعد القول يقتضي ان يكون جملة واول قولي اني احمد الله مثال لجواز الامرين لانه لو كان المراد ان
مقولي وذلك الكلام يعني اني احمد الله فهو جملة تقتضي ان يقال ان بالكسر ولو كان المراد ان اول قولي احمد الله فهو مفرد يقتضي ان يقال
ان بالفتح والمعطوف على اسماء هذه الحروف لكونها معربة وتوابع المعرب تابع للفظ منصوب مثاله ان زيدا قائم وبكرا وان زيدا [illegible]
وعمروا ولكن زيدا كريم [illegible] وكان زيدا شجاع [illegible] وليت زيدا منطلق وعمروا ولعل زيدا [illegible] وعمروا [illegible]
بالكسر لما تقدم من انها مشكلة بالجملة فاسمها في الحقيقة مبتدا مرفوع وان كان في اللفظ منصوب وان بالفتح الظاهر انها

لو وقعت بعد افعال القلوب كما مر لا مطلقا وان كان ظاهر عبارته مطلقا ولكن لتاكيد الجملة بجواز رفعه اي رفع المعطوف على اسمها
نظرا الى محلها وان جاز النصب نظرا الى لفظها وهذه الجواز ليس مطلقا بل بشرط مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا نحو ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم فلو لم يمض الخبر لا لفظا ولا تقديرا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان لم يجز رفع
عمرو كما تقدم الثالث من النواسخ ما ولا المشبهتان بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر وتعملان اي ما ولا عملها اي عمل
ليس في رفع الاسم ونصب الخبر نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يعملونها العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ولكن قالوا
ان عمل لا شاذ وقليل لضعف مشابهته بليس دون ما لان ما لنفي الحال وتدخل على المعرفة والنكرة كليس ولا لا يكون كذلك لانها
للنفي مطلقا وتدخل على المعرفة دون النكرة واعلم ان ما ولا لا تعملان عمل ليس مطلقا بل بشرط بقاء النفي فلو انتقض نفيهما بالا لم تعملا بل
رفع اسمها وخبرها على الابتداء نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك وكذا لو عطف على خبرها بلكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
و[illegible] لكن نحو ما عمرو قائما لكن قاعد وجب في المعطوف الرفع لكونه بمعنى الا في نقض نفيهما وبشرط تاخير الخبر على الاسم فلو تقدم على رفع
الاسم والخبر بالابتداء نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل ويشترط لاعمال العمل في كلمة ما زائدة على الشرطين السابقين الذين مر الا
جميعا عدم زيادة لفظ ان معها اي مع ما فان زيدت ان معها نحو ما ان زيد قائم لم تعمل لفظة لو جود الفاصلة بينهما وبين عملها فان
ان زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين وانما اختص ذلك الشرط بما لان لا لا تزاد لا مع ما ولا يشترط للعمل زائدا على الشرطين السابقين
جميعا الا عملها في كلمة لا [illegible] لانها لا تدخل على المعارف فكذا [illegible] على كلمة لا [illegible] اي كلمة لا الشاء

وقيل لات اختصت اي انفردت من بالاحيان بمعنى انه يلزم ان يكون مدخولها لفظ حين مضافا الى نكرة اتفاقا ولحوق لفظ بلا
على الوقف على مذهب ولم يستعمل الا محذوفا احد الجزئين اما مرفوعها او منصوبها ولكن الكثير حين لحقها التاء حذف اسمها اي اسم لا
فرضوا ان يكون منصوبا بالجزئية نحو قوله تعالى ولات حين مناص بنصب حين اي ولات الحين حين مناص وربما اذا حذف خبرها على قلة
فيكون مدخولها مرفوعا بالاسمية فالتقدير ولات حين مناص لهم اي حين مناص حاصلا لهم الرابع من النواسخ لا التي لنفي الجنس الفرق بين هذه وبين
لا التي بمعنى ليس ان لا الاولى لنفي الجنس والثانية لنفي واحد من الجنس فاذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار من
الجنس فلا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها فاذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال يجوز
كون واحد فرد اثنين او ثلثة او اكثر فيها وتعمل اي لا التي لنفي الجنس عمل ان الا بشرط عدم دخول جار عليها اي على لا فان دخل عليها الجار
كان العمل للجار لا لها نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وذهبت بلا شيء واسمها ان كان مضافا نحو لا غلام رجل في الدار ظريف او
مشابها به اي بالمضاف في جهة تتمة تتم به شيء بعده كما تم المضاف بالمضاف اليه نحو لا خيرا من زيد موجود فنصب فذلك مضى يا مرفوع كما
مر في المنصوبات ولم يعرب الخبر لانه مرفوع كما كان اقتصر المص على بيان الاسم ولم يذكر الخبر وانما نصب الاسم ورفع الخبر لان لا التي لنفي الجنس
حملت على ان اما لا حمل ان وان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فهما نظيران حمل النظير على النظير او ان وان للاثبات ولا
للنفي فحمل النقيض على النقيض وهو ايضا جائز والا اي وان لم يكن اسم لا مضافا ولا مشابها بالمضاف بل كان مفردا نحو لا رجل في الدار
بني ذلك الاسم لتضمنه معنى من لان قولك لا رجل في الدار جواب بحسب سؤال مقدر تقديره هل من رجل في الدار فقلت لا رجل في الدار جوابا
الا نقول لا من رجل في الدار ليطابق الجواب السؤال ولما لم يذكر من لفظا ذكرنا في السؤال فتضمن معنى من وهي حرف فتضمن الحرف

الحرف لكونها مبنيا الا انه مبني على الفتح ومحله مرفوع بالابتداء لكون بنائه عارضا لا يكون بالسكون بل على ما كان ينصب به في ذلك الاسم
به اي بذلك الشيء ان لم يكن مبنيا قبله ان كان منصوبا بالفتحة يبنى بها نحو لا رجل في الدار وكان بالياء يبنى بها نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين
فيها او كان بالكسرة يبنى بها نحو لا مسلمات في الدار وانما بني على ما ينصب به دون غيره لخفته ويشترط في كون الاسم منصوبا او مبنيا ان يكون
نكرة اي يشترط تنكير اسم لا لان لا لا تعمل مؤثرة في المعارف وتأثيرها مباشرته اي مباشرة اسم لا لها اي لكلمة لا بان لا يكون بينهما فاصل
فان عرف اسم لا او فصل بينه ولا او اسمها فاصل او فصل سواء كان في هذه الصور اسم لا مضافا او مشبها به او لا فهذه
الاقسام ستة لا يتبين في الاخر ففي جميع هذه الصور اهملت كلمة لا من تاثير النصب او البناء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا التي
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف عملها لا يقدر على عمل مع الفصل فيكون مدخولها مرفوعا بالابتداء كما كان قبل دخولها وكررت كلمة لا
ليكون مطابقا لما هو جواب له نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فانه جواب عن سؤال مقدر تقديره ازيد في الدار ام عمرو وكذا الحال في نحو لا غلام
زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة لا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
تحصل لك ومن ثم ان في نحو لا حول ولا قوة الا بالله اذا تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي فتح اسم لا الاول المعطوف عليه وفتح اسم لا الثاني المعطوف على الاصل لكونهما
نكرتين مفردتين ودخول لا عليهما من غير فصل فيقال لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر جملة الاولى واستغنى عنه بخبر جملة الثانية الثاني رفعهما اي برفع الاسمين المذكورين بالابتداء لانه جواب عن قولهم

الا بالله حول وقوة فتقال لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع فيهما ليطابق السؤال او رفعهما على الالغاء اى الغاء لا عن العمل او على الرفع كليس لان لا
لا ان ليس بعد عمل الرفع فى الاسم فلا يكون غير ليس ما عاملة له ويجوز ان يقدر خبر واحد او اثنين الثالث فتح الاسم الاول المعطوف
عليها لكونه اسم جنس مفرد فلا فصل ورفع الثانى المعطوف بالعطف على المحل اى محل الاول نحو لا حول ولا قوة ولا زائدة فى
الثانى ومعطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء محل سيغ وعلى تقدير بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل واحد منهما خبرا او رفع الثانى من جهة اعمال كلمة لا على ان تكون فى اسم المعطوف كليس فى اعماله الرفع الرابع من الوجوه الخمسة
عكس الثالث فرفع الاول وفتح الثانى نحو لا حولٌ ولا قوةَ واما فتح الثانى فلما مر من انه نكرة مفردة من غير فصل واما رفع الاول فباحد الو
جهين اما على اعمال كلمة لا الاولى كليس فى عمل الرفع او على الغائها اى الغاء كلمة لا فيرتفع بالابتداء ويجوز تقدير الخبر الواحد والخبرين
كما مر الخامس من الوجوه الخمسة فتح الاول المعطوف عليه لما مر من كونه نكرة مفردة بلا فصل ونصب الثانى المعطوف نحو لا حول ولا قوة بفتح الاول
ونصب الثانى لكونه بالعطف على لفظه اى على لفظ الاول لانه بهذا الفتح النصب فى الصورة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
واحد منهما على حدة ولهذا الباب احكام لم يذكرها المصنف فى هذا الكتاب لقصد الاختصار فليرجع الى المطولات للخامس من النوع
افعال المقاربة سميت بها لان فى معناها فى المقاربة تسمية الكل باسم الاول وانما افرزها عن الانواع الاربعة السابقة لان خبرها
لا يلزم ان يكون فعلا مضارعا بخلاف الانواع الاربعة السابقة فانه لا يشترط ان يكون خبرها فعلا كما لم يشترط فى خبر المبتدا ونحو هذه كذلك
الانواع السابقة بالمبتدا والخبر اذ فى افعال المقاربة افعال وضعت لدنو الخبر اى رجاء او الشروع فيه الاول
كاد وكرب واوشك فان هذه الثلثة وضعت لدنو الخبر اى قرب حصوله للفاعل فان قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول ا

الحصول الخروج لزيد والثانى عسى فانها وضعت لرجائه اى لرجاء الخبر فانك اذا قلت عسى زيد ان يخرج يدل على انك ترجو خروج زيد والثالث
اخذ وطفق فانهما وضعتا للشروع فيه اى الشروع الفاعل فى الخبر فانك اذا قلت اخذ زيد يخرج يدل على ان زيدا شرع فى الخروج
وتعمل اى الافعال المقاربة عمل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر ولكن اخبارها اى اخبار افعال المقاربة تجب ان تكون فعلا مضارعا ويكون
هذه الجملة فى محل النصب على ان تكون خبر الافعال المقاربة وتغلب فى الاوليين اى كاد وكرب تجرده اى تجرد المضارع عن ان بان يكون
خبرهما فعل المضارع بدون ان نحو قوله تعالى كادوا يفعلون وكرب زيد يفعل وانما لم يجئ فيهما ان لان ان علم الاستقبال وهما لتحقيق
الحصول والمناسبة بينهما وبين ان ضعيفة وانما قال وتغلب لانه قد يدخل فى خبرهما ان حملا على عسى لكنه من غير ان الكثير والمشهور وتغلب
فى الاوسطين وهى اوشك وعسى اقترانه اى اقتران الخبر بها اى بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم واوشك زيد ان يخرج وانما
تغلب ذكر ان فى عسى لانه لرجاء الفعل فى الاستقبال وان علم الاستقبال فيهما مناسبة وحمل اوشك على عسى وقد يحذف عن اوشك وعسى
حملا على كاد وقد يجئ خبرهما بغير ان ولذا قال وتغلب نحو عسى زيد يخرج واوشك زيد يخرج وهى اى الفعلان الاخيران اى اخذ وطفق
تمنعه اى تمنعان اقترانه بان والاتصال نحو طفق زيد يكتب وفى القران وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة خلا عن الاذم وللطرا اوكذا اخذ
زيد يخرج وعسى وان هو كرب ملازمة للمضى اى يكون هذه الثلاثة فعلا ماضيا ابدا او لا يجئ منها المضارع والامر وغيرهما وجاء
يكاد ويوشك ويطفق مضارعات القياسية تختص اى انفرد عسى واوشك باستغنائها اى استغناء عسى واوشك عن الخبر
المجئ خبرهما فعل المضارع مع ان فى نحو عسى واوشك ان يقوم زيد بتقديم ان يقوم على زيد وجعله اسما لان ان المصدرية
يصير الفعل معها فى تأويل المصدر فيصح وقوعه اسما ويكون زيد فاعلا لذلك الفعل فلا يحتاج الى الخبر بخلاف الافعال التى لا يجئ خبرها

مع فانه لا يمنع المانع ان يلي المضارع وعدم اسما العدم صلاحيته له واذا قلت زيد عسى ان يقوم بتقديم زيد على عسى فلك في عسى وجهان الاول

ان لا تلحقها اي افعال عسى في ضمير يرجع الى زيد ليكون اسمها اسما لها فما بعدها اي ما بعد عسى وهو ان يقوم خبرها اي خبر عسى وجملة عسى ان يقوم في محل الرفع

لكونه خبر الزيد والثاني ان لا تلحقها اي لا تلحق عسى عنه اي عن الضمير بمعنى انه لا يكون في عسى ضمير يرجع الى زيد فما بعدها اي ما بعد عسى وهو ان يقوم

اسم مغن عن الخبر لانه قد سبق ان المضارع مع ان اذا جعل اسم عسى ولم يحتج الى الخبر فهنا كذلك فزيد ايضا مبتدا وعسى ان يقوم في

محل الرفع على انه يكون خبر لزيد ويظهر اثر ذلك اي اثر تخالف الوجهين في التانيث والتثنية والجمع اذا الفعل اذا اسند الى ضمير مؤنث

ومثنى ومجموع فعلى الاول وهو ان تكون في عسى ضمير يرجع الى زيد تقول هند عست ان تقوم بتانيث عست والزيدان عسيا ان يقوما

بتثنيتهما والزيدون عسوا ان يقوموا بجمعها وعلى الثاني وهو ان لا يكون فيها ضمير يرجع الى زيد تقول عسى في الجميع اي في حال التذكير والتانيث

والتثنية والجمع لانه لا يكون فيها ضمير حتى يطابقه الفعل اياه فتقول زيد عسى ان يقوم وهند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون

عسى ان يقوموا النوع الثاني من انواع المعرب ما يرد منصوبا وانما الا غير اي لا يكون الا غير منصوب فقط وهو اي ما يرد منصوبا

ثمانية بدليل التتبع والاستقراء الاول المفعول به قدمه لانه اشهر المفاعيل وهو اي المفعول به … في الكلام من يخرج بها المفعول

ما لم يسم فاعله لانه لقيام الفاعل لا يكون الواقع عليه اي على المفعول به الفعل المراد به الفعل اللغوي ويجوز ان يراد به الاعم من اللغوي

والاصطلاحي والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في نحو ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج المفعول فيه والمفعول معه والمفعول له لانه لا يقال ان الفعل واقع عليها بل الفعل

وقع فيه او له او معه وكذا يخرج المفعول المطلق لانه لا يفهم من وقوع الفعل عليه تغاير الفعل والمفعول به والمفعول المطلق عين

عين فعله وذلك لزيد اي قولنا ما ضربت زيدا لان الفعل وهو ضرب والنفي عارض ولا اعتبار بالعارض والاصل في المفعول به ان لا يمنع

مانع تاخره اي تاخر المفعول به عنه اي عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يكون بعد العامل وقد يتقدم المفعول به على الفعل جوازا

اما للاستلذاذ نحو وجه الحبيب تمنى او لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر نحو زيدا ضربت اي ما ضربت الا زيدا واقع

على زيد ولم يقع على غيره او لغير ذلك كما بين في موضعه وقد يتقدم المفعول به على الفعل تقدما وجوبا للزومه اي للزوم المفعول به التصدر

اي ان يتضمن المفعول به معنى الاستفهام نحو من رايت او معنى الشرط نحو من يكرمه يكرمك وقد يجب التاخير اذا وقع في خبر ان نحو

من البر ان تكف لسانك او في خبر ما النافية نحو ما احسن زيدا الثاني من المواضع التي لا يكون الكلام الا منصوبا المفعول المطلق

وانما سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه بغير تقييد بالبا او اللام او معه مع الحاجة او في بخلاف سائر المفاعيل فانها يقال

المفعول به وله ومعه وفيه وهو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة وقد اقيم له المصدر وعبر في عبارته بسرعة مقام المصدر ويسمى با

لمفعول المطلق مجازا يؤكد ذلك المصدر يعني ان ذلك المصدر يؤكد للمصدر عامله اي العامل في ذلك المصدر وهو الفعل او شبهه

اللذان يتضمنان ذلك المصدر يعني ان ذلك المصدر يؤكد المصدر الذي تضمنه العامل لانه يؤكد العامل نفسه او يبين ذلك

المصدر نوعه اي نوع عامله اي يبين نوع مصدر تضمنه العامل او يبين عدده اي عدد عامله اي يبين عدد المصدر تضمنه العامل

نحو ضربت ضربا فان ضربا يؤكد الضرب الذي تضمن عامله الذي هو ضربت او ضربت ضرب الامير فان ضرب الامير يبين نوع

الضرب الذي كان في ضمن ضربت او ضربت ضربتين فان ضربتين يبين عدد الضرب الذي في ضمن ضربت والمفعول المطلق الذي للتاكيد

مفرد دائما لانه دال على الماهية من غير قابلية للتعدد في نفسها وفي المفعول المطلق النوعي خلاف في انه يجوز تثنيته وجمعه ام لا

والا الماهية لا تغيير بزيادة في المعنى (قاله)

لانه لما حصل للمتكلم الجبن فقعد القعود ويشترط كونه اى المفعول له مصدرا متحدا ذلك المصدر لعامله اى لعامل المفعول له الذى هو فيه
وقتا ونعنى بالاتحاد اما بان يكون زمان العامل وزمان المفعول له واحدا نحو ضربته تاديبا فان الضرب والتاديب واحد ولا
مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان احدهما جزء زمان الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود بعض زمان الجبن ونحو حضرت
الحرب ابتغاء الصلح بين الفريقين فان زمان ابتغاء الصلح بعض زمان الحضور ويشترط ايضا اتحاده للمفعول له ولعامله فاعلا بان
يكون فاعلهما شيئا واحدا والمعنى انه يلزم فى المفعول له تلك الشروط المذكورة كما وقع فى الامثلة المذكورة وانما اشترط هذه الشروط
لانه بهذه الشروط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها ومن ثم اى ومن اجل ان المفعول
له لم يصب الا بهذه الشروط الثلثة جيء باللام ولم يجعله المفعول له فى قوله تعالى والارض وضعها للانام لان الانام لم يكن
مصدرا ونحو تهيأت للسفر لعدم اتحاد فاعل الفعل وفاعل المفعول له قال فى الحاشية والشيخ الرضى لا يشترط الاتحاد فى الفاعل بل
يجعل ذلك اغلبيا وفاقا لبعض النحاة قال والدليل على ذلك قول امير المؤمنين عليه السلام حكاية عن ابليس فى نهج البلاغة فاعطاه النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية فان المعطى هو الله والمستحق للسخطة هو ابليس ويمكن ان يناقش فى هذا الاستدلال كما لا يخفى انتهى
ونظير ذلك فى قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان الخوف والطمع لا يكون فعل الله واجيب عنه تارة بانه حال من مفعول يريكم وتارة
بانه مفعول له على تقدير الخوف اى ارادة خوفكم وطمعكم وتارة بان الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع فيكون فعل الله وتحقيق
هذه المقالات يطلب فى قول امير المؤمنين عليه السلام الرابع من المواضع التى لا يكون الاسم الا منصوبا المفعول معه اى الذى فعل مصاحبه
وهو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غير الواو والمعية احترازا عن المذكور بعد الواو العاطفة فان فى جاء زيد وعمرو

وعمرو لا تدل الواو الا على الشركة فى اصل الفعل دون المعية اعم من ان يكون فى الزمان نحو سرت وزيدا او فى المكان نحو تركت الناقة وفصيلها
لمصاحبة معمول الفعل اللام متعلق بالمذكور اى يكون ذكره بعد الواو والمعية لاجل مصاحبة معمول سواء كان معمول الفعل او معمولا لشبه الفعل سواء
كان المعمول فاعلا او مفعولا فالاقسام اربعة نحو استوى الماء والخشبة وكفاك وزيدا درهم وما لك وزيدا وحسبك وزيدا والعامل فى ا
لمفعول معه على الاصح هو الفعل او معناه بتوسط الواو ولا يتقدم المفعول معه على عامله فلا يقال وزيدا ضربت لان اصل الواو ان يكون للعطف
فكما لا يتقدم ما بعد الواو على ما قبلها هناك فكذا لا يتقدم هنا نحو سرت وزيدا امثال المفعول معه الذى عامله الفعل ولا تفصيل بين الفعل ومعموله
وما لك وزيدا امثال المفعول معه الذى عامله معنى الفعل لان ما لك بمعنى ما تصنع ولا فاصل هناك ايضا وجئت انا وزيدا امثال المفعول معه الذى
عامله الفعل ووجد النصب بالتاكيد والعطف فى الاولين اى سرت وزيدا وما لك وزيدا قبيح فلا يقال سرت وزيد برفع زيد على
انه عطف على الضمير المرفوع وهو التاء لان العطف على الضمير المرفوع من غير التاكيد او الفصل غير حسن وكذا لا يقال ما لك وزيد بجر زيد على
انه عطف على الضمير المجرور وهو الكاف لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ايضا غير حسن وفى الاخير وهو جئت انا وزيدا
عطف زيد على التاء سائغ اى صحيح لوجود الفاصل وهو انا فيصح ان يقال جئت انا وزيد برفع زيد والعطف فى نحو ضرب زيد وعمرو واجب
يعنى لا يجوز ان يقال ان عمرو منصوب مفعول معه لا معطوف على زيد وان كان فى الصورتين لا بد ان يكون عمرو منصوبا [illegible]
حيث قال انما وجب العطف فى المثال المذكور وامتنع الانتصاب على المفعول معه لان اصل الواو والحق قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل
بالعدول عن العطف الى النصب لغرض التنصيص على المعية اذ العطف ليس فيه نص على ذلك والواو لمطلق الجمع ففى كل موضع لا يحصل بالانتصاب
التنصيص على المعية لا يجوز العدول بالواو عن اصلها الذى هو العطف نحو ضرب زيد وعمرو ومن هذا القبيل كما لا يخفى انتهى الخامس

من المواضع التي لا يكون الاسم فيها الا منصوبا المفعول فيه واعلم ان ظروف الزمان والمكان بعضها منصوب وبعضها مجرور واختلفوا في المفعول الذي
ان كلها مفعول فيه او منصوبها والاكثر بالثاني وعليه الكتاب ولذا قال وهو اي المفعول فيه اسم زمان سواء كان مبهما او موقتا والمبهم هو الذي لا حد له كحين
معرفة كان او نكرة كالحين والزمان وحين وزمان والموقت ما له نهاية محدودة سواء كان نكرة او معرفة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
او المفعول فيه اسم مكان مبهم وهو الجهات الست من خلف وامام ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان اماكن غلا بينها مما يجمع بالمقابلة
الانقطاع الا بنوع فيكون مبهما او المفعول فيه بمنزلة احدهما اي بمنزلة ظرف الزمان مطلقا او ظرف المكان المبهم كما اذا كان الظرف مميز الاسم فيقال لذلك
الاسم انه بمنزلة الظرف منصوب وذلك الاسم الذي هو المفعول فيه بفعل فعل فيه ذلك الفعل فيه اي في كل واحد من الزمان والمكان او بمنزلة احدهما
وانما انتصب المفعول فيه ان كان زمانا مبهما او موقتا لان الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب الفعل المصدر مبهما وموقتا فكذا ينصب الزمان
مبهما وموقتا واما ان كان مكانا فانتصب المبهم منه لان الفعل يدل عليه التزاما فان القيام في وقت لا بد ان يكون في مكان بخلاف غير المبهم فان الفعل
لا يدل عليه بوجه من الوجوه فلهذا لا ينصب نحو صمت يوم الجمعة فيوم منصوب لكونه مفعولا فيه وهو ظرف زمان معين وقع فيه فعل المتكلم وصليت
خلف زيد فخلف منصوب لكونه مفعولا فيه وهو ظرف مكان مبهم وسرت عشرين يوما فعشرين منصوب لكونه مفعولا فيه وهو بمنزلة ظرف الزمان لكون
مميزه اعني يوما ظرف الزمان وسرت عشرين فرسخا فعشرين منصوب لكونه مفعولا فيه وهو بمنزلة ظرف مكان مبهم لكون مميزه اعني فرسخا ظرف
مكان مبهم ولما قال بان المفعول فيه في المكان انما يكون منصوبا اذا كان مبهما فاعترض عليه بانه لم ينصب الدار في قولهم دخلت الدار مع انها
مكان معين فاجاب بقوله وما نحو دخلت الدار مفعول به ولا يكون مفعولا فيه على الاصح اي على مذهب الاصح لان الفعل ما دام يصلح ان يكون مفعولا به لزيادة
احتياج الفعل به لا يحمل على المفعول فيه والدار يصلح لكونها مفعولا به فلا يحمل على المفعول فيه السادس من المواضع التي لا يكون الاسم فيها الا منصوبا

منصوبا المنصوب اي الاسم المنصوب بنزع الخافض اي بسبب ازالة حرف الجر وذلك الاسم وهو اي المنصوب بنزع الخافض اما الاسم الصريح
او المؤول به اي باسم الصريح اي لم يكن في الظاهر اسما بل جملة لكن لما دخل عليها ما يؤولها بالمفرد صار اسما مؤولا المنصوب اي الذي بفعل اللازم لكن
لا يكون نصبه بذلك الفعل اللازم فقط لان الفعل اللازم لا ينصب المفعول به بل انتصبه بالفعل بتقدير حرف الجر لانه لما حذف حرف الجر ظاهرا
ان يجر الاخر فلا بد مع بقائه على الصورة الاصلية توهم بان حرف الجر مع التقدير فلا يجر لانه كانت مقدرة في حكم الاضافة الا نادرا وانتصب
ابعد من الرفع لانه علامة للفضلة وهذا الاسم فضلة في الكلام وهو اي المنصوب بنزع الخافض على قسمين احدهما قياسي لا يقتصر على مواضع
السماع ان كان وذلك الاسم المنصوب مع ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة نحو قوله تعالى اوعجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم فان قوله
ان جاءكم ذكر من ربكم مؤول بقولنا مجيء ذكر من ربكم وكذا عجبت ان زيدا قائم فان قوله ان زيدا قائم مؤول بقولنا عجبت قيام زيد فنصب
قيام بتقدير حرف الجر اي من قيام زيد وثانيهما سماعي لا يتجاوز عن موضع السماع وهو اي السماعي في غير ذلك اي غير موضع وقع فيه ان وان
نحو ذهبت الشام فان الشام منصوب بنزع الخافض لان ذهبت فعل لازم فالتقدير ذهبت بالشام السابع من المواضع التي لا يكون الاسم
الا منصوبا الحال وهي المبينة للهيئة احترازا عما يبين الذات كالتمييز نحو عشرون قال في الكافية وانما قال ذلك لئلا يحتاج في اخراج النعت الى
التكلف المشهور وهو قيد الحيثية لانه لا يحتاج ثم الا بتكلف انتفى فانهم قالوا ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به ثم قالوا المراد من حيث
هو فاعل او مفعول به وارادوا بقيد الحيثية اخراج صفة الفاعل او المفعول به لان الراكب في قولنا جاء زيد العالم راكبا يصدق انه يبين
هيئة الفاعل لكنه ليس بحال لانه لم يبين هيئة زيد من حيث انه فاعل بل بين هيئته مطلقا من غير ملاحظة وصف الفاعلية والنعت لما قال غير النعت خرج
ذلك بلا تكلف ارتكبوا في قيد الحيثية واشترط تنكيرها اي تنكير الحال لئلا يلتبس بالصفة لو كانت معرفة في نحو ضربت زيدا القائم والاغلب

وقوعا والاكثر شيوعا كونها اى كون الحال منتقلة وهى التى ينفك عن صاحبها غالبا ومشتقة وهى موضوعة لذات نسبت اليها الحدث كاسم

مقارنة لعاملها فى الزمان بمعنى ان زمان العامل وزمان الحال يكون واحدا نحو جاءنى زيد راكبا فان كلمة راكبا منتقلة ومشتقة ومقارنة لعاملها

وهو جاءنى فى الوجود كما فى المثال واعلم ان عامل الحال قد يكون فعلا كما فى المثال المذكور وقد يكون شبه فعل نحو زيد ذاهب راكبا وقد يكون بمعنى الفعل نحو

هذا زيد قائما فان فى هذا التركيب معنى انبه واشير وهو عامل فى قائما وقد للتقليل يكون ثابتة وهى لا تنفك عن صاحبها غالبا وجامدة

وهى التى لا تكون مشتقة من شىء ومقدرة وهى التى يقدر وقوعها فيما بعد فلا يكون مقارنة لعاملها فى الزمان فالاول اى الثابتة

نحو انزل الحكيم الكتاب مفصلا والثانى اى الجامدة نحو تمثل لها بشرا سويا والمقدرة نحو جاء زيد على يده صقر صائدا به غدا انتهى والاصل فى الحال ان يكون فينبغى

ان يكون الحال عليه الا لم يمنع مانع تاخيرها اى تاخير الحال عن صاحبها اى صاحب الحال لانه يدل على الذات والحال يدل على الوصف فالمناسب تقدم

ما يدل على الذات على ما يدل على الوصف ويجب تاخير الحال عن صاحبها ان كان صاحب الحال مجرورا اسما ان كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر

فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضارب زيد لان الحال فرع وتابع لذى الحال والمضاف اليه

لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر فعند الاكثر لا يتقدم عليه للعلة المذكورة وجوز بعضهم التقديم مستدلا بقوله

تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبيان الفرق بين الاضافة وحرف الجر ان حرف الجر يعدى الفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل

فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور به فى الحقيقة ليس مجرورا او يجيب بان الاكثر اما يجعل كافة حالا من

الكاف والتاء للمبالغة او يجعلها صفة لمصدر اى رسالة كافة او يجعلها مصدرا كالكافية والوافية والعافية ويمتنع تاخير الحال ويجب

التقديم ان كان صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بين صاحب الحال النكرة والمعرفة

والمعرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فانهما لو كانت مشتركة لم يمتنع التاخير وهو اى كونه نكرة محضة قليل فى الكلام وانما يمتنع التاخير ان كان

نكرة محضة لانه لو قلت ضربت رجلا راكبا لالتبس الحال بالصفة بخلاف ما اذا تقدم لان الصفة لا يتقدم على الموصوف فتعينت الحالية فى محل

النصب ومحل جواز النصب عليه وان لم يلتبس بالصفة نحو الاثبات ويجب تقديمها اى تقديم الحال على العامل مطلقا سواء كان فعلا او شبه فعل او

معنى فعل ان كان لها اى للحال الصدر اى يكون متضمنة لمعنى له صدارة الكلام نحو كيف جاء زيد فان كيف لما كان متضمنا لمعنى الاستفهام وجب

ان يتقدم على عامله لاقتضاء صدارته واعلم ان الحال لا يتقدم فيما عدا ذلك نحو زيد قائما كعمرو وفيما عدا العامل المعنوى لضعفه فى العمل واما اذا كان

العامل ظرفا فلاتساع الظرف او فعلا او شبهه لقوة عملهما جاز تقديم الحال على العامل ان لم يكن للتقديم مانع فاما مع المانع فلا يتقدم كما اذا

دخل على الفعل العامل ان او ما المصدرية نحو اعجبنى ان يجى زيد راكبا او اعجبنى مجيئك راكبا وكذا يوجد المانع ان كان العامل اسمى الفاعل

والمفعول المقرونين بلام التعريف نحو اعجبنى الآتى مسرعا او اعجبنى المضروب مجردا عن ثيابه لانهما بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما فى حيزها

عليها وكذا يوجد المانع اذا كان العامل الصفة المشبهة نحو اعجبنى الكريم راكبا لضعف الصفة المشبهة فى العمل وكذا يوجد المانع اذا كان الحال

مع الواو نحو جئتك والشمس طالعة رعاية ما هو الاصل فى الواو وهو العطف فلا يتقدم ما بعد الواو على ما قبلها كما مر فى المفعول معه ولا

يجى اى الحال عن المضاف اليه الا بالامور او بشروط الثلاثة اذا صح قيامه اى قيام المضاف اليه مقام المضاف وانما صح الحال عن المضاف اليه

فى هذه الصور لان المضاف اما فاعل او مفعول والمضاف اليه لما صح ان يقع مقامه فكان فاعلا او مفعولا حكما كقوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم

حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم لانه يصح ان يقع مقام ملة بان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا او كان المضاف مع كونه فاعلا او مفعولا بعضه

اى بعض المضاف اليه وان لم يصح قيام المضاف اليه مقام المضاف وانما صح الحال عن المضاف اليه فى هذه الصورة ايضا لان المضاف لما كان

واخلاق في المضاف اليه والمضاف اليه فاعل او مفعول حكما نحو اعجبني وجه هند راكبة فان راكبة حال من هند وهي المضاف اليه والمضاف وهو وجه
يكون جزءها او كان المضاف عاملا في الحال والمضاف اليه معمول المضاف اما فاعلا او مفعولا فيصح الحال عن المضاف اليه نحو اعجبني ذهابك مسرعا
فان مسرعا حال عن الكاف المضاف اليه الفاعل للذهاب المضاف العامل في الحال التاسع من المواضع التي لا يكون الاسم الا منصوبا التمييز وهو
النكرة قال في الحاشية خرج به معمول الصفة المشبهة اذا كان منصوبا على التشبيه بالمفعول نحو الحسن الوجه او يصدق عليه الحد بدون القيد المذكور وهو
وارد على التعريف ابن الحاجب في المتن به لشرح ايضا كما لا يخفى فان ابن حاجب قال التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم الطرح فليس يرفع الابهام بل يترك المبهم واراد بالمعين المستقر اي الثابت الراسخ في معنى الموضوع
لان المطلق يعرف ما هو والحال واحترز به عن الرافع للابهام الواقع في اللفظ المشترك نحو رأيت عينا جارية فالجارية ترفع الابهام عن
العين لكن لا ترفع الابهام الوضعي لانه لا ابهام فيها في اصل الوضع بل الابهام انما وقع في الاستعمال عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات بخلاف التمييز فانه يرفع الابهام عن الذات لانه اذا قيل عندي رطل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقر في ذات الرطل من انه ذهب ام عسل ام غيرهما ولا يرفع عن وصف من انه جيد او ردي او كلي او جزئي نعم قال في الحاشية لم يقل
عن ذات مذكورة او مقدرة لئلا يشكل نحو لله دره فارسا انتهى فان فارسا تمييز عن نسبة الدر الى الضمير لا عن ذات مذكورة ولا عن ذات مقدرة
والتمييز يرفع الابهام المستقر عن النسبة فان نفسا في قولك طاب زيد نفسا تمييز عن نسبة الطيب الى زيد لا عن الذات ومن ثم كان الحال والتمييز متشابهين
في كونهما نكرتين رافعين للابهام فاحتاج الى الفارق فقال ويفترق اي التمييز عن الحال بثلاثة وجوه الاول باغلبية جموده اي باكثرية كون التمييز جامدا
والاول وقع مشتقا نادرا كالذي في لله دره فارسا والحال بالعكس والثاني عدم مجيئه اي عدم مجيء التمييز جملة والحال يكون مفردا او جملة والثالث عدم جواز

جواز تقدمه اي تقدم التمييز على عامله اي على عامل التمييز اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون لان عامله اسم والاسم ضعيف
العمل فلا يعمل فيما قبله وان كان عامل التمييز فعلا صريحا كان او غير صريح من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
فلا يتقدم التمييز على عامله على الاصح لكون التمييز في المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفسه او فاعلا او عاملا لازما نحو وفجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها او فاعلا له او اصله مفعولا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأ الماء ولا يتقدم الفاعل على عامله فكذا ما هو بمنزلته والفاعل والحال فيتقدم
يتقدم على عاملها كما مر وانما قال على الاصح لان المازني والمبرد قالا بجواز تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول لقوة العامل كما
والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل الضعيف فيها في العمل متمسكين بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب ان الرواية بمكة او وما كاد نفسي بالفراق تطيب فان كان اي التمييز مشتقا احتمل الحال لانه فارسا في قولهم لله دره فارسا كما يحتمل التمييز نحو لا
التمييز فانه مبني على الاول من حيث انه فارس وعلى الثاني حال كونه فارسا لكنه زيادة من في لله دره من فارس وكونه كرجل يخرج من قال انه مثل التمييز لان
من زائدة في التمييز لا في الحال فالاول اي الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات يرفع الابهام عن مقدار وما هو مقدار تقريبا ولا يعرف به قدره
غالبا اي في غالب الاحوال او اكثريا لكون الابهام في المقدار اكثر شيوعا الا ان المقدار محققا في ضمن العدد نحو عشرون درهما او في ضمن الوزن نحو رطل زيتا
او في ضمن الكيل نحو قفيزان برا او في ضمن الذراع نحو ذراع ثوبا او في ضمن المقياس نحو على التمرة مثلها زبدا واعلم ان هذه الاشياء تامة بعضها بالتنوين
وبعضها بنون الجمع وبعضها بنون التثنية وبعضها بالاضافة والاسم يتم بالاضافة مع هذه الاشياء اما مع التنوين ونون التثنية والجمع فظاهر واما
مع الاضافة فلان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوجوده بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه وذلك الاسم التام الذي قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء

قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما تعقب الفعل ولذا لم تلزم الاسم بالالف واللام مع انه لا يضاف الاسم مع اللام لا يضيع التمييز عنه لعدم كونه في آخر
الاسم فلا يقال عندي الراقود خلاً والخفض اي يخفض التمييز بالاضافة الاسم التام عليه قليل فان كان تمامية الاسم بالتنوين او نون التثنية جاز اسقاط التنوين
ونون التثنية وجر التمييز بالاضافة لجواز انسابها لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع التخفيف لفظاً نحو عندي رطل زيت ومنوا سمن وان كان تمامية الاسم بنون
الجمع والاضافة فلا يجوز الجر بالاضافة الا لعلة في نون الجمع نحو عشرون درهما اما عدم الجواز مع الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما مع نون الجمع
فلانه يضاف الى التمييز نحو عشرين رجلاً وعشري رجل فلو اضيف لم يعرف الالتباس ولو في بعض العدد لانه اذا قيل عشري رجل لم يعلم انه اراد عشرين
او اراد اليوم العشرين من رجل فلا يضاف الى التمييز الالتباس الا لعلة فاطرد الباب وعن نحوه عطف على قوله عن مقدار اي ما يرفع الابهام عن ذات
كما يرفع عن المقدار يرفع عن غير المقدار ايضاً وهو ما ليس بعدد ولا اوزان ولا كيل ولا ذراع ولا مقياس قليل اي في قليل من المواد نحو خاتم حديد فان
الخاتم مبهم باعتبار الجنس وتام بالتنوين فاقتضى تمييزه والخفض كثير اي خفض ذلك التمييز الذي هو من غير مقدار كخاتم فضة بالنسبة الى النصب كثير شائع
لحصول الغرض مع التخفيف وان جاز عدم الاضافة ايضاً باعتبار انه تمييز ومن حق التمييز ان يكون منصوباً والثاني وهو ما يرفع الابهام عن نسبة اي ما يرفع
الابهام عن نسبة كانت كائنة في جملة او يرفع الابهام عن نسبة كانت في نحوها اي شبهها كما كانت النسبة في اسم الفاعل او اسم المفعول او صفة مشبهة
او اسم التفضيل او ما كان فيه معنى الفعل او يرفع الابهام عن نسبة كانت في اضافة كما اذا اضيف الاسم الى شيء وكان في تلك النسبة والاضافة ابهام يحتاج
الى التمييز فبين الامثلة المذكورة بقوله نحو طاب زيد نفساً مثال لما يرفع عن ذات مقدارية وخاتم فضة مثال لما يرفع الابهام عن ذات غير مقدارية وان شئت تمثل
الرفع عن شيء مثال لما يرفع الابهام عن نسبة في جملة ولله دره فارساً مثال لما يرفع الابهام عن نسبة في اضافة فان نسبة الدر الى الهاء الدر
لما كانت مبهمة فاحتاجت الى التمييز فالدر ... مع العلاق ... وهي بالفتح مصدر فرس بالضم اذا حذق بامر الخيل والفارس

والفارس اسم الفاعل منه واما الفراسة بالكسر فمن تفرس والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فيستعملون كناية عن
الخير اي لله خيره وانما يضاف الى الله قصداً للتعجب فان الله منشئ العجائب والغرائب اي التعجب من خيره وانما مثلت بثلثة امثلة اشارة الى التي
التي ذكرنا لخير النوع ... والارض ... وزيد ... وزيد افضل اباً وحسبك زيداً والنسبة الذات اي
النسبة للتمييز الذي يرفع الابهام عن الذات وهو في عدم الذات اي في تلك الذات التي رفع عنها الابهام كما سبق بيانها وفي تلك الجملة
نحو الذات اسم يكون ... لا الذات نفسها والنسبة اي النسبة للتمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة هو
اي النسبة المسند اي الذي اسند اليه في ذلك الكلام من فعل نحو طاب زيد نفساً او شبهه اي شبه الفعل كما سبق ... لان الفعل
وشبهه اذا ذكر في الكلام ... النوع الثامن من انواع المعربات ما يكون مجروراً وانما لا يجر مجرور وهو ... لانه ... يكون بتقدير
الجر ... وهو الذي يكون جره بتقدير حرف الجر المضاف اليه اختلفوا في ان المضاف اليه هو المنسوب اليه بحرف الجر لفظاً او بحرف
الجر تقديراً ... والمتقدمون ... قال وهو اي المضاف اليه ... نحو غلام زيد
او ... يوم ... الشيخ ... المضاف اليه كل اسم ... في مذهبه ...
المضاف اليه ... المضاف اليه ... بتقدير الجر ...
المضاف اليه هو المنسوب اليه الفعل لا الاسم بحرف الجر ... مررت بزيد لانه نسب اليه الفعل ... بواسطة حرف الجر ...
الفاعل والمفعول ... نحو ضرب زيد عمرا ... مررت بزيد ... الظرف ...
وهو ... غلام زيد بخلاف ... يوم الجمعة فانه ... الى يوم الجمعة ... المقدر ... والله اعلم

اى فى الاضافة المعنوية بتقدير حرف الجر ام لا وان قسموا الاضافة بتقدير الجر الى اللفظية والمعنوية وانهم اقتضى ان يتم وجعل الاضافة بتقدير حرف
الجر منقسما الى اللفظية والمعنوية ولم يبين ان حرف الجر المقدرة فيهما ماذا وما ذا ويمتنع اضافة كل اسم يكون فيه التعريف لان الغرض من الاضافة اما تعريف
المضاف حين اضيف الى المعرفة او تخصيصه حين اضيف الى النكرة فاذا كان الاسم قبل الاضافة معرفة يلزم تحصيل التعريف بالاضافة او تخصيصه الا اذا
جرد من التعريف اى الحكمى كما فى العلم اذا نكر والمعرف باللام الا من ذلك منه واما اذا لم يكن التجريد لم يجز الاضافة مثل المضمرات واسماء
الاشارة واسماء الاستفهام اذا لم يكن بمعنى الظرف وكذا اسماء الشرط لانه لو كان فيهما معنى الظرف جازت الاضافة والموصولات واما اسماء
فانه وان كان معرفة الا ان حرف النداء لا يكون للتعريف على اطلاقه بل مع فلا يحتاج الى التجريد حين الاضافة سوى اى فى الثلثة اى فى
الاستفهام والموصول والشرط لان اى بمعنى الشرط او الاستفهام او الموصول ومع هذا يجوز الاضافة فالى فى الا يتبين فى اسماء الشرط نحو ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واسماء الاستفهام نحو ايهم اخوك واسماء الموصول ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وبعض الاسماء يجب اضافتها اما الى
الجمل اسمية كانت او فعلية ولا يضاف الى المفرد الا نادرا وهو اى الاسماء التى لا يضاف الا الى الجمل اذ وهى ظرف زمان اذ لما تضاف الى
الجملة الفعلية ماضيا كانت نحو اذا قام زيد واذا جاء نصر الله او مضارعا نحو اذا يقوم زيد والليل اذا يغشى لكنها بمعنى المستقبل وان دخلت
على الماضى كما فى قوله تعالى اذا الشمس كورت فانها بمعنى الاستقبال وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وقد تدخل على الجملة الاسمية وقد يكون بمعنى المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع بالباب واذا ما تدخل على الجملة الاسمية
وحيث وهى ظرف مكان تضاف الى الجملة اسمية كانت نحو اجلس حيث زيد جالس او فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وقد تضاف الى المفرد كما فى
قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا وحيث تضاف الى الجملة الفعلية تضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة وان كانت اضافتها الى

فى الحكم الى الجملة كانت كالاضافة اليها وتبنى بالبناء كالغايات المحذوف عنها المضاف اليه وبعضهم يعرب حيث اذا اضيف الى المفرد والاشهر بناؤه واذ
ظرف زمان تضاف الى الجملة الفعلية ماضيا كانت نحو كان كذا اذ قام زيد وهى فى جميع هذه الصور زمان الماضى وقد يجى للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم وقد يجى للمفاجاة نحو خرجت اذ زيد قائم او يضاف الى الاسم المفرد قليلا ظاهرا وانما يقدر او يكون كلا
وكلتا وكل اذا اضيفا الى المضمر معربا بالحروف وان اضيفا الى الظاهر معربا بالحركات التقديرية كما سبق وكذا عند نحو عند زيد وعندك
وكذا لدى بالالف المقصورة بمعنى عند لدى زيد ولداه والفرق بينهما وبين انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما يغيب عنه وان كان
غائبا ولا يقال لدى زيد الا فيما يحضره وكذا سوى يقال سوى زيد وسواه او يضاف الى الاسم المفرد ظاهرا فقط ولا يضاف الى مضمرا فقط
وهو ذو جمع ذو لا من لفظه وذو ورد فرعها اى فروع ذو وذو من اولو وذوات وذوى فانها لا تضاف الا الى الظاهر لانهم لما قصدوا ان يجعلوا اسم الجنس
صفة للشيء توصلوا بها الى ذلك نحو جاءنى اولو الرجال واولو العلم وذو المال ورايت الرجال اولى العلم وذا المال ومررت بالرجال اولى العلم وذى
المال او يضاف الى الاسم المضمر فقط ولا يضاف الى الظاهر اصلا وهو وحده ولا يقال وحده زيد بشهادة التتبع والاستقراء وكذا لبيك
واخواته وهى سعديك وحنانيك ودواليك وغيرها ولا يقال لبى زيد وسعدى عمرو وتقدير لبيك وسعديك فى المفعول المطلق بحيث يعلم ومن علم
اضافتها الى الظاهر بتكميل المجىء الاضافة يجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين يؤذن بتمامية المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن
يؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه وكذا يجب تجريد المضاف عن نون التثنية والجمع لاجل العلة المذكورة وكذا يجب تجريد المضاف عن
نون ملحقاتهما اى ملحقات المثنى والجمع وهو اثنان واثنتان وثنتان وعشرون واخواتها اعلم ان الاضافة على قسمين لفظية ومعنوية فاللفظية
ما كانت اى تلك الاضافة اضافة صفة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها نحو زيد ضارب عمرو ولفظية اى اضافتها منسوب

له اللفظ فقط لعدم سرايته الى المعنى ولا تفيد اى الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا فى اللفظ المضاف فقط اما بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد
لان اصله ضاربٌ زيدًا قبل الاضافة وهو بمعنى ضاربٌ زيدًا بدون الاضافة الا ان التنوين ضارب حذف لاجل الاضافة او حكما نحو حواج بيت الله فان حواج قبل
الاضافة لا يكون فيه التنوين حقيقة او بحذف نون التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربو زيد واما لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة
كالقائم الغلام اذ اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم اليه التخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولذا اى ولاجل ان لم يكن الاضافة مفيدا لها
سواء كانت الصفة نكرة نحو غلام زيد او كانت معرفة لكن لا يقال اى عمدا نحو هو مصارع البلد وهذا ضارب زيد الامس لان المبلابس معمولا
المصارع لا فاعلا ولا مفعولا وكذا زيد ليس معمول الضارب لفوات شرط عمله وهو زمان الحال او الاستقبال فمعنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد فى
المضاف تعريفا او تخصيصا اليهما كما قال وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اذا كان مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد وفى المضاف تخصيصا اذا كان
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل لان [illegible] تخصيص غلام الرجل وغلام المرءة فاذا اضيف الى رجل خرج غلام المرءة واختص بغلام الرجل
والمضاف اليه فيهما اى فى الاضافة المعنوية لا فى الاضافة اللفظية لم يعرجوا بان اى حرف [illegible] تقديرها فيهما ان كان من جنس المضاف اى صادقا
عليه وعلى غيره ويكون اصلا له فمن اى فتلك الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة لان الفضة صادقة على الخاتم وعلى غيره وهو اصل له
وان عكست فقلت فضة خاتم لا يكون اضافة بمعنى من لان الخاتم وان كان صادقا عليها وعلى غيرها لكنه ليس اصلا لها بل يكون اضافة بمعنى اللام او يكون
المضاف اليه ظرفا اى للمضاف فبمعنى فى نحو ضرب اليوم اى ضرب واقع فى اليوم فان اليوم ظرف للضرب او يكون المضاف اليه غيرهما اى غير ان
يكون جنس المضاف او ظرفه فبمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد والحكم انما يلزم فى الاضافة بمعنى اللام ان تقع التصريح باللام بل يكفى افادة [illegible]

الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يقع التصريح به اى باصلها اللام فى هذه ا
لمواضع وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه اى تانيث المضاف اليه وبالعكس اى اكتسب المضاف المؤنث من المضاف
اليه المذكر تذكيره وشرطه جواز الاستغناء عنه اى عن المضاف بالمضاف اليه اى يمكن ان يقام المضاف اليه مقام المضاف بحذف ذكر المضاف
لا اعتبار لمجال المضاف اليه فى التانيث والتذكير فانه لا يلزم فى الكلام ولذا قالوا باكتساب المضاف من المضاف اليه كقوله اى قول الشاعر
كما شرقت اى امتلأت صدر القناة اى اعلاها من الدم فان التانيث شرقت مع انه فاعله صدر مذكر باعتبار اكتسابه التانيث
من المضاف اليه وهو القناة لانه يتعذر ان يقال شرقت القناة وقوله اى قول الشاعر انارة العقل اى ضياءه مكسوف اى باطل [illegible]
وفيه ضمير يرجع الى الانارة باعتبار كسبها التذكير من المضاف اليه الذى هو العقل لجواز ان يقال العقل مكسوف بطوع هوى اى باطاعة هوى
النفس والقيادة والخيالات الكاسدة وهو بطالة العقل وضياؤه وهو الغرق فى لجاة الشهوات حتى لم يكن [illegible] وتمام البيت وعقل عاصى الهوى
يزداد تنويرا [illegible] الترقى والكمال [illegible] الخسف والزوال [illegible]
كسف عقولنا بالانخساف فى ظلم [illegible] والانخساف باستتار الشهوات الباطلة [illegible] للادراك المطالب العالية [illegible]
للسعادات والكمالات الوافية [illegible] ومن ثم اى ومن اجل ان الاكتساب للمضاف اليه التانيث والتذكير مشروط بجواز قيام
المضاف اليه مقام المضاف وصحة استغنائه عنه امتنع قامت غلام هند تانيث قامت باعتبار المضاف لان هندا لم يمكن ان يقام مقام الغلام
اذ لا يصح ان يقال قامت هند ولا قام غلام هند بل الواجب ان يقال قام غلام هند بتذكير قام وكذا لا يجوز ان يقال قام امرءة زيد بتذكير قام
بل الواجب ان يقال قامت وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف اذا اضيف نكرة الى معرفة نحو غلام زيد والتخصيص اذا اضيف

نكرة المنكرة نحو غلام رجل كما سبق بيانها والنكرة اذا اضيف الى معرفة الى المعرفة نحو غلام زيد قوم والمعرفة نحو غلام الرجل زيد فلعموية الرجل المعرف باللام

التي هي لاستغراق الجنس يستفاد الغلام العموم والبناء كقوله تعالى من خزي يومئذ بالفتح على الفتح الميم مجازا وهو مانع والمستثنى يوم لاضافة الى

مبني وهو اذ والاستفهام كقولك غلام ايهم ضرب يستفاد غلام معنى الاستفهام فله الصدر الكلام التخلص من المؤمنين الثاني يكون الاسم فيه

مجرورا او اي المجرور بالحرف اللفظ وهو اي المجرور بالحرف ما اي اسم نسب اليه اي الى الاسم شيء سواء كان اسما نحو انا مار بزيد او فعلا نحو مررت بزيد

بواسطة حرف جر نحو بسما اسند اليه شيء بلا واسطة حرف الجر كالفاعل والمفعول وغيرهما ملفوظ نحو به المقتضى اليه والمشهور اي الذي اشتهر

بين القوم من حروف الجر اربعة عشر حرفا سبعة منها اي من حروف الجر تجر الاسم الظاهر والمضمر وهي اي السبعة التي تجر في الظاهر والمضمر من فانها

تدخل على الظاهر نحو من زيد وعلى المضمر نحو منه وهي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية

فهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة ومن الزمان نحو صمت من اليوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها

في مقابلها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان المعنى التجي اليه وقد يكون لتبيين المقصود وعلامته صحة وضع الموصول

موضعها نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى وقد يكون للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه

نحو اخذت من الدراهم اي بعضها فانك لو قلت اخذت بعضها استقام المعنى وقد يكون زائدة في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد والى هي

نحو الى الله وكذا تدخل على الظاهر نحو الى زيد والمضمر نحو اليه وهي لانتهاء الغاية … يقابلها من سواء كان في المكان نحو سرت … الى السوق والزمان

نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب غير اليه باعتبار الشوق وقد يكون بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالهم

اي مع اموالهم وعن فانه تدخل ايضا على الظاهر نحو عن القوس وعلى المضمر نحو عنه وهي للمجاوزة يعني لتعدية … عن شيء آخر … الى …

ويستعمل ايضا لبدل نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وعلى نحو اخذت عنه العلم او بالزوال … نحو ادبت عنه الدين وقد يقع اسما بمعنى

الجانب ويعلم بدخول من عليها نحو من عن يمينك اي من جانب يمينك وعلى ايضا تدخل اما على الظاهر نحو على زيد او على المضمر نحو عليه وهي للاستعلاء

شيء على الشيء نحو زيد على السطح وعليه دين … وقد يكون اسما ويعلم بدخول من عليها نحو نزلت من عليه اي من فوقه وفي

في الاسماء الظاهرة نحو في زيد وفي المضمر نحو فيه وهي للظرفية … حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق كما ان الهلاك

في الكذب وقد يقع بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء نحو بزيد وبه وهي للالصاق امر المجرور بها نحو مررت

بزيد فان الباء يفيد الصق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه وللاستعانة … الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة المفعول

وقوع الفعل عليه بمجرورها نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فان الفرس مصاحب للسرج ولكن لا يلزم ان يكون حال الشيء مصاحبا والا فيلزم …

مجرورها مقابلة شيء نحو بعت هذا بذلك او يجعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير فانه معنى ذهبت بزيد …

بالمسجد اي في المسجد وللتبعيض نحو … وامسحوا برؤوسكم اي ببعض رؤوسكم وقد يكون زائدة قياسا في خبر … نحو ليس زيد بقائم …

او ما نحو ما زيد بجالس وغيرهما سماعا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده وحسبك بزيد ويكون للقسم … سواء ذكر فعل القسم نحو اقسم بالله

سواء كان … بالله … نحو بالله لافعلن وسواء دخل على المظهر نحو بالله لافعلن وعلى المضمر نحو به لافعلن كذا …

لفظ الله … نحو بالرحمن لافعلن واللام … نحو المال لزيد وله وهي للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وعدم الملكية نحو الجل للفرس وله

… نحو ضربته للتاديب … وقد يكون بمعنى عن … نحو قلت لزيد انه …

للقسم … في الامر العظيم نحو لله لا يؤخر الاجل … وسبعة منها الا … حروف الجر تجر الاسم الظاهر فقط وهي …

اى تلك المسبوقة بمذ ومنذ وبمعناها الابتداء الغاية فى الزمان الماضى الذى اريد بها جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ او منذ سنة كذا
يشترط ان السنة الماضية لا يكون لغيرها فان معناه ان مبدأ زمان مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة امتد الى الان وبمعنى بهذه الصورة
مرفوعا جزاء وما بعدها مرفوع بالخبرية لكون ان على مذهب ان ما بعدها اول المدة زمان لفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ
يوم الجمعة برفع يوم اى اول عدم رؤيته يوم الجمعة ولا يبعد ان يكون بعدهما اسم معرف او غير متعين ولا بعيد حقيقة كالمثال المذكور او حكما نحو ما رايته
مذ او منذ اليوم الى ما نحن فيه اى اول عدم الرؤية هذا اليوم لان الجزء او المد لان اول المدة انما يكون امرا واحدا الا اثنين ويشترط ان
يكون الاسم الواقع بعدهما حقيقة كالمثال المذكور او حكما نحو ما رايته مذ يوم القضى فيه وثانيهما جميع المدة فيلزم ان يكون بعدهما العدد بالعد
من التثنية والجمع نحو ما رايته مذ او منذ يومان او ثلثة ايام ولا يكون بعدهما المعدود الا با... فلا يقال رايته مذ يوم الجمعة برفع يوم ويراد اول
المدة واخرها اى جميع ساعته مثلا وقد تقع بعدهما المصدر او الفعل او ان المخففة او ان مثقلة او الجملة الاسمية فيقدر زمان مضاف بعدهما نحو ما رايته
مذ او منذ الحكم ذاهب وما رايته الحكم ذاهب وما رايته مذ ومنذ زيد مسافر اى زمان زيد مسافر ثم فى جميع هذه الصور مذ ومنذ يكونان ظرفية و
مرفوعا المحل بالابتدائية وما بعدهما مرفوع بالخبرية ويختصان بالزمان ورب لان الفعل فى اصل الوضع ولهذا ذهب جمهور العلماء الى حمله على تكثير
كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ويختص بالنكرة الموصوفة وفعلها لا يكون الا ماضيا معنى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
افارقه وكثيرا ما يحذف فعلها كقولك رب رجل كريم اى لقيته وقد يليها ما الكافة فتدخل على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة
فيدخل على الاسم كقول الشاعر ربما ضربة بسيف صقيل وقد يحذف رب موضع بدلها الواو ويلزم ايضا ان يكون مدخولها نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس
لها انيس الا اليعافير والا العيس وفى رب سبع لغات احدى الاول ضم الراء وفتح الباء المخففة والثانية ضم الراء والباء المخففة والثالثة

والثالث ضم الراء واسكان الباء المخففة والرابعة فتح الراء والباء المشددة والخامسة فتح الراء والباء المخففة والسادسة فتح الراء والباء
المشددة مع ادخال تاء التانيث الساكنة فى اخرها والسابعة فتح الراء والباء المخففة مع ادخال تاء الساكنة والثامنة ضم الراء
وفتح الباء المشددة مع ادخال تاء الساكنة والتاسعة ضم الراء وفتح الباء المخففة مع ادخال التاء واعلم ان رب قد تدخل على الضمير المبهم
المميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد ومذكر ابدا وان كان المميز مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او
نساء والقسم الذى يعقد به القسم وجعلها مختصة بالظاهر والتاء للقسم ويشترط فيها حذف فعل القسم وكونها لغير السؤال فلا يقال تالله
اخبرنى ولا تالله الرحمن ويختص باسم الله تعالى فلا يقال تالرحمن ولا تدخل فى غيره لفظه سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا او اعم من ان يكون من اسمائه
تعالى او غيرها وحتى هى للانتهاء الغاية ويشترط ان يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها وبشرط ان يكون الاسم
ماكولا للاخلاف ... او قلت الى راسها فانه لا يجب ان يكون ماكولا وقد يكون مع كثير او عند المبرد ويجوز دخولها على المضمر مستدلا بالانشاد كما
فتى حتاك يا ابن ابى ... وقد يكون زائدة نحو قوله تعالى ليس كمثله شئ وقد يكون اسما بمعنى المثل كقول الشاعر ... وعند المبرد ... اعنى ... الا كل
البرد الذى ... وقد يدخل فى السعة على الضمير المرفوع المنفصل نحو ما انا كانت والمبرد اجاز دخولها فى كل المضمرات ... بعض شعرائهم
والواو اذا كانت للقسم نحو والله ولا تستعمل مع فعل القسم فلا يقال اقسمت والله ولا مع السؤال ولا يقال والله اخبرنى ولا تختص بالظاهر بمعنى
بل تدخل على كل اسماء الظاهرة سواء كان اسم الله نحو والله او لا نحو ولعمرى النوع الرابع من انواع الحروف ما هى كلهم لا ... ومنصوب
وهو اى هذه القسم اربعة لا يزيد ولا ينقص الاول المستثنى وذكر بقوله وهو المستثنى المذكور بعد الا واخواتها التسع المذكورة فى ذلك
الكتاب وقد تقدم عنه لكن المصنف ... ذكره ... اراد المستثنى فى الكلام فلا دخل للالة على ارادة المستثنى على عدم الفائدة اى الكلام

المحب الحسيني

الاتصال المستثنى بها اى بكلمة الا فى ذلك الحكم السابقة اى الحكم السابق المستثنى وهو المستثنى منه مثلا اذا قلت جاءنى القوم الا زيدا فزيد لا يتصف
بحكم المجى المنسوب الى القوم فهكذا ما جاءنى القوم الا زيدا فان زيدا لا يتصف بعدم المجى المنسوب الى القوم ولولا ها وكذلك السابق حكما فى الكلام
كما اذا لم يكن فى الكلام المستثنى منه موجودا فانه يقدر حكما قبل المستثنى كما فى المفرغ فان ما جاءنى الا زيد على تقدير ما جاءنى احد الا زيد او كان
المستثنى منه متاخرا عن المستثنى لكنه سابق حكما كما فى المستثنى المتقدم فان ما جاءنى الا زيدا احد على تقدير ما جاءنى احد الا زيدا او المستثنى غير
القسمين كما قال فان كان المستثنى مخرجا عن السابق بحيث لم يذكر حروف الاستثناء والا كان المستثنى داخلا فى المستثنى منه كما فى ما جاءنى القوم
الا زيدا فان زيدا داخل فى القوم ولا يكون مخرجا منه بغير الاستثناء فاذا اوردت حرف الاستثناء فقد اخرج عن القوم فيكون مخرجا عن القوم فهو متصل
اى فذلك المستثنى متصل لاتصاله بما قبل المستثنى منه بحسب المعنى وان كان بعد الاستثناء غير داخل والا اى وان لم يكن داخلا فى المستثنى منه قبل الاستثناء
كما لا يكون داخلا بعد الاستثناء فمنقطع اى فذلك المستثنى منقطع لانقطاعه وعدم دخوله فيما قبله قطعا نحو جاءنى القوم الا حمارا فان حمارا
لا يدخل فى القوم قبل الاستثناء ولا بعده لما ذكر المستثنى باعتبار الاتصال وعدمه وذكر المستثنى منه وعدمه وكون الكلام موجبا وعدمه وجعل
اداة الاستثناء الا وغيرها فاختلف الاحكام شرع لبيانها فقال فالمستثنى بالا … المستثنى منه او …
بحسب العوامل وان اقتضى رفعا رفع المستثنى نحو ما جاءنى الا زيد او نصبا فنصب نحو ما رايت الا زيدا او جرا فجر نحو ما مررت الا بزيد ويسمى ذلك
المستثنى المذكور مفرغا لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمراد بالمشترك المشترك به والكلام معه اى مع المستثنى
المفرغ لا يكون الا غير موجب وهو ما فيه نفى او نهى او استفهام … الا زيد لم يستقم المعنى فانه لا يجوز ان يكون اهل العالم الا زيد ولكن
اذا استقام فى الموجب مع ترك المستثنى منه مستقيما جاز استثناء المفرغ فى ذلك الكلام نحو قرات الا يوم الجمعة لظهور ان المتكلم لم يرد جميع ايام

ايام الدنيا بل اراد ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك لكن الاول يكون فى غالب الامر وقلما افاده بقوله غالبا اشعارا بالجواز فى الموجب ايضا
وان ذكر المستثنى منه فى الكلام فان كان الكلام موجبا لا يكون فيه نفى او نهى او استفهام انتصب المستثنى وجوبا والعامل فيه اما الفعل بتوسط الا او
الا بتوسط الفعل والا اى وان لم يكن الكلام موجبا وذكر المستثنى منه فان كان المستثنى متصلا بالمستثنى منه وغير خارج عنه فالاحسن انه محمول على
المستثنى منه على اللفظ بالبدلية يعنى برفع المستثنى اذا كان المستثنى منه مرفوعا وبنصب اذا كان منصوبا وبجره اذا كان مجرورا ويجوز الاحسن
نصب المستثنى بالا نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية عن الضمير ويجوز الا قليلا على النصب بالاستثناء وكذا ما ضربت القوم الا زيدا فان نصب
بالبدلية احسن من نصب زيد بالاستثنائية وكذا ما مررت باحد الا زيد بجر زيد بالبدلية احسن مع جواز النصب بالاستثناء وانما كان البدل
احسن لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول وبواسطة الا بالاصالة والاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع
المستثنى على لفظ المستثنى منه فعلى المحل اى فاتبع على المحل نحو لا اله الا الله فانه مرفوع بالبدلية على محل اله وهو الرفع بالابتداء او لو ابدل على اللفظ
ونصب الله باعتبار صورة نصب اله لكون لا لنفى الجنس وهو غير جائز لاشتغاله … لا بالاولى لا تعمل مع الاستغراق وان كان المستثنى منقطعا
عن المستثنى منه فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثنائية ولا يجوزون الاتباع بالبدلية اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا عن
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة وبنو تميم يعتقدون المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح
يجوزون الاتباع بالبدلية مع تجويز النصب بالاستثناء نحو ما جاءنى القوم الا حمارا نصبا بالاستثناء عند الحجازيين ويقال ما جاءنى القوم
الا حمار مرفوع بالبدلية عن القوم عند التميميين فان القوم يعنى فى هذا المقام يجوز … والثانى ما لا يكون قبله اسم كذلك فلا يجوزون
البدلية … لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله وهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العام ويكون منقطعا ولم يكن

الا بكونه عالما وقائما من رحم مقاله ثمة لما ذكر تعريف الاول واحكامها شرع في المستثنى بخلا نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا نحو جاءني القوم عدا زيدا وحاشا
نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي نصب بالمفعولية كما ثبت في الامثلة مع فعليتهما اي فعلية خلا وعدا وحاشا فانها قد يكون فعلا وقد يكون حرفا
فاذا كانت فعلا ففيها ضمير فاعل مستتر يرجع الى المصدر الفعل المقدر او الى اسم الفاعل منه مطلقا من المستثنى منه التقدير جاءني القوم خلا او عدا
او حاشا بعضهم وبالجملة منهم وبعض منهم زيدا ولو هذه الافعال في محل النصب على المفعولية ولم يظهر معها لفظ فقد يكون اشبه بالا التي هي الة الاستثناء
المستثنى ويجر نحو جاءني القوم خلا زيد او عدا زيد او حاشا زيد مع حرفيتها اي حرفية الثلثة المذكورة والمستثنى بليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او
المستثنى بلا يكون نحو جاءني القوم لا يكون زيدا منصوب بالخبرية لانهما من افعال الناقصة فاسمهما اي اسم كل واحد منهما مستتر في باب الاستثناء
لا مطلقا وجوبا ولا يجئ ظهوره اصلا وذلك الضمير يرجع الى اسم الفاعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
ووجه عدم ظهور لفظ فقد مر والمستثنى بما خلا نحو جاءني القوم ما خلا زيدا والمستثنى بما عدا نحو جاءني القوم ما عدا عمروا منصوب بالمفعولية وفاعلهما
ضمير يرجع الى اسم الفاعل من الفعل او البعض كما سبق او الى المصدر الفعل وكلمة ما مصدرية يجعل الجملة مأولة بالمصدر اي خلو وعدو ويكون حينهما
على الظرفية فهما منصوب بالظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة بعضهم عمروا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين البعض منهم او بعضهم من زيد ومجاوزين البعض منهم او بعضهم عمروا وانما جاز فيهما بدون ما النصب والجر ووجب
اي وجوب النصب لان ما بعدهما مصدرية مختصة بالافعال كما مر فتعين ان يكونا مع ما فعلان واعلم ان كل هذه الافعال المذكورة لا تستعمل الا
في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها والمستثنى بغير نحو جاءني القوم غير زيد وسوى بكسر السين
او ضمها مع القصر نحو جاءني القوم سوى زيد وكذا سواء بفتح السين وكسرها مع المد نحو جاءني القوم سواء زيد مجرور بالاضافة ولا يكون المستثنى

المستثنى بعدها مجرور وغير مجرور رفعا ونصبا ولكن يعرب غير باي بما يستحقه اي وذلك الاعراب المستثنى بالا لان المستثنى كما كان غير مجرور ابدا فاعرابه
الذي كان مستحقا له بعد الا نقل الى غير فالفه اي الى شبيهه فيجب رفعها نحو ما قام غير زيد ونصبها نحو قام القوم غير زيد والاصل انها صفة نحو قام القوم
غير زيد ويجب نصبها اعني الجر ويجوز اعرابها باحد الوجهين في نحو جاءني القوم غير حمار اي شئ وهذه الظاهر وتعرب سوى وكذا سواء
رفعا ونصبا وجرا عند قوم وهو ابن مالك والكوفيين متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى لو كان ظرفا لما وقع
فاعلا لم يبق فعلم انها خرجت عن الظرفية وقد وقع فاعلا فاذا وقعت للاستثناء اخرجت عن الظرفية وتعرب باعراب الثلثة مثل غير فلا يجب فيها النصب على
الظرفية عند الاخرين وهو سيبويه ومختار ابن الحاجب بل يكون منصوبا بالظرفية ابدا الخامس من المواضع الاربعة التي يكون الاسم فيها منصوبا في غير
منصوب ما اضمر المشتغل عنه العامل يعني ان العامل اشتغل عنه وذلك الاسم ولم يعمل فيه لاشتغاله بضميره ذلك الاسم فلذلك الاسم يسمى المشتغل عنه
العامل عند النحاة وقال اذا اشتغل عامل فعلا كان او شبهه عن اسم متقدم عليه وذلك العامل ولم يكن ذلك العامل مشغولا بذلك الاسم
بل كان مشغولا بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته او كان مشغولا بنصب متعلقه اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه لكان
لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب النصب او الرفع وترجيح النصب او الرفع والتساوي في الامرين فيهما بقوله ويجب نصبه
اي نصب ذلك الاسم بعامل مقدر في اول الكلام يفسره اي يفسر ذلك المقدر المشتغل الذي وقع بعد الاسم المذكور اذا تلى اي تبع الاسم ما
اي شيئا لا يليه اي لا يليه الا الفعل فاعلم ان هناك بعض تقدير ليكون داخلا على الفعل كاذا الشرطية فانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا وقع على الاسم فلا بد من تقدير الفعل ليكون داخلا حقيقة نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه فتقدير الكلام اذا لقيت زيدا لقيته فاكرمه فقد
لقيت والتفسير بالمقيد الثانية وفي بعض النسخ ووقع موضعها قوله كادوات التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته وكادوات الشرطية نحو اذا زيدا

لقيت فاكرمته فتقدير الكلام اذا لقيت زيدا لقيته فاكرمته فحذفت لقيت الاول لتفسيره بلقيت الثاني لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا دخلت على
اسم فلا بد من تقدير الفعل في الكلام ليكون دخولها عليه حقيقة ويجب رفعه اي رفع ذلك الاسم بالابتداء ليكون مبتدأ او اذا تلى الاسم المذكور ما اي
شيئا لا يليه اي لا يلي ذلك الشيء الا الاسم كاذا التي للمفاجأة من فجأه اي جاءه بغتة والمراد اذا المفاجأة وان لم تشعر به فانها
لازمة الدخول على الاسم نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فيجب رفع زيد ليكون مبتدأ ولا يجوز نصبه لما لزم من دخول اذا على الفعل او فصل بينه
اي بين ذلك الاسم وبين العامل المشتغل عنه وذلك الاسم ما اي شيء له اي لذلك الشيء الصدر كحروف الاستفهام فيجب ايضا رفع الاسم نحو
لانه لو نصبه ان يكون العامل المذكور بعد بحيث لو فرغ عن ضمير الاسم او متعلقه لكان ان ينصبه وهو لم يكن لانه لو فرض تسلطه عليه لم
ان يكون ما له صدر الكلام واقعا في الوسط وهو لا يجوز نحو زيد هل رايته فلزم رفع زيد لوقوع هل بين زيد ورايته ويترجح النصب مع
جواز الرفع اذا تلى الاسم المذكور معطوفا من الفصل اي وقع في موضع يقع الفعل فيه غالبا نحو ازيدا ضربته فان همزة الاستفهام تدخل في الفعل غالبا
فيختار نصبه ليكون الفعل مقدرا [illegible] ويختار نصبه اي نصب ذلك الاسم لتناسب جملتي المعطوف والمعطوف عليه في العطف
فان لم ينصب لم يحصل ذلك التناسب نحو قام زيد وعمرا اكرمته فينصب عمرا ويلزم عطف الجملة الفعلية على الفعلية بخلاف الرفع لانه ان
رفع لزم عطف الاسمية على الفعلية والاول اولى او كان المشتغل عن العمل في الاسم فعل طلب مثل فعل الامر والنهي [illegible] ترجح النصب
لانه لو رفع لزم ان يكون ذلك الاسم مبتدأ وفعل الطلب خبره وهو غير صحيح بظاهره [illegible] الا مع النصب لاحتياجه الى التاويل نحو
زيدا اضربه فلو رفع اضربه خبر زيد لزم ان يقال التقدير زيد مقول في حقه اضربه ليصح الكلام ويتساوى الامران اي الرفع والنصب
للمتكلم ان يختار ايهما شاء بلا تفاوت اذا لم تفت باختيار ايهما المناسبة في العطف كما اذا عطف جملة فيها الاسم المذكور على جملة ذات

وجهين اسمية وفعلية فلو رفع الاسم يكون عطف الاسمية على الاسمية ولو نصب يكون عطف الفعلية على الفعلية للمناسبة على
التقديرين اي بتقدير الرفع والنصب نحو زيد قام وعمرو اكرمته فان زيد قام جملة اسمية وخبرها جملة فعلية فان رفعت انت
عمرا فالعطف على الاسمية التي هي زيد قام او نصبت فالعطف على الفعلية التي هي قام ويترجح الرفع على النصب فيما عدا ذلك
اي فيما عدا المذكور لاولوية الرفع لما سلم من عدم التقدير في الكلام بخلاف النصب فانه يحتاج الى تقدير عامل فيه نحو زيد ضربته فرفع
زيد راجح على نصبه وجواز النصب بناء على الاصل الجواز الثالث المنادى والمندوب داخل فيه عند المصنف وهو اي المنادى المطلوب
بيا نحو يا زيد او بهيا نحو هيا زيد او اي بفتح الهمزة وسكون الياء نحو اي زيد او وا وهو مختص بالمندوب نحو وا زيداه او بهمزة الا ان همزة
انما تدعى بها [illegible] البعيد واراد بغير القريب ليدخل فيه المتوسط لان اي للمتوسط وبالهمزة نحو ازيد انما تدعى بها مع القريب ولا ينادى
بها البعيد ويا نحو يا زيد ينادى مطلقا اعم من ان يكون قريبا او بعيدا او بهذه التعريف او الجنس [illegible]
المنادى هو المطلوب اقباله [illegible] المنادى الذي نادته [illegible] ما لا يكون له وجدان نحو السماء والارض
بخلاف تعريف المقصود لانه يستغنى عن هذه المتكلفات ويشترط كونه اي كون المنادى مظهرا كما في الامثلة المذكورة وما في قولهم
يا انت بان نودي على الضمير المنفصل لكنه ضعيف لمخالفة القياس ويشترط خلوه اي خلو المنادى عن اللام التعريف لئلا يجتمع اداتا التعريف
بلا فاصل احدهما اللام وثانيهما حرف النداء فلا يقال يا الرجل واما اذا لم يكن التعريفين بالا كما في يا زيد فلا يكون
الاجتماع ومع هذا لا يضر لوجود الفاصل اذا كان بينهما اي نحو يا ايها الرجل او بهذا نحو يا هذا الرجل او بهما نحو يا ايهذا الرجل لكن لم يجتمع
باحدهما الا في لفظ الجلالة نحو يا الله بقطع الهمزة فانه يجوز دخول حرف النداء فيه لان حرف التعريف فيه عوض

للتعريف لان اصله الاله فاذا دخل عليه الالف واللام التعريف فيقبل الالف فحذف الهمزة وعوض عنها الالف واللام فصار لازما للكلمة فجاز ان يكون لا
لازما ونما عما ضائر الجلالة شمل التحم والتصق كانه من الاصل ان الالف واللام فيه لازما للكلمة عوض عن شئ فلا بد من حرف النداء ولا يقال يا ايها الجم ويا القصص
بخلاف النكرة فان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوض الالف واللام عنها لكنه غير لازم للكلمة لانه يقال لاه في سعة الكلام فلا يدخل عليه حرف النداء
اينم والعدم كون الالف واللام في التي عوضا ولازما بالشئ اذا قيل يا التي كما وقع في قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي بانه شاذ كما الف كتيبا
وقد يحذف جواز حرف النداء في جميع اقسام المنادى الا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء كان تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يعرف
نحو يا رجلا لانه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والمندوب والمستغاث لان المطلوب
فيهما مد الصوت والحذف ينافيه واسم الاشارة فلانه كاسم الجنس في الابهام فمع الحذف لم يعلم انه منادى ولفظ الجلالة لو كان مع علامة
لا يحذف حرف النداء في الاغلب الا في حذف حرف النداء ومن علامة الاعتناء والاعتداد بالمنادى وبه غير جائز بالنسبة الى الله تعالى ولا يحذف
الميم نحو اللهم لزم الحذف فلا يقال يا اللهم لان اصله يا الله فلما حذف حرف النداء عوض عنها الميم فقيل اللهم فلو ذكر حرف النداء لزم اجتماع العوض والمعوض
عنه وهو غير جائز وانما اخر الميم تبركا باسمه تعالى تفضيل ولما كان المنادى مفعولا به تقديرا اذ معنى يا زيد ادعو زيدا وحق المفعول به ان يكون
منصوبا ابدا لكن المنادى قد يكون منصوبا وقد لا يكون اراد المصنف ان يبينه فقال المفرد اي المنادى المفرد وهو ما لا يكون مضافا ولا شبيها
المعرفة اي لا يكون نكرة والمفرد النكرة المقصودة يبنى او يبنى يكون بعد النداء معرفة يحتمل ان يعرف القسمان على ما يرفع به انما بنى
المنادى مع مشابهته للكاف في جهة الافراد والخطاب ... فيكون مشابها للمبني فيبنى وانما بنى على ما يرفع به
فلان اعراب المنادى المعرب النصب كما في المضاف وانما جر كما في المستغاث فلزم ان يكون حال المبني غير حال المعرب فيبنى على ما يرفع به

ما يرفع به فان كان رفعه بالضمة فكذا بناؤه بالضمة نحو يا زيد ويا رجل وان كان رفعه بالالف فبناؤه بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان
وان كان رفعه بالواو فبناؤه بالواو نحو يا زيدون ويا رجلون والمنادى المضاف او شبهه اي شبه المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر وغير المفردة المقصودة من المنادى وسواء كان مفردا ام لا ينصب اي كل واحد منها بالمفعولية لقيام حرف النداء مقام ادعو والمنادى
يكون مفعولا نحو يا عبد الله مثال المضاف ويا طالعا جبلا نحو ان يكون مثال الشبه بالمضاف المعرفة اذا كان مقصودا بالنداء او نحو ان يكون
مثال الشبه بالمضاف الغير المقصود ويا رجلا مثال الغير المقصود المفرد والمنادى المستغاث وهو منادى دخل عليه ليخلصه
بالاستغاثة من بين الامثال او الالف الاستغاثة يخفض بلامها اي يخفض المنادى بلام الاستغاثة لانها جارة بحرف ايضا وهي مفتوحة لانها
اذا دخل على الضمير كانت مفتوحة والمنادى قائم مقامها فكذا فتحها واما على الضمير وتفتح المستغاث لالحاقها اي الالف الاستغاثة
واللام فيه اي في المنادى المستغاث حال ادخال الالف الاستغاثة ليناسب الالف نحو يا لزيد لعمرو مثال المستغاث باللام فتح لام المستغاث
وكسر لام المستغاث له ويا زيداه بالالف في الثاني الوقف مثال المستغاث بالالف والمنادى العلم احترز به عن المضاف نحو يا
زيد فانه يكون بالضمة المفرد احترز به عن المضاف وشبهه نحو يا عبد الله ابن زيد الا انه لا يكون الا منصوبا الموصوف بابن او ابنة بلا فصل
بين المنادى وبينها نحو يا زيد الظريف ابن عمرو لعدم جواز الفتح فيه مضافا اي حال كون كل واحد من ابن وابنة مضافا الى علم وبخلاف
مضافا الى غير علم آخر نحو يا زيد ابن رجل فانه يضم كما يضم المنادى المفرد المعرفة يختار فتحه اي فتح المنادى المذكور لكثرة وقوع المنادى
ابنه الصفات الكثيرة مناسبة للتخفيف مع جواز الضم الموصوف من اذ يبنى بالضم نحو يا زيد بن عمرو ويفتح زيد مع جواز ضمه وكذا يا زيد ابنة
والحكم ان الكلمة اذا وقع بين العلمين بلا فصل فان كان اولها منادى يحذف همزة ابن في اللفظ والكتابة وان لم يكن اولها المنادى

كان ابن صفة للعلم الاول فحذف تنوينه في اللفظ والكتابة مع حذف الف ابن في الكتابة لكونه بين العلمين نحو يا زيد بن عمرو من غير تنوين زيد فان كان خبرا للعلم
الاول فتثبت همزته في الكتابة دون التلفظ مع تنوين علم الاول نحو زيد ابن عمرو برفع زيد منونا وان لم يقع الابن بين العلمين سواء كان طرفاه غير
علم او احدهما غير علم ويكون الاخر علما وان كان الاسم الاول منادى تحذف همزته في اللفظ دون الكتابة وان لم يكن منادى فان كان ابن صفة للاسم
الاول فنون الاسم وتثبت الهمزة في الكتابة دون اللفظ نحو جاءني رجل ابن زيد وان كان خبرا للاسم الاول فتثبت تنوين الاسم الاول مع اثبات الهمزة
في الكتابة دون اللفظ نحو رجل ابن زيد وحكم ابنة كحكم ابن في جميع الصور المذكورة والمنادى المنون ضرورة شعرية يجوز ضمه اي ضم المنادى مع التنوين
اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة واما التنوين فللضرورة ويجوز نصبه ايضا لانه لما نون صار معربا فالظاهر ان يكون منصوبا لكونه مفعولا به نحو سلام الله
يا مطر عليها فانه ضم المنادى للضرورة قرأ مطر بالرفع ويروى يا مطرا بالنصب وتمام البيت وليس عليك يا مطر السلام والمنادى المكرر المضاف يعني انه
المنادى المفرد المعرفة صورة اذا كرر دون الثاني اسم مجرور بالاضافة يجوز ضمه اي ضم المنادى الذي هو الاول من المكررين لانه منادى مفرد معرفة فيجب
الظاهر ويجوز نصبه لانه مضاف الى الاسم المجرور والمكرر الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المنادى المضاف والاسم المجرور والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه
او مضاف الى المحذوف بقرينة المذكور كما هو مذهب المبرد وكتيم الاول في نحو يا تيم تيم عدي فان تيم الاول من حيث انه منادى مفرد معرفة يجوز فيه
الرفع ومن حيث انه منادى مضاف الى المحذوف بقرينة المذكور جاز النصب ولا يجوز في تيم الاول مع انه معرب في الثاني [illegible] النصب لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف بلا تنوين تيم الثاني لانه اما مضاف او مكرر الاول بلفظه وحركته وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوأة عمر قال جرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في مكروه قبل ان يقع بهاجاته ايام
[illegible] فلما علم ان توابع المنادى معربا لكون المنادى معربا او مبنيا مفردا او مضافا ولكون التوابع من اي قسم منها مفردة او مضافة

او مشابهة للاحكام فاشار الى تفصيلها فقال وتوابعه اي توابع المنادى المضافة بالاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المشبهة بالمضاف لانها
في حكم المفردة الاتي حكمها تنصب تلك التوابع لان المنادى اذا كان مضافا ينصب مع قرب حرف النداء منه فاذا كان تابعا اولى مطلقا
اي سواء كان المنادى مبنيا نحو يا زيد ذا المال او معربا نحو يا عبد الله ذا المال واما توابعه المفردة حقيقة كانت او مضافة بالاضافة اللفظية
او مشبهة بالمضاف اما تابعة للمنادى المعرب او المبني فتوابع المنادى المعرب تعرب اي تلك التوابع المفردة باعرابه اي باعراب ذلك
المنادى المعرب نحو يا رجلا وزيدا او يا عبد الله وعمرا وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به اي المنادى المفرد المعرفة والمثنى المعرفة وجمع المذكر
المستغاث بالالف فانه لما كان مبنيا على الفتح لا يكون توابعه الا منصوبة نظرا الى اللفظ ولكن حكم توابع المنادى المبني على ما يرفع به الا يكون
والمراد من التوابع بل الكائنة من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع اي تلك التوابع حملا على لفظه اي لفظ المنادى لان بناء المنادى
لكونه عارضا شابه حركة الاعراب فيجوز ان يحمل لفظه نحو يا تميم اجمعون ويا زيد العاقل والبشر وتنصب حملا على محله اي محل المنادى لانه مفعول به
الا يكون تابعا لمحل المنادى وهذا النصب بالمفعولية نحو يا تميم اجمعين ويا زيد العاقل والبشر والبدل يكون كانه مستقل فالمنادى او لا يكون
تابعا المبدل منه بل يكون اعرابه وبناؤه مثل النصب مطلقا اي مفردا كان البدل او مضافا او مضارعا نحو يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد
طالعا جبلا اما المعطوف فالحكم فيه ان يكون مع لام التعريف اسما فان كان اي المعطوف مع ال اي مع لام التعريف نحو يا زيد والحارث
فالخليل ابو احمد استاذ سيبويه يختار رفعه اي رفع المعطوف مع تجويز النصب لانه في الحقيقة منادى مستقل لكن لما لم يباشر حرف النداء لم يمكن
مبنيا بالضم فجعلت اعرابه رفعا لكونه شبه الضم ويونس يختار النصب اي نصب المعطوف مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فرجح حكم التبعية وتابع المبني تابع المحل وهو النصب والمبرد المشهور بابي العباس ان كان اي المعطوف

فيما لا يمكن نزع اللام عنه كالخليل فان الالف واللام عنه يمكن ان ينزع عنه وقيل فكالخليل اى فاختر ما اختاره الخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف كالحسن في جواز نزع اللام عنه بل يكون لازما له كالنجم والصعق للكوكب فكابي عمرو اى فاختر ما اختاره ابو عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والا اى وان لم يكن المعطوف مع ال فكالبدل فكونه كالمنادى المستقل مطلقا نحو يا زيد وعمرو
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد ويا طالعا جبلا واعلم ان الحكم الذي ذكر من توابع المنادى المعرب باعراب اللفظ قبل النداء وان اراد ان يبين حكم توابع المنادى
الذي كان اعرابه تقديريا قبل النداء او كان مبنيا قبله فقال وتوابع ما اى منادى يقدر ضمه لكون آخره قابلا للحركة كالمعتل اللام نحو يا موسى وعيسى
وتوابع المبني قبل النداء كسيبويه وحذام فانه لا يظهر فيه الضم كالمنادى المعرب في تقدير التوابع للمنادى المضموم لفظا في جواز الوجهين
فرفع التوابع للبناء المقدر على اللفظ اى على لفظ المنادى نحو يا موسى الظريف ويا سيبويه العالم برفع صفتهما ونصب التوابع للنصب المقدر
على المحل اى على محل المنادى نحو يا موسى الظريف ويا سيبويه العالم بنصب صفتهما الرابع من المواضع الاربعة الجائز فيها النصب ويجوز [illegible]
واعلم ان العدد على ثلثة اقسام اقل الاعداد وهو من ثلثة الى العشرة واوسط الاعداد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين واكثر الاعداد وهو مائة
والالف فميز كل قسم منها غير مميز الآخر فمميز الثلثة الى العشرة الذي هو اقل الاعداد مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مجرورا فلانه لما كثر الاستعمال طلبوا التخفيف باسقاط التنوين بالاضافة واما كونه مجموعا فلتطابق المعدود العدد ومميز ما بين العشرة
والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين اى اوسط العدد منصوب مفرد واما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة فيها لشبه نون التثنية
التثنية لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع ومميز المائة والالف وتثنيتهما
اى مميز المائة والالف نحو مائة رجل والف رجل وجمعه اى جمع الالف نحو آلاف فكالف في الاثنية وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع

جمع المائة قليل بالنسبة الى سائر الاعداد وفي بعض النسخ لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال الالف رجل بخلاف الثلثة فانه يقال ثلث رجال مجرور مفرد اما كونه
مجرورا فلتخفيف كما سبق واما كونه مفردا فلحصول الغرض به ورفضوا اى تركوا العرب جمع المائة فلا يقال ثلث مئات رجل واصل العدد اى اصل اسماء
العدد التي تبنى منها الاعداد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف واما المثنى كاثنين واثنتين وما بالجمع كالالف وعشرين وما بالتركيب فانما كان كذلك لانها
اما بالعطف مثل احد وعشرون رجلا اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف ويكون اصلا ما خلافها فالواحد
يذكران باسقاط التاء واذا كان مع المذكر نحو رجل واحد ورجلان اثنان وثنتان باد خال التاء عليهما اذا كان مع المؤنث نحو امرءة واحدة وامرأتان
اثنتان ولا يكاد يستعملهما اى الواحد مع لفظ الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلا بل يقال رجل ورجلان من غير ذكر عدد لانها
ثلثة الى العشرة بالعكس اى بسقط التاء مع المؤنث نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال اى بغير التاء واثباتها بجمع ليلة وهو لكونه جمع المؤنث
قال في الى اثبته سبعة الليل واحدها بمعنى جمع وهو اعداد وليلة وقيل انه اكثر ما ورد على قياس ونظيره لياسل وانما اثبت وباثبات التاء مع
المذكر نحو قوله تعالى وثمانية ايام بادخال التاء لان اليوم مذكر ونذكر الجزء ثانية باعتبار معدود وانما فعلوا ذلك في الاعداد على عكس
لان المعدود والمذكر لما كان جمعا يكون مؤنثا فلما لحق الثاء بمعدوده الحقوا بالمذكر لم يلحق المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ولم يعكس
المذكر بالمعنى فانه يلحق الثاء الثانية او لمشاهد لا بد ان تقول احدى عشرة واحد عشر وثنتا عشرة بجعلها في المذكر كما هو القياس
عشرة واثنتا عشرة ثنتا ثبت كل الجزئين في المؤنث كما في الاول والثاني في الجزء الاول والثاني في الثاني
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة باسقاط الثاء في الجزء الثاني فانها اثبت الجزء الاول على القياس وثلث عشرة امرأة باسقاط
علامة التانيث في الجزء الاول واثباتها في الجزء الثاني في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة على عكس المذكر وانما فعلوا ذلك لان الجزء الاول

في المذكر والمؤنث لما كان جاريا على ما كان قبل التركيب فلزم ان يكون الجزء الثاني جاريا على ما هو الاصل في مذكر الآحاد ومؤنثها ولو دخل في الجزء الثاني علامة
التأنيث لزم في المذكر اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة فاسقطت حال التذكير في الثاني وادخل في الجزء الثاني حال التأنيث لانتفاء المانع لكن
بعضهم يكسرون الشين من عشرة وبعضهم يسكنها لئلا يلزم توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع ثقل التركيب ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها اي ثلاثين
والاربعين الى التسعين فتقول عشرون رجلا وعشرون امرأة ثم اذا جاوزت عشرين تعطف على ما جاوزت من نيف فتقول احد وعشرون رجلا في المذكر بعطف
عشرون على احد واحدى وعشرون امرأة بتأنيث احدى في حال التأنيث وتعطف عشرون عليها اثنان وعشرون رجلا بالعطف في تذكير الجزئين كما كان
المعدود مذكرا واثنتان وعشرون امرأة بالعطف في تأنيث الجزء الاول اذا كان المعدود مؤنثا وثلثة وعشرون رجلا بالعطف في تأنيث الجزء الاول
اذا كان في المذكر كما هو القياس في تأنيث العدد وثلث وعشرون امرأة بالعطف واسقاط التاء في الجزء الاول للمؤنث وبتأنيث الثاني مع العطف كما
كما هو قياس في العدد وهكذا اي بتأنيث التاء في الجزء الاول مع العطف في المذكر واسقاط التاء مع العطف في المؤنث الى تسع وتسعين امرأة ومائة
والالف والمائتان والالفان يستويان مع المذكر والمؤنث بلا تغيير فتقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة فاذا جاوزت شيئا منها بالعطف
مائتان على المائة والالف عليها ويستعمل ما زاد عليهما على ما عرفت من التذكير والتأنيث في الاعداد من الواحد الى تسع وتسعين ولا تغير المائة والالف نحو
مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة بإثبات التاء في الاول واسقاطها في الثاني وهكذا اي يستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى الالف فما فوق ثم يستعمل
ما دون المائة ويعطف على ما فيه وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف فيستعمل ما دون المائة على ما عرفت ودون الالاف ويعطف المائة على الالف
وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يجر هذه القاعدة في التواريخ لان المعتبر
فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما المبنيات اقسام منها المضمر واتى بتكرير اسم الكناية عن شابه الحرف لاحتياجه الى المرجع وهو ما وضع لمتكلم

لمتكلم من حيث انه متكلم كانا ونحن او مخاطب من حيث انه مخاطب نحو ما يتوجه اليه الخطاب كانت او غائب سبق ذكره اي ذكر الغائب
ولا بد من سبق ذكر الغائب لفظا تحقيقا او معنى فقط بل يشترط السبق مطلقا ولو حكما لان التقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا تحقيقا نحو ضرب
زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد والمتقدم والتقديم المعنوي يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ سواء كان المتقدم المعنوي
مفهوما من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا او مفهوما من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى والتقديم الحكمي ما يكون ضمير الشأن والقصة
لغرض يوجب تأخيره عنه وسوى حكم المتقدم كما في نحو انه زيد قائم والقصة وغيرها ما عليها ما يأتي بيانهما فكلها واحد من هذه المقدمات جائز في ضمير الغائب
فان استقل الضمير بنفسه وغير محتاج الكلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل يكون كالاسم الظاهر فمنفصل سواء كان مجاور العامل نحو ما انت بمنطلق او
مجاور العامل نحو ما ضرب الا اياك والا اي وان لم يكن الضمير مستقلا بنفسه بل يكون محتاجا الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء فمتصل اي ما يتصل
بما قبله والمتصل على ثلثة اقسام مرفوع نحو ضربت ومنصوب نحو ضربك ومجرور نحو ضربك والمنفصل غير مجرور اي يكون مرفوعا مثل انا ونحو
نحو انا اياك نعبد ولكن لا يكون مجرورا لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فهذه الضماير خمسة مرفوع متصل ومجرور متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل
ومنصوب منفصل ولا يسوغ اي لا يجوز المنفصل الا حيث تعذر المتصل لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فلا يجوز اتيان المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك اي تعذر المتصل
الضمير على عامله نحو اياك ضربت او لوقوع الفاصل بين الضمير وبين عامله نحو ما ضربك الا انا او لحذف عامله فلا يوجد ما يتصل به نحو اياك والشر اي اتق
نفسك والشر او لكون عامله معنويا فانه يمتنع اتصال اللفظ بالمعنى نحو انا زيد او لكون عامله حرفا وهو مرفوع ان الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف نحو ما انت
قائما بخلاف المنصوب نحو انني او لكون الصفة التي اسندت الى الضمير جارية على غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه اي قيل زيد عمرو ضاربه من غير ذكر

هو الحبس على السامع لان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم ان
الكلام هو زيد والا لما احتاج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه باقي الصور نحو زيد هند ضاربه هي فانه لو لم
يكن التباس فيه [illegible] في هذه المسئلة وتشبيهها اي تشبيه الهاء الكاف في ضربك بالخيار في اتيان الضمائر [illegible]
الاتصال القول سلنيه وضربيك ومع الانفصال القول سلني اياه وضربي اياك وانما كان الاتصال والانفصال فيها متساويين لان [illegible]
اذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا [illegible] قدم الاعرف فعلى الاخير يجوز الاتصال والانفصال بخلاف ما لو كان [illegible]
وجب اتصال الضمير [illegible] واما اذا كان الضميران متساويين في التعريف [illegible] او كان غير الاعرف مقدما [illegible] فيجب انفصال الضمير
الثاني في الصورتين مسئلة ويتقدم على الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفوس تعظيما
اجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع [illegible] وذلك الضمير الغائب لابهامه يحتاج الى الجملة المذكورة بعده يسمى هذا الضمير ضمير الشان ان
كان ذلك الضمير مذكرا ويسمى ضمير القصة ان كان مونثا وحسن تانيثه اي تانيث الضمير ان كان المونث فيها اي في تلك الجملة [illegible]
بين الضمير [illegible] في الجملة فلا يجب التانيث [illegible] وذلك الضمير [illegible] اذا كان عامله معنويا نحو
هو زيد قائم ومستترا اذا كان عامله فعلا [illegible] نحو كان زيد قائم لوجوب الاستتار الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل [illegible]
الثاني مع ان المنصوبة المخففة [illegible] ولا يعمل فيه اي في ضمير الشان الا الابتداء او نواسخه [illegible]
ان [illegible] ضمير الشان [illegible] ضمير الشان مع افعال القلوب [illegible]
ولا يثنى ضمير الشان ولا يجمع ولا [illegible] ولا يتبع ضمير الشان في الاعراب [illegible] نحو هو الامير راكب مثال الضمير الشان عامل

عامل فيه الابتداء وهي هند كريمة مثال الضمير القصة باعتبار ما هو عليه في الجملة الثابتة والعامل فيه الابتداء وانه الامير راكب مثال الضمير الشان
المقدر والعامل فيه ان وكان الناس صنفان مثال الضمير الشان المقدر والعامل فيه كان فائدة وهي ان الضمير لا يعود على المتاخر لفظا
ورتبة لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولكنه ذكر بعض المحققين من النحاة عود الضمير على المتاخر [illegible] لفظا ورتبة في ستة مواضع يعني انه
يجوز في تلك المواضع الستة [illegible] اما اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين في اسم الظاهر بعدهما كما اتى في بيان التنازع
واعمل الثاني فيه بالضمير الذي كان في العامل الاول راجعا الى الاسم الظاهر وهو متاخر عن الضمير لفظا ورتبة نحو اكرماني واكرمت الزيدين فان اكرماني
واكرمت تنازعا في الزيدين [illegible] مفعول اكرمت والضمير [illegible] في اكرماني وهو الف التثنية وراجع الى الزيدين المتاخر عنه لفظا
ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم اي في افعال المدح والذم مستترا فيه مفسرا ذلك الضمير بتمييز بعده نحو نعم رجلا زيد فان فاعل [illegible]
الرجل [illegible] مستتر فيه [illegible] او كان مبدلا عنه [illegible] الضمير ظاهر [illegible] نحو ضربته زيدا فان [illegible]
زيدا [illegible] عن زيد وهو متاخر عنه لفظا ورتبة او كان الضمير مجرورا برب [illegible] فانه لا يجب ان يدخل على نكرة
موصوفة نحو ربه رجلا فضمير ربه متقدم على رجل راجع عليه [illegible] او كان الضمير الشان او القصة كما مر بيانهما [illegible] في جميع
المواضع [illegible] المرجع [illegible] لفظا او معنى واعلم ان هذه المواضع [illegible] المشهورة وزاد الزمخشري سادسا وهو الضمير المفسر
[illegible] ضمير الشان [illegible] المبنيات
اسماء الاشارة وانما بنيت لشبهها بالحروف من جهة احتياجها الى المشار اليه كالحروف وهي ما اي اسماء وضع لكل واحد ليشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لانها المتبادرة من الاشارة عند الاطلاق فلا يرد ضمير الغائب [illegible] الاشارة الذهنية لا الحسية واما [illegible]

وكم الله ربكم فالبس للاشارة فيه بحسب عود الى المجاز فعلم ذو المذكر ماقلنا لان اوغيره وذا ولمثناه اى لمثنى المفرد المذكر ذان مرفوع المحل حال
من المثنى في حال الرفع بالالف وفي حالة النصب والجر بالياء لكونه معربا بالحرفين في حالتين بل ذلك امر اتفاقي سمع كذلك من العرب وذين
منصوبه اى منصوب المحل ومجروره اى مجرور المحل كما نبه رحمه الله ثم استشعر اعتراضا بان هذان في قوله تعالى ان هذان لساحران في موقع
محل النصب مع الالف فاجاب بقوله ان تأمل فقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وقيل اسمها ضمير شان محذوف والجملة خبرها
واعترض على هذان بان اللام لا تدخل في خبر المبتدا واعتذر بانه لما اشبه ان هذه ان المؤكدة لفظا دخل اللام بعدها كما تدخل بعد
لكن وقيل هذان اسمها ولكنه جرى على لغة من يجعل المثنى دائما بالالف وهي لغة مشهورة وقيل انه لما اجتمع الف هذا والف التثنية فلابد من حذف
الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير وللمؤنث المفرد العاقل اوغيره تا وذي وهي اصل لكونها بازاء ذا المذكر وذه بقلب الياء هاء وتي اصلها ته
وقد اشير بهما اليه لكنه قلبت الفها ياء فصار تي وته اما اصلها تاء او ذي منقلبت الفها او ياؤها هاء وقد يوصل الياء على ذه وته فيقال ذهي وتهي
ولمثناه ولمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجرا ولا يثنى غيرها اى من المذكور وتين نصبا وجرا ولا تفعل من ان هذين الا بعين لا يكون
معربين بل وقعا كذلك اتفاقا ولجمعها اى ولجمع المذكر والمؤنث اولاء مدا اى يكون ممدودا وقصرا اى يكون مقصورا ولكن يكتب جميعا
القصر بالياء ويلحقها اى يدخل على اوائل اسماء الاشارة ها حرف التنبيه اى لتنبيه المخاطب نحو هذا وهذه وغيرها ويلحقها اى يلحق على اواخر اسماء
الاشارة كاف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو ذلك وتلك وغيرها قال في الكاشية هذا
الحرف نحو قول ابن الحاجب ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وانما كان هذا اجود لان الحق منع الدخول على الاول غير صحيح المخاطب
وكذا حرف التنبيه لا يصح على اطلاقها وحرف الخطاب غير صحيح على عمومها واعلم ان اسماء الاشارة من غير ادخال كاف الخطاب للقريب

للقريب ومع ادخالها فان كانت بلا لام تكون للمتوسط نحو ذاك وتاك ومعها اى مع اللام تكون للبعيد نحو ذلك وتلك ولا يخفى عليك
انه يلزم من ادخال كاف الخطاب على اسماء الاشارة خمسة وعشرون اقساما لان اقسام الاشارة خمسة للواحد المذكر والواحدة المؤنثة ومثناهما
وجمعهما وحاصل ضربها خمسة في خمسة وعشرون وانما كان انواع كل منها خمسة مع ان القياس يقتضي ان يكون ستة لان صورة المثنى في الاسماء الاشارة
واحدة وكذا صورة التأنيث في كاف الخطاب واعلم ان لحوق كاف الخطاب مع اللام للاسماء الاشارة في كلها الا في المثنى فانه لا يلحقه كاف
الخطاب مع اللام فيقال ذانك وذان وتانك والا في الجمع عند من مده اى مد الجمع فانه لا يلحقه كاف الخطاب مع اللام فلا يقال اولالك
باللام بل يقال اولئك بغير اللام وانما قيد الجمع بقوله عند من مده لانه اذا كان الجمع مقصورا يلحقه كاف الخطاب مع اللام فيقال اولى
لك كما يقال اولالك والا فيما اى في اسم الاشارة دخله حرف التنبيه فانه لا يلحقه ايضا كاف الخطاب مع اللام فلا يجوز ان يقال هذالك بل يقال
هذاك بلا لام ومنها اى من المبنيات الموصول وهو ما يحتاج الى الصلة وانما سمى لاحتياجه بالصلة كالحرف وهو اى الموصول قسمان حرفي واسمي فا
فالحرفي من الموصول كل حرف اول مع صلته الى ان تسد بالمصدر وهو بخلاف موصول الاسمي فانه لا يؤول بالمصدر وهو اى الموصول الحرفي الذي اول
مع صلته بالمصدر خمسة بدليل الاستقراء ان بفتح الهمزة وتشديد النون وان بفتح الهمزة وسكون النون وما وكي ولو فاورد امثلتها على ترتيب
اللف والنشر نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى اولم يكفهم انزالنا وان تصوموا خير لكم اى صومكم خير لكم وبما نسوا يوم الحساب اى بسبب نسيانهم يوم
الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كون على المؤمنين حرج يود احدهم لو يعمر الف سنة اى يود احدهم تعميره تكميل لمبحث الموصول
الاسمي ما اى اسم افتقر اى احتاج الى الصلة وهو جملة خبرية الا صلة الالف واللام واسم الفاعل والمفعول وعائد وهو ضمير كان في
الصلة ويرجع الى الموصول الاسمي وهو الذي للمذكر المفرد والتي للمؤنث المفرد واللذان واللتان انما يكونان لمثناهما اى لمثنى المذكر والمؤنث

لكن بالالف ان كان مرفوع المحل وقد تقدم في اسماء الاشارة ان الهذان في حال الرفع اتفاقا الا انها معربة كذا في حال النصب والجر فلا تغفل والياء ان كانا
اي اللذان واللتان منصوبين اي منصوبي المحل او مجرورين اي مجروري المحل فيقال اللذين واللتين في حال النصب والجر والاولى بلا ورثة العلماء جمع الذي من
غير لفظه والذين مطلقا اي في حال الرفع والنصب والجر وقد حكي اللذون بالواو في الرفع لجمع المذكر وعلى المؤنث واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واعلم ان اسماء الموصولة المذكورة كلها تجري في حد العلم وغيره الا الذين والالى فانهما لجمع المذكر اولي العلم ولذا قالوا ان الجمع الذي للمذكر
والمثنى لمن يعلم وغيره والجمع مخصوص باولي العلم ومن قد يجيء بغير العلم كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وفيها الاعلم كقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه لكن الاول يكون
غالبا وما فيها الاعلم غالبا كقوله ما عرفت ما وقد جاء فيما يعلم كقوله والسماء وما بناها وحكي عن بعض العرب انه سبحان ما سخركن لنا وقوله وما ملكت ايمانكم
من حيث يعلم ان المراد منه الاماء ودخله التحقيق وما قيل بان الاول في ما لا يكون بغير اولي العلم فاما اطلق في اولي العلم ولكن مراعاة الاول فيه يوجب
المراعاة والاثبات اقرب الخبر اولى العلم من المذكر فيجب حمله على الاول ويستوي في ما من المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وال اي الالف واللام بمعنى
الذي اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي واسم الفاعل يكون بمعنى الذي للمعلوم واسم المفعول بمعنى الذي للمجهول فالضارب بمعنى الذي ضرب والمضروب بمعنى
الذي ضرب وكذا الضاربة والمضروبة بمعنى التي ضربت واي بمعنى الذي كقولك اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وكذا اية بمعنى التي كقولك اضرب
ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو ويقال ذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصها بهم موصولة بمعنى الذي او التي قال الشاعر
فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت وذا بعد ما الاستفهامية يكون بمعنى الذي والتي كما يقال ماذا
صنعت ومن ذا رأيت اي ما الذي رأيت للمذكر والمؤنث اي يكون من حال واحد وهو ذو المذكر فهذا معنى الذي والمؤنث فهذا معنى

التي كما يقال ماذا صنعت ومن ذا رأيت اي اذا وقع الفعل المتعدي بعد ماذا ومن ذا فاذا موصولة بمعنى الذي ومن وما الاستفهامية
مبتدأ وذا الموصول الذي هو ذا مع صلته التي هي صنعت في محل الرفع ليكون خبرا عن ما ومن والجواب رفع اي مرفوع فيقال في جوابك الاكرام
او زيد على انه خبر المبتدأ محذوف تقديره هو الاكرام وهو زيد ليطابق الجواب السؤال في كونهما جملة اسمية ويجوز النصب بان يكون
منصوبا بفعل مقدر من جنس السؤال فتقديره صنعت الاكرام او رأيت زيدا ولم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة ويجوز ذلك الغاء ذا اي الغاء
ذا والحكم بزيادتها في الكلام فجعلها اي ماذا ومن ذا مفعولا تقديره الكلام اي شيء صنعت واي شخص رأيت فما التي بمعنى اي شيء منصوب ليكون
مفعولا صنعت وكذا من التي بمعنى اي شخص منصوب ليكون مفعولا رأيت ويجوز ذلك الغاء تركيبهما اي تركيب ذا معهما اي مع ما ومن
ليكون المجموع من ذا وماذا بمعنى اي شيء واي شخص وذا زائدة ملغاة في الكلام من ماذا وكذا من ذا في صورة الالغاء والتركيب مفعولا لفعل الذي
بعدها ولا يحتاج الى العائد كما يحتاج في صورة الاولى والفرق بين صورتي الالغاء والتركيب انه في صورة يكون لما ومن معنى مستقلا ويكون ذا
زائدة لا دخل له في المعنى بخلاف صورة التركيب فانه يكون المجموع ماذا وكذا المجموع من ذا معنى بالاستقلال بحسب الكل من ما وذا وكذا الكل من
وذا معنى بالاستقلال والجواب على التقديرين اي على التقدير الالغاء او التركيب نصب اي منصوب فيقال في جوابك الاكرام وزيدا بالنصب
اي صنعت الاكرام وزيدا اي رأيت زيدا ليكون منصوبا بفعل مقدر ليطابق الجواب السؤال في كونهما جملة فعلية ويجوز رفع الجواب ايضا على
ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف الا انه يفوت المطابقة ولذا لم يذكره المصنف وقس عليه اي على ذلك ماذا صنعت ومن ذا رأيت الذي وقع
بعد ماذا ومن ذا فعل متعد يا و ذلك ماذا عرض لك ومن ذا قام الذي وقع بعدهما فعل لازم فان فيه الوجوه الثلثة المذكورة الا ان
الجواب في صورة كون الفعل فيهما لازما مرفوع اي مرفوع مطلقا اي سواء جعلت ذا موصولة او ملغاة او مركبة مع من او ما لان الجواب

انما يكون بين الفعل فاذا لم يعمل الفعل على النصب لم يجز في جواز النصب في الاسم اي جواز النصب الجواب انما يكون الفعل الذي بعده ناصبا لما قبله
اما اذا لم يكن ناصبا فالرفع لازم لان ذا اذا كان موصولة فتقدير الكلام اي شيء الذي عرض واي شخص الذي قام فالجواب مرض او زيد بالرفع
اي هو مرض او هو زيد واما اذا كان ملغاة او ركبت مع ما اي فالتقدير اي شخص قام واي شيء عرض فلا بد ان يقال المقام مرض او زيد برفعها
لكونه خبرين على نحو قد ان اي عرض مرض قام زيد ومنها اي من المبنيات المركب وهو اي المركب ما اي اسم ركب من لفظين ولم يقل
كلمتين كما قال ابن الحاجب لئلا يخرج عنه سيبويه فان جزءه الاخير صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه لفظ ليس بينهما اي بين اللفظين نسبة
مفهومة من ظاهر الماهية التركيبية فخرج منه مثل عبد الله وتأبط شرا اذ يفهم من ظاهر الماهية التركيبية في الاول النسبة الاضافية وفي ا
لثاني النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول كما كان قبل التركيب كذلك بخلاف مثل خمسة عشر فانه ليس في ماهية التركيب لا يكون
دلالة على النسبة اصلا وان كان قبل التركيب فيه نسبة العطف فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف العطف او غيره بنيا اي الجزآن اما الجزء الاول
فلمشابهته الحرف لاحتياجه الى الجزء الثاني في الدلالة على المعنى واما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف وانما بنيا على الحركة ليدل على عروض البناء وعلى الفتح لخفته
نحو خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذف الواو وركبت مع عشر وحادي عشر واثنا عشر وحادي عشر واخواته فان المراد منه والله اعلم احد عشر
تقدم العشرة عليه كما ان المراد من ثالث واحد من ثلثة بشرط تقدم الاثنين عليه فحادي عشر متضمن لحرف العطف لا باعتبار انه حادي عشر
اذ لا معنى له واخواتها اي اخوات خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في المركب سواء
كان المراد العدد او الواحد المتعدد الا اثني عشر فانه معرب اي غير اثني عشر واثنتي عشرة وثنتي عشرة اذ الجزء الاول منها اي من اثني عشر
واثنتي عشرة وهو اثنتان وثنتان معرب لشبهه بالمضاف لسقوط النون ولم يبنه جزء الاول من خمسة عشر بالمضاف لسقوط التنوين لان

لان التنوين يحذف لمنع الصرف وبالالف واللام ايضا بخلاف نون التثنية فانه لا يحذف الا بالاضافة فلهذا شابه الجزء الاول من اثني عشر وغيره
بالمضاف بكون الجزء الاول اسما برأسه كالمضاف فصار معربا على المذهب المختار قال في الكاشية انما قال على المختار اشعارا بالخلاف لان ابن كيسان
فانه ذهب الى انه مبني كاخواته قال ان سماعه بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر لا يدل على اعرابه لجواز ان يكون ذلك قبل
هذان وهذين واللذان واللذين واما الجزء الثاني فلتضمن حرف العطف فبني لفظا والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني مع منع
صرفه ان وجد علة منع الصرف لعدم علة تقتضي بنائه كبعلبك فانه علم لبلدة جعلا اسما واحدا من غير ان تضمن حرفا واما الجزء الاول فلمشابهته الحرف
في الاحتياج الى الجزء الثاني يكون مبنيا على الفتح الذي هو اخف الحركات والحكم الذي في نحو بعلبك لغات اخر بان اعربهما اعراب الجزئين معا واضاف
له الاول ومنع من الصرف المضاف اليه ونابها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني ومنع الثاني واللغة الاولى افصح بالنسبة الى الاخيرة ولكن حكم
الجزء الثاني في المركب الذي لا تضمن الحرف لا يكون معربا على الاطلاق بل ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كما الثاني المذكور فان البك كان قبل
اليم معربا فان كان قبل التركيب مبنيا كسيبويه اذ الجزء الثاني منه وهو ويه كان قبل التركيب مبنيا فصار بعد التركيب باقيا على حاله التوابع
جمع تابع وهو في الاصل وان كان صفة لكنه نقل من الوصفية الى الاسمية كالفاعل الا انه جمع على فواعل وانما جمع فاعل عليه كالكاهل على
الكواهل المراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لكل فرع ادخل فيه تابع التابع والثالث فصاعدا اعرب باعراب سابقه اي
بجنس اعراب سابقه لا بشخص باعراب سابقه من جهة واحدة او يجوز ان يكون رفع المعطوف بالضم ورفع التابع مثلا ما لا يتعلق بحرف المبتدا والخبر فاني
معلول العلة ولكن لعدم دخولها في الفرع ثم التوابع مجادلة معنا ولانه وعلى هذا التعريف كثيرا ما تاثيرة وعلى تعريف الحاجب مع كونه اقصر منه وفي
اي التوابع خمسة لانه لا يخلو اما ان يكون التابع مقصودا بالنسبة ولا او المتبوع بالنسبة ولا او كلاهما مقصودان بالنسبة الثانية

والمعطوف بالحرف والاول البدل والثاني لانه لا بد من ان يكون التابع فيه والاخر معنى في متبوعه او يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اولا والاول
النعت والثاني التاكيد والثالث عطف البيان الاول من التوابع النعت وانما قدمه لانه اكثر متابعة واوفى استعمالا وهو تابع دال على معنى
سواء كان ذلك المعنى باعتبار المتبوع نفسه نحو جاءني زيد العالم او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد القائم غلامه في متبوعه الا انه ليس تركيبه مع متبوعه بل
على حصول معنى مطلقا اي من غير تقييد بقيد مادة مخصوصة فخرج البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم والمعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه فان دلالة التوابع في مثل هذه الامثلة على حصول المعنى في المتبوع لا يكون من حيث تركيبها بل بخصوص موادها
فانها لو جردت عن هذه المواد وقيل اعجبني زيد غلامه لا تدل على معنى في متبوعها فاطلق التعريف على النعت جمعا ومنعا والاغلب في الاكثر
والاستعمال اشتقاقه اي اشتقاق النعت نحو جاءني زيد القائل وقد يكون غير مشتق نحو جاءني رجل تميمي وذو مال ومررت برجل اي رجل
ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا فان تميميا وذو مال واي رجل والرجل وهذا اقله وقعت اوصافا مع انها غير مشتقة وكذا تقع الجملة الخبرية نعتا
للنكرة نحو جاءني رجل ابوه قائم وبعض النحاة يئول غير المشتق بالمشتق وهو اي النعت اما بحال موصوفه اي يكون النعت وصفا للموصوف وصفا
حقيقيا نحو مررت برجل حسن لوجهه فان الحسن وصف الرجل حقيقة ويتبعه اي يتبع النعت الذي بحال الموصوف اعرابا اي في الرفع والنصب
والجر وتعريفا وتنكيرا او افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا وهذه عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة منها ويجوز الوصف بالموصوفة للنكرة
الموصوف وجوز الاخفش وغيره للموصوفة ايضا في مقام المدح والذم عند بعض الكوفيين لكن الجمهور على امتناعه وحملوا نحو قوله ... بل الكل ... الذي
جميع ما اورده على البدل او النعت المقطوع على المدح او الذم ويجوز ان لا يطابق الموصوف والصفة في الصفة في التذكير والتانيث اذا كان النعت
على وزن فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان النعت وصفا مشتركا يجري على المذكر كعلامة

كعلامة او يكون النعت وصفا اعتباريا بالموصوف حقيقيا بحال متعلقه اي بحال متعلق الموصوف يعني كون النعت وصفا اعتباريا بالموصوف
وحقيقيا لمتعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى يكون في الموصوف لكنه اعتباري ويتبعه اي يتبع
النعت الذي بحال متعلق الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي
على الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيها تفصيل لانه لا بد من ان يرفع النعت غير الموصوف اولم يرفع فان رفع غير الموصوف
وذلك اذا وقع بعد النعت اسم من ان يكون اسم الفاعل او مفعول او صفة مشبهة او منصوب ومجرور بالاضافة او منصوب بالمفعولية او شبهه
للمفعول لم يلزم ان يكون في النعت غير الموصوف لكونه فاعلا فلا فرق في ذلك النعت للموصوف في الخمسة الباقية اي لا يجب المطابقة في
الخمسة الاول نحو جاءتني امرأة كريم ابوه الاب بتانيث كريم مع ان الاب في الحقيقة فاعله وهو مذكر لانها لما انيف الى الاب فاعله جب
الضمير لكونه فاعلا له ومثله في وجوب المطابقة نحو جاءتني امرأة كريمة ابا بالنصب اي تشبيها بالمفعول ونقل الفتها الى الموصوف التعليل
والكل يجب المطابقة في اسم الفاعل نحو مررت بامرأة ضاربة الغلام بجر الغلام او نصبه وفي اسم المفعول نحو مررت بهند مضروبة الاب وبهند مضروبة ابا
وفي المشبه نحو مررت بهند حسنة ابا وبرجلين كريمي الاب وكريمي ابا بتثنية النعت وبرجال كرام الاب وكرام ابا والا اي وان لم يرفع غير الموصوف
بل رفع اسما ظاهرا بعده فكالفعل في وجوب المطابقة وعدمها فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعل الظاهر وجمعه فكذلك النعت
لا يثنى ولا يجمع بتثنية الموصوف وجمعه وكما ان الفعل يذكر مع فاعله المذكر ويؤنث مع فاعله المؤنث الحقيقي بلا فصل وجوبا ويجوز التذكير والتانيث
في المؤنث الحقيقي مع الفصل والمؤنث الغير الحقيقي مطلقا اسنادا او لا بالنظر الى حال الموصوف نحو جاءني رجل حسنة جاريته بتانيث حسنة لان فاعله
مؤنث حقيقي بلا فصل كما يقال حسنت جاريته او عاقلة او عاقل داره اي جاءني رجل عاقلة او عاقل داره بتانيث النعت وتذكيره لكون فاعله

سواء كان خبرا حقيقيا كما يقال علمت او علمت داره ولقيت امرأة حسنا جبلا يجانبه كريما وافراده لكون فاعله مذكرا ظاهرا كما يقال حسن
عبدا ابوا او قاما او قائمة في الدار جاريتها اي لقيت امرأة قائما او قائمة في الدار جاريتها يجانبه كريما نفسه مع افراده لوجود الفصل وكون
الفاعل ظاهرا كما يقال قام او قامت في الدار جاريتها قال في الحاشية عبارة ابن حاجب في هذا المقام غير وافية للمرام فانه الحق الكلام
فقال وفي التذكير والتأنيث هو على حسب الفعل وما عدا ذلك لا تفصيل فيه بل الاجمال للتلاعب ايهام القاصرة ليس مراده لهذا المقام كما وقع لبعض من
تعاطى بهذه الصناعة من غير بضاعة انتهى وانما قال غير وافية للمرام لانه لم يبين حكم النعت الذي رفع ضمير الموصوف وانما قال في هذا المقام لانه
فصل في مقام آخر حق التفصيل فجاز ان يقول كلامه هنا لكونه مطلقا موافقا للمقام التفصيل والتأويل ان يقال اذا رفع النعت ضمير الموصوف
يكون كالفعل الذي لا يجب المطابقة فيه كما يجب في الفعل اذا اسند الى الضمير الغير فانه في الكتاب الى النعت لا يكون مطابقا للاسم الواقع بعده
ويكون مطابقا للموصوف واذا لم يرفع الضمير يكون بالعكس وفي كلا الصورتين النعت يكون كالفعل وبعض الشراح لما لم يفهم كلامه حق الفهم حمل كلامه
على وجه لا يجري في جميع الاحتمالات وما كلام المصنف به في جميع الاحتمالات ولم يتنبه له الاوهام ما ليس مرادا له الخامس من التوابع العطف
بحرف وهو اي المعطوف تابع ينسب وما عداه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف من حروف التسع التي يذكر في هذا الكتاب وعند بعضهم حروف
العطف غير التسع المذكور ههنا ولكنه اراد المصنف لم يعتد بها من حروف العاطفة والحاصل ان في المعطوف بالحرف يلزم توسط الحرف بخلاف سائر التوابع
فهو اما بتوسط الواو وهي للجمع مطلقا اي الجمع بين الشيئين في ثبوت المعنى لهما نحو جاءني زيد وعمرو وفي انتفائه عنهما نحو ما جاءني زيد وعمرو ومطلقا نحو زيد كاتب
وشاعر اوفي الانتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب ولا شاعر وبين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو وفي الانتفاء نحو ما قام زيد وقعد عمرو
اوفي الوقوع والانتفاء جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو واذا عطف قعد عمرو على الجملة ما قام زيد قام زيد ولا يكون اي في الواو ترتيب

ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه او جاز في جاءني زيد وعمرو ان يجيء عمرو قبل زيد او الفاء وهي للجمع مع الترتيب بلا مهلة ويجيء الفاء بها
فيما بعد او ثم وهي للجمع مع الترتيب بمهلة او حتى وهي للجمع مع الترتيب ومهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وشرط ان يكون معطوفها جزءا قويا او ضعيفا لمتبوعها ليتحقق الفائدة التي هي معنى حتى كقولك في
القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس في المثالين واعلم ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء والملوك كما بحسب الخارج في
انتهاء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن قدوم مشاة الحاج بعد قدوم ركبان الحاج وان كان في بعض الاوقات بعكس ذلك ومع هذا الفرع
يقال قدم الحاج حتى المشاة او ام وهي للاستفهام عن احد الامرين او الامور غير متعين عند المخاطب وهي متصلة ومنقطعة فالمتصلة ما يكون
الامران متساويين عند المتكلم لكن علم بثبوت احدهما وطلب من المخاطب التعيين ومن هذا لازمه الاستفهام المتضمن بعدها وما قبلها المستوي يلي بعد
الهمزة من غير فصل الاولى مع جواز الفصل والآخر بعد ام نحو ازيد عندك ام عمرو فان ما بعدها ما قبلها وما قبلها كما بعدها في المذكورية والاحتمال
فلما سمي بالمتصلة فلا بد عند طلب التعيين في الجواب بالتعيين ان المراد زيد او عمرو ولا يجوز ان يقال في الجواب نعم او لا لا فائدة
التعيين والمنقطعة هي التي يكون بمعنى بل والهمزة في الاخبار بعد الاول والشك في الثاني فاذا قلت انها لابل
هي شاة فاذا قلت بل اهي شاة ام عمرو يعني اذا قلت لابل بالابلية وبعد ذلك الشك في كونها شاة ام عمرو
ولكن اوقع بعد الاستفهام الاول بالا استفهام الثاني انه يجوز ان يقع بعد ام المنقطعة جملة خبرية او انشائية ما بعدها منقطعا
عما قبلها سميت منقطعة او او وهي ايضا للاحد الاتصل احد الامرين او الامور من غير التعيين ايضا لكن المتكلم لم يحكم بثبوت احدهما

التعيين فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فقد عرفت بسؤالك ان احدهما لا على التعيين جاءك الا انك تطلب التعيين لكن وبل و

هى بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه لم يحكم عليه

بالمجئ ولا بعدمه واما بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فقال الجمهور قد صرف بل حكم النفى عن المعطوف عليه الى المعطوف فالمعنى ما جاءنى عمرو وحكم المعطوف

عليه مسكوت عنه وقال الآخرون انها تثبت حكم النفى عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفى عنه ففى

المثال المذكور يكون المعنى بل جاءنى عمرو وزيد اما فى الحكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه وقد تستعمل بل للترقى نحو زيد يعطى درهما بل دينارا ولا

وهى لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فانه يحكم بمجئ زيد وعدم مجئ عمرو ولكن وهى للاستدراك ولازمة للنفى

لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى فان عطف بها المفرد على المفرد كان قبلها النفى نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى وان عطف بها

الجملة لزم ان يكون قبلها او بعدها النفى كما تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو معطوف على زيد

وتابع له بواسطة الواو وجميعها فى الحكم والاولين والاولين معطوف على الضمير بتوسط الواو وانما مثل المعطوف بالواو وغيرها لكونه اكثر دورا

واستعمالا بالنسبة الى غيرها ومثل مثالين ليشير الى ان المعطوف عليه قد يكون ظاهرا كما فى المثال الاول وقد يكون ضميرا منفصلا كما فى المثال الثانى وقد

يعطف الفعل على الاسم المشابه له اى للفعل كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما نحو قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل فان جعل عطف على فالق الاصباح

وهو اسم فاعل وبالعكس اى وقد يعطف الاسم المشابه للفعل عليه نحو قوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى فان مخرج عطف على يخرج

ولا يمكن ولما جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل سواء كان الضمير بارزا نحو ضربت وزيد او مستترا نحو ضرب وزيد وانما لم يحسن العطف

لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا كما هو ظاهر ومعنى لانه فاعل والفاعل كالجزء فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض الكلمة بخلاف

بخلاف ما لو لم يكن متصلا او لم يكن مرفوعا فانه لا يكون كالجزء فلذا احسن فيهما العطف ثم لم يحسن العطف اذا اكد او لا وكذلك المتصل مع الا

مع الفصل بالمنفصل ثم عطف عليه لانه بالتأكيد يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما

اتصل به بالتأكيد ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا

باطل او وقع فاصل ما سواه اى سوى التأكيد كان الفاصل متصلا به ام لا وسواء كان قبل حرف العطف او لا فحسن العطف ايضا لانه لما طال الكلام بوجود الفاصل

حسن الاختصار بترك التأكيد المحسن للعطف او وقع توسط كلمة لا الزائدة بين العاطف والمعطوف فالعطف حسن فيه ايضا [illegible]

نحو ضربت انا وزيد فزيد عطف على تاء الضمير المؤكد بالمنفصل وهو انا ونحو ضربت اليوم وزيد فزيد عطف على التأكيد المحسن وفيه ظرف فاصل

من غير تأكيد عطف على الواو الضمير الذى فى يد فلو فى هنا لوجود الفاصل وهو الهاء الضمير المتصل وكذا نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ما اشركنا ولا اباؤنا

عطف اباؤنا على نا الضمير لوجود لا قبله لا بعده الا نظمها وهى انه بعد الخافض اى الى زمن كان او اسما قال فى الحاشية ذهب ابن مالك

الى ان ذلك التأكيد غير لازم وفاقا ليونس والفراء ثم وهى الحليمى نص على المعطوف على ضمير مجرور لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال

الفاعل على المتصل لحسنه منفصلا بخلاف الضمير المجرور فلو عطف على المجرور بدون اعادة الجار لزم العطف على بعض الكلمة ولهذا حكم بهما العلماء

الجار مطلقا ولم يحكم بعدم الجواز فى الضمير المرفوع المتصل مطلقا نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف على المجرور والعامل

مكرر وجزء بالاول والشاذ كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الى المفرد ولا يعطف الا اسما على معمولى عاملين

فى الحاشية انما قال ذلك لان اكثر المحققين على انه يتعذر مضاف يعنى ان العبارة المشهورة فى هذا المقام لا يعطف على عاملين مختلفين

والشراح فى علمها ذكروا وجوها اكثر محققيهم ذهبوا على ان المضاف محذوف اى لا يعطف على معمولى عاملين احترازا عن انه لو عطف

على معمولى عاملين او اكثر نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا فانه جائز اتفاقا واما اذا كان اكثر من اثنين فلا خلاف في امتناعه مختلفين بان لا يكون الثاني عين
الاول لسلامته عن نقض نحو ضرب ضرب لا يكونان مختلفين لان الثاني تاكيد للاول فلهذا كان جائزا على المشهور يعني ان هذه المسئلة خلافا عدم الجواز مطلقا
كما قال سيبويه والجواز مطلقا كما ذهب اليه الفراء والتفصيل كما هو المشهور وعدم الجواز الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي الا اذا كان المجرور من المعمولين
مقدما فان الحجرة معطوف على الدار والعامل فيهما في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء ففي هذا الكلام وان وقع العطف على معمولي عاملين
مختلفين لكنه جائز لان المجرور وهو الدار تقدم على المرفوع مقدما نحو ما سكن فيه زيد الدار وعمرو والحجرة او المنصوب مقدما نحو ان الدار ما سكن فيه زيد
والحجرة عمرو ولم يجز على المشهور والحاصل ان المحتملات ثمانية لان الاول ان يكون كلاهما مرفوعين نحو ما سكن فيه زيد الدار عمرو والحجرة والثاني ان يكون
كلاهما منصوبين نحو ان زيدا ملازم الدار وعمروا الحجرة والثالث ان يكون الاول مرفوعا والاخر منصوبا نحو زيد ملازم الدار وعمرو الحجرة
والرابع ان يكون الاول منهما مرفوعا والاخر مجرورا نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة والخامس ان يكون الاول منهما منصوبا والاخر مرفوعا نحو ان الدار ما سكن فيه
زيد والحجرة عمرو والسادس ان يكون الاول منهما منصوبا والاخر مجرورا نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة والسابع ان يكون الاول منهما مجرورا والاخر
مرفوعا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والثامن ان يكون الاول منهما مجرورا والثاني منصوبا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والجميع هذه الصور غير جائز
عند سيبويه وجائز عند الفراء والصور السبع الاول غير جائز على المشهور والاخير جائز ان الثالث من التوابع التاكيد وهو اي التاكيد تابع يقيد
تقرير متبوعه اي يجعل حال المتبوع ثابتا ومقررا عند السامع بان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير حتى لا يتوهم ان النسبة في المتبوع غير مراد
بل المتكلم غلط في الاسناد الى المتبوع واراد توابعه او نحو اخر او يفيد شمول الحكم لافراده اي لافراد المتبوع فلم يتوهم ان يكون المراد من المتبوع
بعض افراده لا كلها واما بعض التاكيد فلم يحتمل غير المراد وثبت ان المراد جميع الافراد وهو اي التاكيد اما لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله

من تكرير اللفظ وهو اي التاكيد اللفظي اللفظ المكرر حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت فان انت في حكم تكرير التاء الضمير فانك
في الكافية اولى من عبارة ابن حاجب حيث قال هو تكرير اللفظ الاول او التكرير بالتحريك لا تجوز ولذلك تاول الشارح عبارته انتهى يعني ان التاكيد
اللفظ المستعمل في النحو هو اللفظ المكرر لا نحو زيد وانت في المثالين المذكورين لا تكرير اللفظ الاول كما هو مستعمل في علم البيان وفي عبارة ابن حاجب
مشعر بان التاكيد الاول وايضا ان التاكيد يجري في الاسماء نحو زيد زيد والافعال نحو ضرب ضرب والحروف نحو ان ان والجمل نحو زيد قائم زيد
قائم والمركبات التقييدية نحو الحيوان الناطق الحيوان الناطق وغيرها او التاكيد معنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله بملاحظة المعنى والفاظه
اي الفاظ التاكيد المعنوي سبع كما ذكره المصنف الاول النفس والثاني العين وحكمهما اي حكمهما الافراد والتثنية والجمع مذكرا او مؤنثا باختلاف صيغتهما
وضميرهما وفقا لمتبوعهما اي النفس والعين المؤكد المتبوع في غير التثنية يعني ان كان المتبوع مفردا مذكرا يقال نفسه وعينه بافراد النفس وايراد الضمير المفرد
المذكر وان كان المتبوع مفردا مؤنثا يقال نفسها وعينها بافراد النفس والعين وايراد ضمير المفرد المؤنث وان كان المتبوع مثنى مذكرا كان او مؤنثا
يقال انفسهما واعينهما بايراد الصيغة جمعا والضمير مثنى وان كان المتبوع مجموعا مذكرا يقال انفسهم واعينهم بايراد الصيغة جمعا والضمير مجموعا وان كان المتبوع
مجموعا مؤنثا يقال انفسهن واعينهن بايراد الصيغة جمعا مؤنثا فعلم انهما في حال الافراد والجمع مذكرا كان او مؤنثا مطابقا للمتبوع صيغة وضميرا
الا في حال التثنية واما فيهما اي النفس والعين فيهما اي في حال التثنية فيكونان كالجمع اي كصيغة الجمع لكن صيغة الضمير فان الضمير مطابق للمذكر
المتبوع بحسب التثنية واما الصيغة فانها كالجمع في حال الجمع وبعضهم يجوز في حال التثنية افراد الصيغة وتثنيتها فيقال نفسهما وعينهما وبعضهم تثنية الصيغة
والضمير فيقال نفساهما وعيناهما نحو قولك جاءني زيد نفسه بافراد النفس والضمير لكون المؤكد كذلك والزيدان انفسهما بايراد الصيغة جمعا والضمير مثنى
والثالث كلا والرابع كلتا يكون للمثنى الاول للمذكر نحو جاءني الرجلان كلاهما والثاني للمؤنث نحو جاءتني المرأتان كلتاهما والخامس كل

فالسادس جميع والسابع عامة وهذه الثلثة تكون لغيره اي لغير المثنى يعني يجيء للواحد والجمع مذكرا كان او مونثا لكن بغير اختلاف صيغتها اذا كان
المؤكد من ذي اجزاء يتبع افتراقها اي افتراق الاجزاء ولو حكما اي ولو كان اجزائه غير محسوسة نحو اشتريت العبد كله فان اجزائه مثل النصف
والثلث والربع غير محسوسة لكنه يتبع افتراقها حكما واما اذا لم يتبع اجزاء فلا يتبع التأكيد بها فلا يقال جاءني زيد كله وجميعه واشتريت العبيد كلهم
جميعهم ولكن يجيء عامة للواحد وغيره فلا يذكر كالاخير وتستعمل هذه الثلثة بغير تطابق للمؤكد في الافراد والجمع والتذكير والتأنيث نحو اشتريت العبد
كله والامة كلها والعبيد كلهم والاماء كلهن وكذا اجمع وعامة وقد يتبع الكل باجمع واخواته وهي اكتع وابتع وابصع يعني تستعمل هذه الكلمات
بتبعية كل لا بالاصالة حال كونها مطابقة للمؤكد بحسب اختلاف الصيغة نحو اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع والجارية كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء
وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنسوة كلهن جمع كتع بصع بتع مسئلة الاولى لا يؤكد النكرة بتأكيد معنوي الا مع الفائدة نحو
مع التأكيد قال في الكافية فلا فائدة للتعبير اي حيث متبوعه مطلقا انتهى بيان تأكيد النكرة مع الفائدة وعدمها وقد ... اي من اهل الكوفة جواز
تأكيد النكرة مع الفائدة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز اشتريت عبدا كله لوجود الفائدة والثانية اذا اكد اي اذا اريد
ان يؤكد المرفوع المنفصل سواء كان بارزا نحو ضربوا او مستترا نحو قم بالنفس او بالعين فبعد المنفصل اي يؤكد اولا بالضمير ثم يؤكد بالنفس والعين فانه
يجب التأكيد اولا بالضمير المنفصل لانه لا يشتبه التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يذكر هو لقال زيد اكرمني نفسه
لتلبس نفسه التأكيد بالفاعل ثم حمل ما لا لبس فيه عليه طردا للباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لانه لو كان الضمير منصوبا او مجرورا جاز التأكيد بالنفس والعين
بلا تأكيد بها بالمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك او مررت بك نفسك وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين لعدم اللبس نحو
انت نفسك وعينك قائم وانما بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكلا وكلتا وجميع وعامة من غير التأكيد بالمنفصل نحو اكرمني

الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والقوم كلهم وجميعهم وعامتهم والسر في ذلك ان النفس والعين يجيئان لغير التأكيد بخلاف ما عداهما حيث لا يستعمل الا تأكيدا
سوى كل لكنه اي الكل اذا كان تأكيدا لغير يكون بمعناه المفرد والكل المضاف اي لا يقع الا تأكيدا او مبتدأ فلا التباس في غير النفس والعين فجاز
التأكيد بالمنفصل نحو قوموا انتم كلكم تأكيد الواو ووقع الضمير بعده تأكيدا ونحو قم انت نفسك فنفسك تأكيد لانت المستتر في قم والضمير بعده
تأكيدات للمتصل الواقع من انواع البدل وهو اي البدل التابع المقصود بما نسب الى المتبوع خرج النعت والتأكيد وعطف البيان فانها غير مقصودة بما نسب
وقوله بما نسب الى المتبوع خرج المعطوف بالحرف فانه وان كان مقصودا بالنسبة لكنها ليست النسبة الى المتبوع بل غيرها والحاصل ان
النسبة التي تثبت في المعطوف والبدل يكون توطئة وتمهيدا للنسبة التي هي للتابع والنسبة التي ثبت للتابع يكون مقصود المتكلم سواء كان
المتبوع والتابع مستقلين ابداهما او الاشتمال نحو جاءني زيد اخوك او ضربت زيدا اخاك وهو اي البدل اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل اي
يكون البدل والمبدل منه متحدان ذاتا وان اختلفا مفهوما نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك متحدان ذاتا ومختلفان مفهوما والثاني بدل البعض
من الكل اي بدل يكون بعض المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث بدل الاشتمال وهو البدل الذي يشتمل عليه اي على البدل المبدل منه بحيث
اذا ذكر المبدل منه علم انه يجيء شيء آخر بعده بحيث يتشوق السامع لم ذكره اي لم ذكر البدل نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان قوله
قتال بدل الاشتمال عن قوله عن الشهر الحرام لانه اذا قيل يسئلونك عن الشهر الحرام علم ان السؤال عن شيء من احوال الشهر الحرام لا عن الشهر الحرام نفسه
فيرغب السامع ويتشوق الى استماعه فاذا قيل قتال فيه ظهر ان السؤال عن القتال في الشهر الحرام فكان المبدل منه يشتمل البدل في نفسه ولذا سمي بدل
الاشتمال قال العلامة التفتازاني في شرحه بدل الاشتمال هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره ومنتظرة له

فهي بوجه ما او بطريق اما اجمالا او لا اخفى وانما فسر المصنف بدل الاشتمال دون القسمين الاولين لوقوع الاشتباه في معناه حتى غلط فيه كثير من فحول
الصناعة من غير تعمد له والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو اي البدل المباين على قسمين لانه ان ذكر اي البدل المباين في المعنى المراد منه
ذلك البدل بعد بدا اي ظهور لانه اذا ذكر المبدل منه بقول ان الشان ارفع من ذلك كقولك حبيبي قمر شمس فانك لما قلت قمر ظهر لك
ان الانسب بالمحبوب ان تسميه شمس فقلت بعده ذلك شمس ويقع ذلك النوع من البدل المباين المسمى ببدل البدا من الفصحاء كثيرا ومن ورد في الحديث
لانه من لطف وبلاغة او ذكر البدل لتدارك الغلط الذي وقع من المتكلم بذكر المبدل منه لان المتكلم اراد ان يذكر البدل اولا فذكر المبدل منه
غلطا فتداركه بعده بذكر البدل فيسمى بدل الغلط اي يسمى ببدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس اذ مراد المتكلم بذلك الكلام جاءني الفرس فذكر زيدا غلطا
فتداركه بقوله الفرس ولا يقع ذلك النوع من المباين المسمى ببدل الغلط من متكلم فصيح لان كلامه بعيد عن الروية والغلط بعيد عن الروية فلا
يجوز ان يصدر منه ولم يذكر المصنف بدل النسيان لانه غير مشهور وهداية لا يبدل الاسم الظاهر من الاسم المضمر في بدل الكل لان بدل الكل لما
كان عين المبدل منه والضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الاسم الظاهر فلو ابدل في الكل لزم ان المقصود اخص من غير المقصود مع اتحادهما
واما اذا كان بدل البعض نحو اشتريتك نصفك وشريتني نصفي او بدل الاشتمال نحو اعجبني علمك واعجبتك علمي او بدل الغلط نحو ... فجائز
لعدمها الاتحاد الا اذا كان بدل الظاهر من المضمر الغائب فانه لما كان مضمرا غائبا جاز ابدال الظاهر منه سواء كان بدل الكل او لا لعدم ترجيح
المضمر الغائب على الظاهر لوجود الاشتباه والابهام في الغائب كما في الكل نحو ضربته زيدا او راسه وزيد اعجبني علمه وحماره وقال بعض المحققين وهو
الفاضل صاحب المغني لا يبدل المضمر منه اي المضمر ولا يبدل المضمر من الظاهر بل الظاهر اما يبدل من الظاهر والمضمر وما مثل به لذلك اي لابدال
المضمر من المضمر والمضمر من الظاهر من الامثلة المذكورة في كتب النحو مصنوع على العرب اي لا يكون من موافقات الكلام بل كان تركيبا وتصنيعا من عنده

معتد به واما نحو قمت انت وانت زيد انا ... فهو تاكيد لفظي لانه ابدال في المثال الاول المضمر من المضمر وفي الثاني المضمر من الظاهر كما زعم
المحققين من النحاة عطف البيان وهو تابع شامل لجميع التوابع شبه الصفة مخرج الصفة لان مشبه الشي غيره مطلقا في توضيح متبوعه مخرج لغير عطف
البيان نحو جاءني زيد ابو بكر فانك اذا قلت جاءني زيد لم يعلم انه اي زيد عالم بخلاف ابو بكر فقد وضح المراد ويتبعه اي يتبع عطف البيان متبوعه
في اربعة من عشرة امور مذكورة كالنعت والفرق بينه وبين الصفة ان الغالب اشتقاقه وعطف البيان لا يكون الا جامدا والفرق
عطف البيان عن البدل في ان متبوع عطف البيان هو المقصود اصالة بخلاف متبوع البدل فانه غير مقصود بالاصالة بل الغرض من
ذكره تمهيد ذكر البدل وتوطئته والشيخ الرضي لا يفرق بينهما حيث قال ان عطف البيان بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه واما جمهور
النحاة فقالوا بالمغايرة وحملوا التابع في كل موضع وقع المتبوع فيه جزء جملة وقعت خبرا نحو هند قام ابوها زيد على عطف البيان دون البدل
لان المبدل منه مستغن عنه اي عن البدل وهو في حكم التنحية بالاصالة كما ذكرنا والمتبوع لنا اي في هذا المثال لا يستغنى عنه لانه لو اسقط هند
وقيل هند قام زيد لم يجز اذ جملة قام زيد خبر هند وليس فيها ضمير راجع الى المبتدأ وكذا حملوا التابع في كل موضع يكون التابع معرفا باللام
والمتبوع منادى نحو يا زيد الحارث وفي كل موضع يكون المتبوع معرفا باللام فيه مضافا اليه صفة المعرف باللام وجاء الضارب
الرجل زيد على عطف البيان دون البدل لان البدل في نية تكرار العامل فاذا كرر العامل في المثال الاول فهو حرف النداء يكون
يا الحارث وفي المثال الثاني وهو الضارب زيد و يا الحارث والضارب زيد ... فلان حرف النداء لا يدخل على المعرف باللام واما
الثاني فلان الصفة انما يكون معرفا باللام اذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معرفا باللام او كان ضميرا وزيد لا يكون احدهما الا ...
لعاملة وهي الاسماء المشبهة بالافعال واعلم ان عمل الاسماء الا بحمل لا بد من مشابهتها بالافعال اذ الافعال اصل في العمل ولا

بحث الاسماء العاملة المشبهة بالافعال وهي اي الاسماء العاملة المشبهة بالافعال اي بما في الفعل كذلك خمسة المصدر واسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واحكامها مذكورة هنا الاول المصدر وانما قدمه لان مشابهته بالفعل لاشتقاقه منه اكثر وهو اي المصدر
اسم الحدث والمراد بالحدث معنى قائم بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الذي يشتق منه اي من ذلك الحدث الفعل
فخرج بقيد الاشتقاق مثل القادرة والعالمة فانهما وان كانا اسمين للحدث لكنهما لا يشتق منهما الفعل ويعمل اي المصدر عمل فعله مطلقا اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس او الحال نحو اعجبني اكرام عمرو زيدا الآن او الاستقبال نحو اعجبني اعطاء زيد عمرا غدا وانما يعمل مطلقا لان عمله لكونه في التقدير
مع الفعل اذ اعجبني ضرب زيد عمرا امس مثلا بمعنى ان ضرب زيد عمرا والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فلذلك يعمل بمعنى كل واحد منها الا
اذا كان المصدر مفعولا مطلقا فانه لا يعمل اي العمل للفعل لا له سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا جائز الحذف
نحو ضربا زيدا الا اذا كان المصدر المفعول المطلق بدلا عن الفعل ... نحو سقيا له وشكرا له ... اي يجوز
الا يكون الفاعل هو الفعل المحذوف او المصدر المذكور والاكثر في الاستعمال ان يضاف المصدر الى فاعله نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض ... وقد يضاف الى المفعول ... كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقول الشاعر ... وكيف
والصيف ... اسم ... والصيف ... الاثر ... والربع والازرق ...
... ويتعلق بما يتعلق به الجزء ... والصيف ... الا ...
اي لا يكون ... ولا يلزم ذكر فاعله نحو اعجبني ضرب زيد او لا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه اي على المصدر فلا يقال
اعجبني زيدا ضرب عمرو وذلك لكونه بتقدير الفعل مع ان الموصول فكما لا يتقدم ما في حيز الصلة عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز المصدر واعماله

واعماله اي اعمال المصدر مع اللام ضعيف لانه يخرج عن التقدير بان مع الفعل لانه لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل فيبقى ان لا يدخل على
المصدر المقدر به ولكن يجوز ذلك على ضعف كقوله اي كقول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل ومعنى النكاية
ابطال القتل والجراحة على الاعداء يخال الظن يراخي الاجل يؤخر الاجل ويطول العمر وقوله ضعيف خبر مبتدأ محذوف اي هو ضعيف والنكاية مصدر
معرف باللام ونصب اعداءه والشاهد والفرار مفعول اول ليخال ويراخي الاجل مفعول ثانيه والمعنى هو رجل عاجز بالعجز والضعف عن نكاية
اعدائه يظن ان الفرار يطول العمر ولا يعلم ان الاجل اذا جاء لا يستاخر ولا يستقدم الثالث والرابع من الاسماء العاملة المشبهة بالافعال
اسم الفاعل واسم المفعول ويعمل كل عمل فعله فاسم الفاعل ما اي اسم دل على حدث مع الحدوث ودل على فاعله اي فاعل ذلك الحدث على معنى
الحدوث يعني دلالة عليه بطريق التجدد لا الثبوت فان الضارب يدل على الحدث الضرب وفاعله بطريق الحدوث يعني ان ضاربية الفاعل
باعتبار الازمنة الثلثة لا بالدوام والثبات فخرج الصفة المشبهة ولا يرد صفات الله تعالى فان الاستمرار فيها بالعقل لا باعتبار الموضوع
نحو خالد ودائم وثابت ومستمر مما دل على الدوام فغير وارد لدلالته على الحدوث الخلود والدوام والثبوت والاستمرار فان كان صلة لال
اي يدخل عليه الالف واللام عمل مطلقا اي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس او الآن او غدا
وانما عمل مطلقا لانه بمعنى الفعل لان الالف واللام بمعنى الذي لكنه تخلف بحسب الصورة لان لا يدخل الالف واللام على الفعل لكونه اسما والفعل عمل مطلقا
والا اي وان لم يكن صلة لال فيشترط في عمله كونه للحال او الاستقبال وانما اشترط ذلك لان عمله انما يكون لمشابهته بالفعل المضارع من حيث
الحركات والسكنات فكما ان الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال لا الماضي فكذا لا بد ان يكون اسم الفاعل للحال والاستقبال لا الماضي واعتماده اي ويشترط ايضا
اعتماد اسم الفاعل على احد من الامور الخمسة اما على النفي نحو ما ضارب زيد عمرا او الاستفهام نحو اضارب زيد عمرا او الخبر نحو

بالنفی او الاستفهام لما مر لکونه مشابهة بالفعل او الاول دخولها بالفعل او مخبر عنه ای المبتدأ نحو زید ضارب ابوه عمرا او موصوف نحو مررت برجل ضارب
ابوه عمرا او ذی حال نحو جاءنی زید ضاربا ابوه عمرا وانما اشترط الاعتماد بالامور الاربعة لیقوی فیه جهة الفعل من کونه مسندا الی صاحبه ولا یعمل
اسم الفاعل اذا کان بمعنی الماضی لانتفاء شرط العمل فیجب اضافته الی مفعوله اضافة معنویة نحو زید ضارب عمرو امس خلافا للکسائی فانه ذهب الی
انه یعمل مطلقا وان کان بمعنی الماضی فاذا وصف مع کان اضافته لفظیة عنده مستدلا بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید فان باسط بمعنی
الماضی اذ وقع البسط کان فی زمان الکهف قبل نزول الآیة وقد نصب ذراعیه بکونه مفعولا وفاعله مستتر فیه واجیب بانه حکایة حال ومعناها
انه یقدر المتکلم باسم الفاعل الآن کانه موجود فی ذلک الزمان واسم المفعول ما ای اسم دل علی حدث علم معناه ودل علی مفعول علی معنی
الحدوث وفاعله مذکور وهو ای اسم المفعول فی العمل والشرط ای شرط العمل کاسم الفاعل یعنی انه یعمل عمل فعل المجهول کما ان اسم الفاعل
یعمل عمل فعل المعلوم فان کان متعدیا الی مفعول واحد رفع علی النیابة عن الفاعل وان کان متعدیا الی اکثر ثبت الحکم المذکور لاحدها والنصب بالاخر
ویشترط فی العمل اذا لم یکن محلی باللام ان یکون بمعنی الحال والاستقبال ویعتمد علی احد من الامور الخمسة المتقدمة آنفا والرابع من الاسماء العاملة
المشبهة بالافعال الصفة المشبهة باسم الفاعل من حیث انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث وهی ای الصفة المشبهة ما ای اسم دل علی حدث
کما دل اسم الفاعل والمفعول ودل علی فاعله ای فاعل ذلک الحدث کما دل اسم الفاعل علیه ایضا علی معنی الثبوت لا بمعنی الحدوث فخرج
اسم الفاعل وتفرق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بجهة امور الاول بصیغتها ای اشتقاق الصفة من الفعل اللازم دون المتعدی بخلاف
اسم الفاعل فانه یشتق من اللازم والمتعدی والثانی ان یکون لازما بالابتداء او بعد الاشتقاق کرحیم فانه مشتق من رحم بکسر العین بعد نقله الی کرم
بضمها فلا یقال الرحیم الآن بمعنی الراحم طبعه کالحسن فانه مشتق من حسن وصعب وهو مشتق من صعب ودلالة الازمان والثالث عدم جواز کونها

والثانی فی عدم جواز کونها صلة للام ای فی بعض المحل لان اللام الداخلة علی الصفة المشبهة لیست بموصول بالاتفاق بخلاف ضارب فی الضارب
صلة للام التی فیه والثالث تعلیقها ای تعلیق صیغة الصفة المشبهة من غیر شرط زمان لکونها بمعنی الثبوت فلا معنی لاشتراطها وانما فی اسم الفاعل فیکون
شرطا لکونه واما اشتراط الاعتماد باحد الامور الخمسة المذکورة فی اسم الفاعل فیعتبر فیها ایضا والرابع مخالفة فعلها فی العمل لان عمل فعلها یکون رفع
کونه لازما وعملها یکون رفعا ونصبا وجرا کما تجیء بیانها واما اسم الفاعل فیوافق فعله فی العمل مطلقا والخامس عدم جواز تقدیم المعمول علی الصفة المشبهة
علی المضارع لانها للثبوت فلا یکون الا فی زمانی ودوام بخلاف اسم الفاعل فانه مشروط بکونه بمعنی الحال او الاستقبال فیصح ذلک فیه والحاصل
ما یجیء علیک وهی انه یکون لمعمولها ای لمعمول الصفة المشبهة ثلث حالات فی اول الاعتبار الرفع بالفاعلیة ای یکون المعمول مرفوعا لکونه
فاعلا للصفة المشبهة والنصب علی التشبیه بالمفعولیة لعدم جعلها المنصوب لکونها مشتقة من الفعل اللازم فنصبه یکون لاجل التشبیه بالمفعول ان
کان المعمول معرفة نحو حسن الوجه بنصب الوجه والنصب علی التمیز ان کان المعمول نکرة وقال الکوفیون نصب المعرفة والنکرة والجر بالاضافة
ای اضافة اللفظیة الصفة المشبهة الیه وهی ای الصفة المشبهة مع کل من هذه الحالات الثلث اما باللام التعریف او لا فصارت الاقسام
ستة والمعمول مع کل من هذه الستة المذکورة اما مضاف او ملتبس باللام التعریف او مجرد عن اللام فصارت الاقسام ثمانیة عشر
اشهرها الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه حسن وجهه حسن الوجه حسن وجه برفع المعمول الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجها حسن وجهه حسن الوجه
حسن وجها بنصب المعمول الحسن وجهه الحسن الوجه والحسن وجه حسن وجهه حسن الوجه حسن وجه بجر المعمول فالممتنع من الاقسام الثمانیة عشر
الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة اذا کانت الصفة باللام مضافة الی معمولها المضاف الی ضمیر الموصوف بلا واسطة او کان بواسطة نحو الحسن وجه غلامه وانما
امتنع لعدم افادة الاضافة تخفیفا لان التخفیف فی الصفة المشبهة اما بحذف التنوین او النون او بحذف الضمیر وهو بالاضافة لا بحذف الضمیر الموصوف

من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل او استتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او وجهًا فاسعاده لا تخفة فى الحسن وجهه بل انه مما
وكذا الممتنع من تلك الاقسام المذكورة الحسن وجهه وهو ما اذا كانت الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام وانما امتنع لان اضافة
الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لامتناع اضافة ما فيه الالف واللام الى النكرة وان كانت اضافة لفظية
واختلف النحاة فى حسن وجهه وهو ما اذا كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فبعضهم على انها لم يجوزها لما
لم يحصل التخفيف فيها بجميع ما هو ممكن فيه وهو حذف التنوين والضمير بل حذف التنوين فقط وبعضهم على انها جائزة لما يحصل فيها التخفيف فى الجملة وان
امكن فيها التخفيف [illegible] بحذف الضمير مع الاستغناء عنه باستكنانه فى الصفة واما البواقى من تلك الاقسام وهى خمسة عشر فالاحسن والاقبح
منها ما ذو الضمير الواحد وهو ضمير يكون فى الصفة ولم يكن فى معمولها ضمير ولا يعلم وجوده فى الصفة بان يكون ما بعده منصوبا او مجرورا لا مرفوعا فانه
لما بعده مرفوعا لم يكن فيها ضمير ويكون الضمير فى معمول الصفة دونها ويعلم عدم كون الضمير فى الصفة بكون المعمول مرفوعا وانما كان هذا القسم احسن
لتحقق ما يحتاج اليه وهو الضمير الواحد من غير زيادة وهو اى ما كان فيه ضمير واحد تسعة الحسن وجها بنصب وجه وحسن وجها بنصبه ورفع وجها الحسن الوجه
بنصب الوجه الحسن وجه حسن الوجه بنصب الوجه حسن وجه الحسن الوجه بجر الوجه حسن الوجه بجر الوجه حسن وجه بجره والحسن القبيح منها
ذو الضمير احد مما يكون فى الصفة وثانيهما فى معمولها وانما يكون هذا حسنا لوجود ما يحتاج اليه وهو الضمير ولا يكون احسن لوجود الزيادة
وهى ضمير الاخر وهو اى ما كان فيه الضميران اثنان وهو الحسن وجهه بنصب وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه والقبيح اى غير القبيح منها الخالى عن
الضمير لخلوه عن المحتاج اليه وهو اى الخالى عن الضمير اربعة الحسن الوجه برفع الوجه والحسن وجه برفع وجه حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه
برفع وجه واعلم ان اسم الفاعل الغير المتعدى واسم المفعول اذا لم يكن اسم المفعول والاسم المنسوب كالصفة فيما ذكر من الاقسام

الثمانية عشر فيجوز فى مثل زيد قائم الاب مضروب الاب وتميمى الاب رفعه ونصبه وجره كما ذكر فى الصفة المشبهة بجميع انواعها
من الاسماء العاملة المشبهة بالافعال اسم التفضيل ما اى اسم دل على موصوف اعم من ان يكون فاعلا نحو زيد افضل او مفعولا نحو عمرو اشهر
على غيره اى غير الموصوف بزيادة الوصف قال فى الحاشية للانغال يدخل فيه صيغ المبالغة نحو ضراب وقتال لانا نقول الصيغ المذكورة انما
تدل وضعا على اصل الزيادة وليس فيها اشعار بالزيادة على الغير بخلاف افضل مثلا فانه وضع للدلالة على زيادة المفضل فى موصوفه على غيره وقال
انتهى ولا يدخل فيه الفاء نحو [illegible] زائدة اذ لم يرد فى مثل هذه الصفة وضعها الزيادة على غيره بل تحصل لخصوص المادة فقط وهو اى اسم التفضيل فى
الغالب على صيغة افعل مما لكونه للمذكر نحو زيد افضل وعلى صيغة فعلى مما لكونه للمؤنث نحو هند فضلى وانما قلنا فى الغالب لئلا ينتقض بنحو
خير وشر وان قالوا ان اصلهما اخير واشر فخففا بالحذف ولا يبنى اى اسم التفضيل الا من فعل استكمل شروطا خمسة الاول ان يكون
من الثلاثى اى من فعل ثلاثى فلو لم يكن ثلاثيا لم يبن اسم التفضيل منه اذ مع جميع الحروف هذا البناء متعذر ومع حذف بعض الحروف لم يعلم
ان الحروف الثلاثة الباقية من الثلاثى المجرد وقد حذف منه بعض حروفه ثم بنى منه اسم التفضيل الثانى ان يكون من فعل تام فلو كان من افعال
الناقصة لم يبن منه اسم التفضيل اذ اسم التفضيل صفة لموصوف محمولة عليه والافعال الناقصة انما هى صفة لغير الموصوف على ما عرفت فلا يكون صفة محمولة
على موصوفه الثالث الا يكون من فعل متصرف فلو كان من الافعال الجامدة لا يبنى منه اسم التفضيل لان الجامدة لا تشتق منه شى الرابع الا يكون
من فعل قابل للتفاضل فلو لم يكن قابلا للتفاضل لم يبن منه اسم التفضيل اذ بناء اسم التفضيل من فعل لا يكون فيه التفاضل غير ممكن الخامس ان
يكون من فعل غير مصوغ اى غير مشتق منه افعل لغير التفضيل فلو انبنى من فعل اشتق منه افعل لغير التفضيل لم يبن منه افعل التفضيل اذ لو انبنى لحصل
اللبس افعل التفضيل لغيره وقال فى الحاشية كذا ذكره المحققون وهو اولى من قول ابن الحاجب ليس بلون ولا عيب لعدم الاحتياج فيه

الى التكلفات المشهورة حتى قوله كذا اشارة الى قوله وقيل انه افعل لغير التفضيل فان المصنف قال في هذا المقام قول الحاجبي ليس بلوازم ولا يجب
في عبارة الحاجبي لانه المراد الا بتكلفات مشهورة مذكورة في الشروح وايرادها من التطويل بغير طائل واما عبارة المصنف فلا يحتاج الى تلك
التكلفات ثم المصنف بعد بيان الشروط اللازمة في بناء اسم التفضيل اورد الامثلة فقدم فيها شرطين من تلك الشروط بطريق اللف والنشر فقال
فلا يبنى اسم التفضيل لنحو دحرج لكونه ليس بثلاثي ولا من نحو نعم لكونه غير متصرف ولا من نحو صار لكونه غير تام والاحسن تقديم صار على نعم ليكون
اللف والنشر مرتبا ولا من نحو مات لكون الموت غير قابل للتفاضل ولا من نحو الفاظ كلها لابناء للمبالغة من نحو عور وخضر وحمق فلا يقال اعور
لمن كان اعور ولا اخضر لمن كان خضرته اكثر ولا احمق لمن كان حماقته اكمل لمجيء اعور واخضر واحمق لغيره اي لغير التفضيل فان اعور يقال لمن كان
احدى عينيه معيبة والاخرى غير معيبة والاخضر لشيء خضرة والاحمق لمن كان فيه حمق ولم يعتبر فيه زيادة على غيره فان فقد شرط من الشروط المذكورة
توصل في بناء اسم التفضيل باشد ونحوه اي نحو اشد من اكثر وانسب ونحو ذلك فيقال ما اشد دحرجة وما اكثر نعمه وما اتم صيرورته وما انسب
موته وما اقبح عورة وما احسن خضرته وما افحش حمقه وقول العرب فلان احمق من هبنقة وهو رجل يعلق خرزات وعظام وخزف على
عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لما اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال اخي انت انا فمن
انا شاذ مخالف للقياس يعني ان الاصل ان لا يستعمل احمق اسم التفضيل لانه يجيء لغير التفضيل فاستعماله هنا اسم التفضيل على خلاف القياس وقولهم ابيض
من اللبن كما ورد في الحديث ان نور الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل فابيض اسم التفضيل مع ان الاصل فيه ان يجيء لغير التفضيل فمجيئه
اسم التفضيل نادر قليل الوقوع فلم ينتقض بالاحمق وابيض في المثالين المذكورين من انه جاء اسم التفضيل مع فقد شرط اسم التفضيل وهو عدم
مجيء افعل لغير التفضيل تتمة لبحث اسم التفضيل ويستعمل اسم التفضيل على احد من الامور الثلاثة اما بمن نحو زيد افضل من عمرو او باللام

او باللام نحو زيد الافضل او ما لكونه اسم التفضيل مضافا نحو زيد افضلكم فالاول اي المستعمل بمن مفرد مذكر دائما اي لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وان كان موصوفه مثنى او مجموعا او مؤنثا لان اسم التفضيل مع من كاسم واحد فلا يجوز المطابقة في افعل لانه يلزم ان يثنى ويجمع
ويؤنث بعض الكلمة نحو زيد والزيدان افضل من عمرو وتذكير افضل وافراده مع كون الهند مؤنثا والزيدان مثنى وقد يحذف لفظ من
في اللفظ نحو الله اكبر فان اصله اكبر من كل شيء فحذف من كل شيء للظهور والثاني وهو ما يستعمل باللام يطابق موصوفه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لوجوب المطابقة الصفة لموصوفها نحو الزيدان الافضلان ولا يجامع مع اسم التفضيل المستعمل باللام كلمة من
لعدم احتياجه بها لان اللام يذكر بعد بيان المفضل عليه وهو حصل بذكر اللام للتعريف فلا يحتاج الى من واما قوله لست بالاكثر منهم
حصى فمن بمعنى في اي فيهم نحو زيد الافضل وهند الفضلى تانيث الفضلى لتانيث موصوفه والزيدان الافضلان تثنية الافضلان لتثنية موصوفه وكذا
باقي الامثلة نحو زيد الافضل والزيدون الافضلون والهندات الفضليات والهندان الفضليان والثالث وهو ما يستعمل مضافا وهو
على قسمين قسم تقدر فيه التفضيل موصوفه على ما اضيف له وقسم تقدر التفضيل موصوفه مطلقا فالاول اسم التفضيل ان قصد تفضيله اي تفضيل موصوفه
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والاعلم ان التفضيل التي على النفس وجب كونه اي كون موصوفه
بعضا منهم واجاز فيه بحسب المفهوم والا لكان خارجا عنهم بحسب الارادة وجاز فيه المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث للزوم المطابقة الصفة لموصوفها وجازت علامتها اي عدم المطابقة لكونه شبيها بالافعل مع من لكون المفضل عليه
مذكورا معه نحو الزيدان افضل الناس فانه قصد تفضيل الزيدان على الناس ويكون الزيدان منهم وقد طابق هنا الزيدان وجاء اسم التفضيل
في التثنية وباقي الامثلة هكذا نحو زيد اعلم الناس والزيدون اعلموا الناس وهند علياء النساء والهندان علييا النساء والهندات عليات

اثنان او الزيدان افضلهم اى اعلم الناس باعتبار افراده مع كون موصوفه مثنى ويقال فى الجمع اعلم مفردا مذكرا نحو زيد اعلم الناس والزيدون اعلم وهندا

اعلم النساء والهندان اعلم النساء والهندات اعلم النساء وعلى هذا اى على ما قلنا من ان بهذا المعنى يجب ان يكون موصوف اسم التفضيل داخلا فى المضاف

اليه يمتنع يوسف احسن اخوته لخروج يوسف عن الاخوة وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه على من سواه من غير تقييد بالمضاف اليه يشمل الشىء وغيره يجب

ان لا يدخل الموصوف فى المضاف اليه يجب ان يدخل فيه فى الاول فهو مفرد مذكر اى فاسم التفضيل مفرد مذكر مطلقا اى سواء كان الموصوف مفردا او

نحو يوسف احسن اخوته باعتبار افراده احسن لكون موصوفه مفردا او الزيدان احسن اخوتهما باعتبار افراده احسن مع كون موصوفه مثنى وكذا مفرد ويذكر فى نحو

الزيدون احسن اخوتهم وهند احسن اخوتها والهندان احسن اخوتهما والهندات احسن اخوتهن فاسم التفضيل فى جميع هذه الصور شامل للمضاف اليه

وغيره اى يراد من الاخوة المتعلق بهما اذ المراد من هذا الكلام احسن الناس من بينهم اى من بين الاخوة واعلم ان التفضيل هنا مخالف لما يراعى فى حيث

او جهو المطابقة وهو اوجب لزوم المطابقة فلا تفضل تعجب لمزيد الاستبعاد ويرفع اى اسم التفضيل الضمير المستتر اتفاقا لان الضمير المستتر لما لا يظهر

فى الكلام ظهورا تاما لا يحتاج الى العامل القوى فيعمل اسم التفضيل فيه وان كان ضعيفا ولا ينصب اسم التفضيل المفعول سواء كان ضميرا او ظاهرا اجماعا

حتى قالوا ان وقع فى موضع يوهم ذلك العامل فعل دل عليه اسم التفضيل نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى الله اعلم يعلم من يضل عن سبيله

ورفعه اى رفع اسم التفضيل للظاهر اى للاسم الظاهر قليل لانه لا يرفعه لمشابهته بالافعال فى الجملة وما لا يلزم الاطراد وكثرته فلان علة انما يكون

على خلاف مبنى بمعناه فى الزيادة ليستقل عمله نحو رايت رجلا احسن منه ابوه فابوه اسم ظاهر مرفوع باحسن ولكثرة ذلك اى رفع اسم التفضيل يعنى فى نفى و

يكون مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فالكحل اسم ظاهر مرفوع باحسن الذى

وقع بعد النفى وهو مفضل عليه باعتبار عين الرجل ومفضل باعتبار عين زيد ورفع اسم التفضيل الاسم الظاهر فى مثل هذه الصور جائز وكثير

وكثير لانه اى اسم التفضيل بناء هو حسن بمعنى الفضل وهو لان الشىء اذا استولى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه

ليس حسن كحل عين زيد اعلى كحل عين زيد فيبقى احسن كحل رجل ما زيد اما بالمساواة او بالنقصان والمساواة لا يناسب المدح فرجع الى

انه حسن فى عين الرجل الكحل وما احسنه فى عين زيد فيكون احسن بمعنى النفى بمعنى حسن فجاز له ان يرفع اسما ظاهرا كالفعل بخلاف

الصور الثانية فانه ما توقف التفضيل الاسم فقط ان فصل الحدائق الباقية واعلم ان الاسماء اما معرف او غير معرف والمعرف ما

دخله الجر مع التنوين وغير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين ويكون فى حالة الجر مفتوحا وانما لم يدخله الجر مع التنوين لان الاسم الغير

المنصرف مشابه للفعل من حيث ان فى الاسم المذكور لا بد ان يكون سببان من الاسباب التسعة المذكورة فى الكتاب وواحد منها يقوم

مقامهما وكل واحد من الاسباب يكون فرعا لشىء فيكون فى الاسم الغير المنصرف فرعيتان كما ان فى الفعل فرعيتين احدهما احتياجه من الاسم و

ثانيهما توقفه عليه فى الافادة فكما ان الجر مع التنوين لا يدخل على الفعل فكذا لا يدخل على الاسم الغير المنصرف والتسع يعنى الاسباب موانع فى ابيات

الثلاثة لسهولة الحفظ وهو اسماء موانع صرف الاسم تسع عجمة وهى فرع للعربية لان الاصل فى كل لغة ان لا يدخل فى لغة اخرى فاذا دخلت

فيها فهى فرع لها وجمع وهى فرع المفرد وتانيث وهى فرع المذكر لحصولهما بالزيادة لانه يقال قائم ثم قائمة وعدل وهو فرع معدول عنه

لانه ماخوذ منه ومعرفة وهى فرع النكرة لحصولها بالزيادة غالبا كالرجل ورجل وزيادة الالف والنون ووزن الفعل لما ذكرنا على

زيادتها عليه ثم تركيب وهو فرع الافراد وهو كذلك وزن الفعل وهو فرع لوزن الاسم لان الاصل فى وزن كل نوع ان لا يوجد فى نوع

آخر فاذا وجد فهو فرع له والتاسع الصفة وهى فرع الموصوف فتحقق منها اى من الاسباب يمنع الصرف من الاسم وكذا يمنع الاسم من

الصرف ما اى واحد من تلك الاسباب اذا ثبت اى قام مقام اثنين منها فهذه المذكورة الواحدة التى قامت مقام اثنين منها فهى

لكونها نكرة بحسب الاعتبار فالعجمة التي هي سبب من الاسباب المذكورة تمنع الصرف العلم لا اسم الجنس كاللجام والفرند العجمي العلمية اي كانت

علميته محققة في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم من غير تصرف فيه مع العلمية كقالون فانه في العجم اسم جنس بمعنى الجيد سمي

به العرب في اول استعمالهم لاحد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرفوا فيه فكانه كان علما في العجم واما اذا لم يكن علما اصلا او صار علما بعد

تصرف العرب فيه فلم يؤثر العجمة في منع الصرف لعجمية بسبب التصرف فيه وشرطها زيادة اي زيادة العلم العجمي العلمية على الثلثة اي على ثلثة احرف

كابراهيم وانما شرط للزيادة على الثلثة لان الاسم الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يناسب كلام العرب فيعتبر خارجا عن وضع كلام

العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة كما يراعيه العرب فيبطل حكم العجمة في ثلاثة احرف ولا اثر لتحرك الاوسط

كما قال البعض النحاة انه لو كان ثلاثيا متحرك الوسط كالعجمة فيه مؤثرة كما في الزائد على الثلاثة ولو كان ساكن الوسط لم تؤثر فيه ولكن هذه

التفاوت غير معتبر عند الاكثر فشتر منصرف مثل نوح والجمع يمنع صرف وزن مفاعل اي يكون بعد الالف التكسير الذي هو حرفان متحركان

ومفاعيل اي كان بعد الف الجمع حرفان ... او ثلثة احرف ساكن وسطها كدراهم فانه جمع درهم وبعد الف حرفان متحركان ودنانير جمع دينار

فكان بعد الف ثلثة احرف ساكن الوسط وانما اشترط هذا لان اثر الجمع وعدم منع الصرف انما يكون بالنيابة عن علتين احدهما الجمعية وثانيهما

لزومها للكلمة بحيث لا يوجد هذا الوزن لغير الجمع ولا يتغير بها ولا يكون هذا اللزوم الا اذا كان باحد الوزنين لان الجمع المكسر اذا كان باحد

الوزنين لا يجمع جمع تكسير اخر فصار هذا الوزن للكلمة لازما فكانه تكون فيها جمعين وانما قلنا انه لا يجمع جمع تكسير اخر لانه يجمع جمع السلامة نحو

الصواحبات جمع صواحب ولكن لما لم يغير جمع السلامة الكلمة عن وزنها لم يغير لزوم الجمعية والحق به اي بالجمع حضاجر جمع حضجر بمعنى عظيم البطن

وهو علم للضبع سمي به مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فهو غير منصرف مع انه لم يعتبر فيه الجمعية لكنه ممنوع

عن الصرف باعتبار الاصل وهو الجمعية التي كان عليها قبل العلمية وهو بوزن مساجد اذ الكلام مختص في تاثير الجمعية الاصلية لمنع الصرف

وكذا الحق بالجمع سراويل مع انه اعجمي ولا يكون فيه معنى الجمعية لكنه لما استعمله العرب جعلوه غير منصرف للشبه بالجمع من جهة الوزن

والتانيث وهي علة ثالثة اقسام بالالف المقصورة او الممدودة او بالتاء ويسمى تانيثا لفظيا او بوضع الاسم للمونث ويسمى تانيثا معنويا

فيمنع صرف المونث الذي كان تانيثه بالالف كحبلى وهي مقصورة وكحمراء وهي ممدودة تانيث قائم مقام علتين وقائم مقامها اذ التانيث بالالف

لما كان لازما للكلمة ومنشأ له لا ينفك عنها اصلا لانه لا ينفك في حبلى حبل ولا حمراء احمر فيجعل لزومه للكلمة تانيثا اخر فصار التانيث تانيثا

مناسب تانيثين والا اي وان لم يكن تانيثه بالالف سواء كان بالتاء او بوضع الاسم للمونث يمنع التانيث صرف العلم لا غيره فلا

يمنع صرف قائمة وحريج مع وجود العلتين في الاول الصفة والتانيث اللفظي وفي الثاني الصفة والتانيث المعنوي لعدم كون العلم

فيهما وانما اشترط لانه لو لم يكن علما لصار التانيث فيه في معرض الزوال اما في التانيث المعنوي فظاهر واما في التانيث اللفظي فلكونه

التاء غير لازم للكلمة فجاز زواله عنها فلا يقوى على التاثير بخلاف ما لو كان علما فانه لا يزول تانيثه عنه لان العلمية وضع ثاني للكلمة

فيقوى على التاثير ولكن اذا كان علما لا يلزم ان يكون غير منصرف قطعا بل يكون حتما اي واجبا ان كان التانيث بالتاء ولم يشترط مع

الزيادة على الثلثة احرف ولا تحرك الاوسط كطلحة وعنبة او كان المونث زائدا على الثلثة اي على ثلثة احرف كزينب فانه

كان زائدا على الثلثة او كان متحرك الاوسط وان كان ثلاثيا كسقر فانه اسم مونث ثلاثي متحرك الوسط او كان العجمية اي مع

كان ثلاثيا ساكن الوسط كجور فانه اسم لبلدة في العجم والحاصل ان الشرط في التانيث بغير الالف فان علمية بالتاء لا شرط

اخر غير العلمية فهناك يجب منع الصرف لوجود العلمية ولو كان زائدا على الثلثة اي ثلثة احرف اولا وان كان التانيث

معنويا فهما كالمعدوم مع اشتراط العلمية يكون احدى الاشياء الثلثة شرطا لوجوب منع الصرف وهي اما زائدة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
او وجود العجمة ولو لم يكن واحدا منها بكون الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط بغير عجمة كهند فلا يجب منع صرفه لكون الاسم ح في غاية الخفة
فيقاوم خفته ثقل احد السببين وان جاز لوجود السببين واما اذا كان زائدا او تحرك الاوسط او كان عجميا فلا يكون خفته قطعا لان
عدم خفة الزائدة والمحرك الاوسط ظاهرة واما العجمي فلان لسان العجم ثقيل على العرب فلا يجوز منع صرف هند خلافا للزجاج لوجود السببين
وتبعه المبرد وسيبويه والكل وهو خروج الاسم عن صيغته الاصلية تحقيقا او تقديرا لمنع صرف الصفة سواء وجد فيها العدل او لا لكن
لا مطلقا بل اشترط كونها من الصفة المعدولة عن اصلها اي عن اصل الصيغة بحيث تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون على تلك الصيغة لا على
هذه التي كانت عليه كرباع ومربع فانهما صفتان معدولتان عن اربع اربع والاصل في رباع اربعا اربعا لان رباع ومربع والاصل على ان
الاصل فيهما ان يكونا اربع اربع لان في معناهما التكرار دون في لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء
القوم اربعة اربعة فعلم انه لابد ان يكون اصلهما مكررا وهو اربع اربع وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث الى العشر وعشر
فهذه غير منصرف للصفة والعدل وكاخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل بمعناه اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير نحو في مررت
بنسوة اخر للعدل والصفة تمنع عن الصرف اما كون الصفة فيه فظاهر واما كون العدل فيه فلان اخر الذي هو الجمع معدول عن الآخر الذي
هو المفرد المذكر اذ القياس والاصل ان يقال مررت بنسوة آخر بلفظ المفرد لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة كما هو ههنا مفرد
مذكر دائما كما نعلم ان الاصل في اخر آخر وعلى انه وفي الاسم الذي يكون غير منصرف ولم يكن فيه العدل تحقيقا ولا يكون فيه سبب من
العلمية سببا من الاسباب المانعة عن الصرف فحكم بان فيه مقدر كما قال وبتقدير العدل فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه الا

اي في ذلك الاسم سوى العلمية من الاسباب التسعة كزحل للكوكب علم وعمر علم لرجل فانهما غير منصرفين ويكون فيهما العلمية فقط و
والاسم لا يكون لاجل العلمية وحدها ممنوعا عن الصرف فلا بد لها من سبب آخر ولم يناسب باعتبار الغير من الاسباب الثمانية كما هو الظاهر
فاعتبروه فيه وقالوا انهما بتقدير زاحل وعامر لان الاصل والقاعدة تقتضي ان يكون صيغة زحل وعمر ولا بد ان يكون على صيغة زاحل و
وعامر فعدلا عنهما والتعريف وهو سبب منع الصرف لا للمعرفة وانما قال في تعداد منع الصرف المعرفة المفردة الشهور شرطها
تاثيره اي تاثير التعريف في منع الصرف العلمية من احكام المعرب والاسم بالالف واللام والاضافة ينكسر مع كونه غير منصرف فانه
الا انجبار الجر الممنوع في غير المنصرف والالف والنون المضارعتان المسميان بالمزيدتين لانهما من الحروف الزوائد يمنع وافراده
المعبر باعتبار كونهما سببا ما ان كانا في اسم كعمران للزوم زيادتهما العلم ومنع ان التحقق به اللزوم
فعمران غير منصرف للعلم والالف والنون وتمنع صرف الوصف ان كانا في صفة بشرط كون الوصف غير القابل للتاء اي لا يجيء مؤنثه
على فعلانة سواء جاء فعلى او لا وانما اشترط عدم دخول التاء في مؤنثها لانهما كسكران فانه غير منصرف للوصف والالف و
والنون مع عدم مجيء سكرانة بل يقال سكرى فلما كان الشرط في الالف والنون في الصفة عدم قبول التاء في المؤنث فهو بخلاف
منصرف لمجيء ندمانة لمؤنثه ورحمن يمتنع عن الصرف لعدم مجيء رحمانة مع وجود السببين وهو الوصف والالف والنون و
لم يجيء رحمى لانه من الاسماء التي تختص بالله تعالى فلا يجوز فيه التانيث لا بالتاء ولا بالصيغة واما على قول من شرط وجود فعلى فرحمن منصرف
لعدم مجيء رحمى كما لم يجيء رحمانة والتركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم وبعلبك علمين
فانهما لم يعتبر تركيبهما لان بين الاسم والحرف لما كان شدة الاتصال نزل الحرف منزلة جزء الكلمة فلا يعتبر فيه حكم التركيب واعلم

الى التركيب على ستة اقسام الاول نحو غلام زيد والتضمني كخمسة عشر والاسنادي كزيد قائم والتقييدي كحيوان ناطق والصوتي كسيـ
ـبويه والمزجي كبعلبك والمراد ههنا الاخير وهو يمنع صرف العلم الثابت من الزوال فجعل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف كبعلبك
فانه علم للبلد مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذا البلد جعلا اسما واحدا فهو غير منصرف للعلمية والتركيب ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن من اوزان الفعل شرط اى شرطه وزن الفعل في ذو تاثيره بسبب انتشار الاختصاص بالفعل بحيث لا يوجد
الوزن في الاسم العربي الا منقولا من الفعل او تصديره اى تصدير الاسم الذي فيه وزن الفعل بزايد من زوايد اى زوايد الفعل و
ولم يكن هذا الوزن مختصا بالفعل ويمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر على صيغة الفعل الماضي لتشمر فانه نقل عن الفعلية وجعل علما للفرس
وهو غير منصرف للعلم ووزن الفعل المختص به ويمنع وزن الفعل ايضا الوصف لكن لا مطلقا بل الغير القابل للتاء التانيث المتحرك بالفعل
كاحمر فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل المزيد فى اوله لانه صاحبه ما يزاد في الفعل وهو الهمزة وغير قابل للتاء التانيث اذ لا يقال احمرة
في حال التانيث فيعمل غير منصرف وما ان كان فيه وزن الفعل والوصف وهو عدم قبول التاء لوجود علة للمنافاة القوية على الفعل والصفة
وهو اسم فهم منه ذات مبهمة ماخوذة مع بعض كيفياتها والحال الاسم فانه اسم فهم منه ذات مبهمة اخذ معه كيفية الحمرة فيمنع صرف
الاسم الموازن للفعل كاحمر لكن يطلق موازن الفعل على الشرط كونهما اى كون الصفة الاصل فيه اى في الموازن للفعل والصفة الاصلية التي
تكون الاسم موضوعا على الوصفية لان تعرضه بعد الاستعمال كاربع فانه موضوع للعدد المعين ولكنه استعمل في الوصفية في مررت بنسوة
اربع ولم يشترط عدم قبوله اى عدم قبول الموازن للفعل التاء التانيث المتحركة فاربع في مررت بنسوة اربع منصرف لعدم الاولى
الوصف فيه ليس باصلي كما عرفت والثاني انه قابل للتانيث لانه يقال اربعة وكذا امتنع الصفة عن صرف الاسم العدد المؤنث كثلث والاسم الذي فيه الالف

الالف والنون نحو سكران والامع ساير الاسباب فبعضها لا يجامعها الوصفية وهو كل موضع يكون العلمية فيه موثرة كالسببية وبعضها يجامعها
لكن لا يحتاج اليها كما اذا كان الاسم منقولا لجمع نحو مساجد او مونثا بالالف نحو حمراء وصحراء وجميع الباب اى جميع باب غير المنصرف
بكسر اى يقبل حركة الكسر وهذا اذا كان الغير المنصرف مع اللام نحو مررت بالاحمر ومع الاضافة نحو مررت باحمدكم ويدخل الكسر
والتنوين بكلمة جامع الفروع سواء كانت علامة الوزن كقول الاشعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
والتناسب نحو سلاسلا واغلالا وامان الاسم الغير المنصرف اذا دخله الكسر عليه وحده او مع التنوين صار منصرفا او بقى على غير منصرف فيه
تخالف فيه كما بين في كتب القوم بحيث صار كالمبدل فلا طائل في ايراده ههنا المقالة الثالثة من المقالات الثلاث في الحس ماجاء
بالافعال والاصل في الافعال ان يكون مبنيا لعدم المقتضى المقتضية للاعراب فيها الا ان يكون من بين الافعال يختص المضارع
وهو فعل تزاد في اوله احدى حروف اتين لمشابهته الاسم فلكونه عاما لاحتمال الحال والاستقبال واختصاصه باحدهما اذا
دخل عليه علامتها كما كان الاسم يكون عاما وخاصا ولمشابهته اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات ووقوع المضارع
بالاعراب واعرابه رفع ونصب وجزم نحو يضرب اى المضارع بالتجرد عن الناصب والجازم نحو يضرب وينصب باربعة احرف
الاول لن وهي اصل عند الفراء لا ابدال الالف نونا ولا ان عند الخليل نقرا كما شئ في لن حمى وحرف براسه عند سيبويه وهي
اى لن لتاكيد نفى لن تجيء نحو لن يضرب والثاني كي ومعناه اى معنى كي السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها نحو اسلمت كي
ادخل الجنة فان الاسلام سبب لدخول الجنة والثالث ان وهي اى ان حرف مصدري تجعل ما بعدها ماولا بالمصدر نحو
اعجبني ان يضرب زيد اى اعجبني ضربه وان التي تقع بعد العلم غير ناصبة لكونها مخففة من المثقلة لان المخفف للتحقيق

فناسب العلم نحو علم ان سيكون برفع سيكون وفي ان التي تقع بعد الظن نحو ظننت ان سيقوم وجهان كونها ناصبة وغير ناصبة لان الظن يجعلها
علمية الوقوع بلا بأس ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين بلا بأس ان المصدرية والرابع اذن قال بعض النحاة ان اصلها
اذا ان خففت وقال بعضهم ان اصلها اذا الظرفية فنونت عوضا عن المضاف اليه واختلف في رسم كتابتها والجمهور بالالف
والمازني بالنون والفراء كالجمهور ان عملت وكالمازني ان اهملت لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اهملت فالعمل تميزها
وهي اي اذن للجواب والجزاء لان ما بعدها جواب وجزاء للشيء كما اذا قيل انا اتيتك فتقول اذن اكرمك وتنصبه اي تنصب اذن
الفعل المضارع بشروط ثلثة الاول اذا كانت اذن مصدرة اي واقعة في صدر الكلام ولم يعتمد ما بعدها على ما قبلها بوجه من الوجوه
فلو اعتمد لم يعمل في ما بعدها لضعفها في العمل والاعتماد على ثلثة اوجه ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك او ان
يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك والثاني
كونها مباشرة غير منفصل عن معمولها لانها مع ضعفها لم تقدر على العمل والثالث كون معمولها مقصودا به الاستقبال فلا يعمل
اذا كان حالا لكونها جوابا وجزاء وهو لا يكون الا في الاستقبال نحو اذن اكرمك اذا قلت جوابا لمن قال انا ازورك فوقعت
اذن هنا مصدرة ومباشرة وقصد من الفعل الاستقبال لا الحال ويجوز الفصل اي بين اذن وبين معمولها بالقسم نحو اذن والله
اكرمك والدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
وفي الفعل المضارع يكون بعد اذن التالية للواو والفاء اي يكون في حيزها كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك وكقولك يجب
لمن قال اتيتك فاذن اكرمك جاز الوجهان الرفع لاتحاد ما بعدها على ما قبلها في الجملة نظرا الى حرف العطف والنصب لكون اذن

اذن واقعة في صدر الكلام المفيد المستقل فكان ما بعدها غير معتمد على ما قبلها بالكلية لهذا الجهة وهو انه كما نصب المضارع بان ظاهرة
وكذلك ينصب بان مقدرة وهذا الاضمار قد يكون جوازا وقد يكون وجوبا اما جوازا ففي الصور التي الاولى اذا وقع بعد الحروف
العاطفة اي المضارع على اسم صريح فانه لا يجوز فيه اظهار ان لتغير الفعل لئلا يلزم عطف صريح الفعل على الاسم الصريح فكذا يجوز
اضمارها لحصول التغير مع الاضمار ايضا نحو قول الشاعر و للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف جمع الشف بكسر الشين و
هو الثوب الرقيق خفي هذا البيت فقد عطف تقر على الاسم وهو لبس عباءة فبعد الواو العاطفة ان مقدرة وتقر منصوب بها اي و
ان تقر فكما جاز اضمار ان فيه فكذا لا يجوز اظهارها والثانية اذا وقع الفعل المضارع بعد لام كي وهي اللام بمعنى كي فكما
يجوز ان يذكر بعدها ان في اللفظ لئلا يدخل اللام الجارة على الفعل الصريح كذا يجوز اضمارها لحصول العلة المذكورة ايضا لكن اذا
لم يقترن لام كي بلا النافية لانها لو اقترنت عليها كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب يجب اظهار ان ولا يجوز اضمارها لانه لو
اضمرت وقيل لا يعلم لتوالي اللامان وهو غير جائز نحو اسلمت لادخل الجنة باضمار ان كما يجوز ان يقال لان ادخل الجنة باظهارها
واما وجوبا فاذا وقع الفعل المضارع بعد خمسة احرف وانما لا يجوز اظهار ان مع الخمسة لدلالة القرينة على ان وكون الحذف
اكثر فالتزموا حذفها الاول نحو لام الجحود وانما لم تقدر ان بعدها لانها جارة فلا بد من دخولها على الاسم فاذا دخل على الفعل فلا بد ان يقدر
الفعل بالاسم وهي اي لام الجحود اللام المسبوقة بكون منفي اي يكون قبل اللام كان وقبل كان حرف النفي نحو وما كان الله ليعذبهم اي
ليعذبهم اي لتعذيبهم وكذا لم يكن ليفعل والثانية او بمعنى الى او الا ان الا انتهاء والا الاستثناء لانه ايضا حرف والا ما وجب
دخوله على الاسم فكذا اما في معناها وهو او فوجب اضمار ان ليدخل على الاسم وتقديرا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني

حتى او الا ان تعطيني حقي اي الى اعطائك حقي والثالثة فاء السببية اي المسببة ما قبلها لما بعدها والرابعة واو المعية اي المصاحبة
ما قبلها لما بعدها المسبوقتين بنفي او طلب اي يكون قبلهما شيء يدل على النفي اي يكون نفيا او يدل على الطلب بان يكون امرا او نهيا
او استفهاما او تمنيا او ترجيا او عرضا وانما يجب ان يكونا مسبوقتين باحدى هذه الاشياء لبعد تقديم الاثبات او في معناه
من النفي ومع توهم كون ما بعدهما جملة معطوفة على الجملة السابقة نحو زرني فاكرمك مثال للفاء اي زيارة اكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني ولا تاكل السمك وتشرب اللبن مثال للواو اي ولا تشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن ونحو ذلك الامثلة نحو ما تاتينا فتحدثنا وتحدثنا وهل عندك ماء فاشربه واشربه وليت لي مالا فانفقه وانفقه ولعلي ازور
زيدا فاخبره واخبره والا تنزل بنا فتصيب خيرا او تصيب خيرا الى المثالين المذكورين وانما نحو قول الشاعر ... النبي
والحق فالجواز فاستر كما يتعذر ان بدون لفظ سوا الخامسة حتى اذا كانت بمعنى الى لانتهاء الغاية او بمعنى كي للسببية وانما
اضمر بعدها ان لكونها حرف جر وامتناع دخول الجر على الفعل فاضمر ان ليصير بتقديرها الاسم اذ ارادت الكلام الذي دخل حتى عليه
الاستقبال بالنظر الى ما قبله سواء كان ما قبله مستقبلا او ماضيا نحو اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ان كان ما قبله مستقبلا
واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى وما قبلها كان ماضيا فان اردت انت به الحال حتى الحال لا الاستقبال كانت حتى حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها الكلام مستانف ويرفع حينئذ ما بعدها لعدم الناصب والجازم وانما
التي كانت ... للتحصيل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي نحو مرض زيد حتى لا يرجونه الان فانه متصل به نفي الرجا في
زمان التكلم فصل والجوازم اي العوامل الجازمة للفعل المضارع نوعان اي قسمان الاول من النوعين ما اي جازم يجزم فعلا واحدا فصل

واحدا لا ازيد وهو اي الجازم يجزم فعلا واحدا اربعة احرف الاول اللام للامر والثانية لا للنهي الطلبيتان الا للطلب
لطلب الفعل والثانية لطلب ترك الفعل نحو ليقم زيد للامر ولا تشرك بالله للنهي والثالثة لم والرابعة لما وتشتركان اي لم ولما في النفي
اي اذا دخلتا على المضارع المثبت صار منفيا وتشتركان في النفي القلب للمعنى اي يجعلان المضارع بمعنى الماضي وتختص اي تنفرد لم بجواز
اداة الشرط اي تدخل حرف الشرط على نفس دخلت عليه لم نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فانه لا تدخل اداة الشرط فلا يقال ان لما تقم
اقم وتختص لما بجواز انقطاع نفيهما اي نفي مستفاد من لم نحو لم يكن ثم كان وانما لما فانها للاستغراق ازمنة الماضي فيجب
الاستغراق نحو لما يكن ولذلك افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم وتختص اي تنفرد لما بجواز حذف مجزومها اي مجزوم لما كثيرا نحو
قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف لم فانه لم يجز حذف مجزومها كثيرا او تختص الفعل بكونه اي يكون الفعل المدخول بها متوقعا
وقوعه غالبا اي غالب الاوقات كقولك لمن يركب الامير يا ... ولما لم للمتوقع اي الشخص تتوقع ركوبه اي ركوب الامير
جاز ان يستعمل في موضع لا يتوقع وقوعه نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم الثاني من النوعين ما اي جازم يجزم فعلين يجعلا
الاول المسمى بالشرط سببا والثاني المسمى بالجزاء مسببا وان لم يكونا في الواقع سببا ولا مسببا نحو ان تشتمني اكرمك
اي الجازم الذي يجزم الفعلين ان نحو ان تضرب اضرب وهو الاصل في العمل والبواقي تكون جازمة لتضمنها معنى ان واذ ما
وما ومتى واي واين وانى ومهما وحيثما الا ان اي ان واذ ما حرفان باتفاق النحاة والبواقي من الكلمات المتضمنة لمعنى
ان اسماء لا حروف على المذهب الاشهر وان كان فيها قول بالحرفية لكنه غير مشهور وكل منها اي من الكلمات الجازمة للفعلين يقتضي
فعلا ليكون شرطا له وفعلا اخر ليكون جزاء له سواء كان ذلك الفعلين ماضيين نحو ان ضربت ضربت او مضارعين نحو ان تضرب اضرب

او مختلفين اما بان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضرب او كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب
ضربت فالاقسام اربعة فان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين فلا تعمل الكلمات الشرطية في شيء من الشرط والجزاء لعدم قبولهما العمل
لكونهما مبنيين او ان كانا مضارعين او كان الاول اعني الشرط مضارعا فالجزم اي يكون كلمات الشرط عاملة في الشرط والجزاء
اذا كانا مضارعين او في الشرط وحده ان كان هو مضارعا وحده وان كان الثاني من الجزئين اعني الجزاء وحده لا الشرط مضارعا
والشرط يكون ماضيا فالوجهان اي يجوز ح ان يكون الكلمات الشرط عاملة في الجزاء لصلاحيته لكونه مجزوما وقد دخل عليه الجازم ويجوز ان لا يكون
عاملة لانها لما لم تعمل في الجزاء لبعده عنها نحو ان اتاني زيد اتيته وكل جزاء يقع في الكلام لا يصح ان يجعل شرطا والشرط جزاء بل لانه لا بد
من ان يكون من اداة الشرط داخلة بخبر الفصل ليسمى بالحروف على فعل بخبر الانشاء ولا جاء على اطلاقه الا كان الجزاء فعلا دخل عليه شيء
من الحروف كقد او ما او لن او كان فعلا انشائيا كالامر والنهي والاستفهام او كان جامدا كالافعال المقاربة وافعال المدح والذم
او كان جملة اسمية يمتنع جعلها اي جعل الجزاء في جميع هذه الصور شرطا لانه لو جعل شرطا لزم دخول حرف الشرط على ... دخولها عليه ضعفا فاذا
لم يصح وقوعه موقع الشرط لم يكن بينهما مناسبة لفظية فلا بد من رابطة تربط الجزاء بالشرط والحق الاشياء بالربط الفاء لان معناها التعقيب
بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك فالفاء لازمة له اي للجزاء في ... في كل موضع لا يقع الجزاء شرطا كان يكون الجزاء جملة اسمية
كان اتاني فانا اقوم او يكون جملة فعلية انشائية ان اتيت زيدا فاكرمه او نهيا فلا اكرم او استفهاما ... او دعاء نحو يرحمك الله او يكون فعلا جامدا
نحو عسى ان اقوم او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد نحو فقد قمت او مضارعا ... نحو فما اقوم او لن نحو فلن اقوم بادخال الفاء على الجزاء نحو ان
تقم فانا اقوم مثال الجملة الاسمية وان تقم فاكرمني مثال الامر ومثله ان تقم فلا اكرمك ... تقم فيرحمك الله او ان تقم فعسى ان اقوم

ان اقوم مثال الفعل الجامد او ان تقم فقد قمت مثال الماضي المقرون بقد ومثله نحو ان تقم فما اقوم وان تقم فلن اقوم واما اذا
كان الجزاء مما يصح ان يجعل شرطا كالفعل في غير هذه المواضع نحو ان قمت قمت او ان قمت اقم لم يحتج الى الفاء اذ بين الجزاء والشرط كلمة
وقوع اذا بها موضع الاخر مناسبة لفظية للاحتياج فلا يحتاج الى الفاء مسئلة وهي انه يجزم الفعل المضارع اذا وقع بعد فعل
الطلب اي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بان مقدرة في الكلام مع قصد السببية اي سببية فعل الطلب للفعل المجزوم
فلو لم يقصد الجزم لم يجب ان يرفع اما بالصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا او بالحال كقوله تعالى ذرهم
في طغيانهم يعمهون او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار نحو زرني اكرمك بجزم
اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة اي ان تزرني اكرمك فاكرمك مجزوم بان لانه وقع بعد فعل الطلب الذي هو زرني لانه امر يقصد
السببية الزيارة للاكرام ومثله في الفعل لا تشتم يكن خيرا لك في النهي اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وهل عندكم ماء اشربه
في الاستفهام اي ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لي مالا انفقه في التمني اي ان يكن لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا في العرض
اي ان تنزل تصب خيرا ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد ان يكون فعل الطلب للمجزوم امتنع مثل لا تكفر تدخل النار بالجزم اي بجزم يدخل
لفساد المعنى لان المعنى ح ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد بالضرورة فصل اي فصل لاحوال بعض الافعال افعال المدح والذم
اي الافعال المشهورة عند النحاة بهذه اللقب افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حمدته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها اي من الافعال المدح والذم نعم وهو لانشاء المدح وبئس وهو لانشاء الذم وساء وهو بمعنى بئس لانشاء الذم وكل منها اي
هذه الثلاثة يرفع فاعلا حالكون ذلك الفاعل معرفا باللام اي يكون معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها اي بكونه مضافا

المعرف باللام اما بلا واسطة كصاحب القوم او بواسطة كغلام صاحب القوم او يرفع ضميرا مستترا في ذلك الفعل مفسرا بتمييز
ليفسر تمييز الفاعل المستتر ثم بعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او بالذم حال كون ذلك المخصوص مطابقا للفاعل في
الافراد والتثنية والتذكير والتانيث ويجعل المخصوص مرفوعا لكونه اما مبتدأ مقدم الخبر اي يكون الجملة التي قبله خبرا او لكونه
خبرا لمحذوف المبتدأ اي يكون مبتدأ محذوفا نحو نعم الرجل زيد مثال كنعم وفاعله المعرف باللام وزيد مخصوص بالمدح ويجوز ان يكون
خبرا لمبتدأ محذوف اي هو زيد وبئس غلام الرجل المذات مثال لبئس وفاعله المضاف المعرف باللام وزيد مخصوص
بالذم موافق للفاعل في الجنسية ويجوز فيها الوجهان المذكوران ونعم رجلا زيد مثال الثاني وفاعله هو الرجل مضمر مفسر برجل وزيد
مخصوص بالمدح موافق لفاعله ويجوز فيه الاحتمالان السابقان ومنها اي من الافعال المدح والذم حب في حبذا واما الا
زيادة كلمة ذا والثانية زيادتها ومعناها اي حب احب كنعم وشرط لفاعل فسرا في المدح والذم والفاعل منهما ذا الذي للاشارة
مطلقا اي سواء كان المخصوص الذي بعده مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وبعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح والذم و
ذلك الا ان ثانى قبله اي قبل المخصوص او بعده اي بعد المخصوص تمييز او حال على وفقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا الزيدان مثال الجنس وفاعله ذا والزيدان المخصوص المثنى وحبذا زيد راكبا مثال الحال وقد وقع مخصوصه وهو زيد
قبل الحال الذي هو راكبا وحبذا امرأة هند مثال التمييز او مخصوصه هند وهي مؤنث مع كون فاعله ذا وهو مذكر وقدمت امرأة
وهي تمييز على المخصوص وكذا لا حب في جميع الاحكام فصل لبيان احوال النوع من الافعال افعال التعجب وانما ثني وقال افعال
التعجب لانه فعلان وضعا لانشاء التعجب ولا ينبغي تنبيه ولا شك عشرة اي صاحبه العشرة وهكذا هذا الى اجاد الرجل

لان المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب ولا يتصرف فيهما ومستعمل في الاغلب اكثر وهما اي فعلا التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي لنفسه تركيب ما افعله وثانيهما صيغة الفعل الذي لنفسه تركيب افعل به بشرط ان يكون في تركيب الركنين ولا يبنيان اي
فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي كلام مما ... للتاكيد ... فعل التعجب ...
الا ما ... اسم التفضيل ... الفاعل ... اسم الفعل فيه ...
كما ... ولا يتصرف فيهما ... فعلا التعجب ... والمجهول والتانيث وما في الافعال
بمثاله ... كما قال سيبويه ما ابتدأ اي ما بعده ... خبر اي خبر ما احسن زيدا ...
كلا ما ... الذي كما قال الاخفش وما بعده اي ما بعد ... والخبر محذوف تقدير الكلام الذي
احسن زيدا شيء عظيم خلافا ... سيبويه والاخفش ... وما بعد ... سيبويه والاخفش وهي اي الباء ... زائدة
اذا ... التعجب ... احسن ... بزيد ... الفاعل ...
... احسن زيد ... الاخفش ... احسن ... اي الباء للتعدية اي
يجعل ... متعديا ... احسن ... التعدية ... فاعلا ... احسن زيد
احسن زيدا ... فصل ... احوال بعض الافعال افعال القلوب وافعال
بها لانها ... الافعال القلوب ... افعال الشك واليقين ... الظن وبعضها لليقين ... الشك
... افعال تدخل على الجملة الاسمية التي ... البيان ... انها ... ذلك

او يقين فانك اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما تشاء بهذه الجملة خبر اخبرت بها عن قيام زيد هو العلم واذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك البواقى وتنصب اى الافعال القلوب
المبتداء والخبر لكونهما مفعولين لها ومن خصائص افعال القلوب انه لا يجوز حذف احدهما اى احد المفعولين وحده وان جاز
حذفهما معا كقوله تعالى ويوم يقولون نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم لان المفعولين معا اسم واحد لان مفعولهما معا
هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما لزم حذف بعض اجزاء الكلمة ومنها اى الافعال القلوب وجدت والفى ودريت للتحقيق الخبر
فقط نحو انهم الفوا اباءهم ضالين اى تحققوا ان اباءهم كانوا ضالين وحسبت وزعمت ومن هذه الافعال ظننت اى الحزر وحده ولا يجيء
للتحقيق نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى ظن الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلمت ورأيت ويجيء للامرين للتحقيق تارة وللظن
اخرى والغالب الكثير الوقوع فى علمت ورأيت التحقيق وللظن نحو انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى انهم يظنونه بعيدا ونتيقنه
قريبا وظن وخال وحسب وهذه الافعال الثلث تجيء لهما اى للتحقيق والظن والغالب فيها اى فى هذه الافعال الظن كما ان الغالب فى
الفعلين السابقين التحقيق نحو حسبت زيدا قائما اى ظننته اياه وانما مثل لكل قسم من الاقسام الاربعة واحدا لا ازيد لئلا يطول الكلام من
غير طائل اذ معرفة الحقائق لا يكون بكثرة الامثلة والشواهد ومثل للاخير فى كل منها ليكون المثال فى جنب الممثل له قريبا له ويجيء تفصيل
بقى مسئلة فاحفظها واذا توسطت اى الافعال القلوب بين المبتداء والخبر اللذين كانا مفعولين لها او لم توسطت او تأخرت
اى افعال القلوب عن المبتداء والخبر اللذين كانا مفعولين فى الاصل جاز ابطال عملها اى عمل افعال القلوب لفظا اى لا يكونان بحسب اللفظ
منصوبين ومحلا اى لا يكونان منصوبين فى التقدير ايضا لكونهما مفعوليها اى يقطع تعلق المفعولين فى اللفظ والتقدير ويصيران

ويصيران مرفوعين لكونهما مبتدا وخبرا لانه لما كان فى الاصل مبتدا وخبرا ابقيا فى التغيير فيرجع الى حالهما الاصلى وان جاز اعمالها
فيهما ايضا بالمفعولية لكونهما افعالا اوتى تعمل مع التقدم والتوسط والتأخر ويسمى هذا الابطال الغاء لكونها ملغاة عن العمل فيصير
هذه الافعال حينئذ فى معنى الظرف نحو زيد علمت قائم برفع زيد قائم فى صورة التوسط ومعناه زيد قائم فى علمى وزيد قائم علمت
برفع زيد قائم فى صورة التأخير ومعناه ايضا زيد قائم فى علمى واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام اى يكون المفعول فيه الا
الاستفهام الحرفى نحو ايهم علمت زيدا سواء كان اسم الاستفهام او حرفه او دخلت على النفى اى حرف النفى او دخلت على اللام
التاكيد او دخلت على القسم وجب ابطال عملها اى عمل افعال القلوب لفظا اى يجب اللفظ فقط اى يكونان بحسب اللفظ مرفوعين
بالابتداء ايضا لكنهما بحسب المعنى والتقدير منصوبان بالمفعولية ويسمى هذا الابطال التعليق لان التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة
اى مفقودة الزوج فيكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا مع عدم الزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج وهذه
الافعال توجب ان يكون فى صدر الكلام كما ان فى هذه الاشياء توجب ان يكون فى صدر الكلام فمن حيث اللفظ روعيت هذه
الاشياء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال فيكون معلقة بين ان يكون عاملة وغير عاملة فالفرق بين التعليق والالغاء من
وجوه الاول ان ابطال عمل افعال القلوب بالالغاء يكون جائزا لا واجبا بخلاف ابطال عملها بالتعليق فانه واجب لا جائز
والثانى ان ابطال عمل افعال القلوب بالالغاء بحسب اللفظ والمعنى وبالتعليق بحسب اللفظ فقط نحو لنعلم اى الحزبين احصى فان
الاسم الاستفهام وكذا علمت ما زيد قائم وعلمت لزيد قائم مثال اللام التاكيد وفى القسم نحو علمت والله زيد قائم فان مفعوليها
وان كان بحسب الظاهر مرفوعان لكونهما مبتداء وخبرا لكنهما بحسب المعنى يكونان مفعولين بعد التعليق كما كانا قبله وكذا يجب الابطال

علمها اذا وقعت تلك الافعال بين فعل وفاعل نحو علمت زيدا او بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكريم علمت زيد او بين معمولي ان نحو ان
زيدا علمت قائم او بين موصوف وصفته نحو مررت برجل علمت تقيم زيد او بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وعلمت عمرو وخاتمة لما لقيه
الثالثة اذا تنازع عاملان اعم من ان يكونا فعلين او شبهين بالفعل وخص العاملين بالذكر اقتصارا على اول مراتب التنازع اذ التنازع
يجري في العاملين والاكثر ظاهرا اي اسما ظاهرا او فعلا بعدهما اي بعد العاملين والمتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول العامل الاول
اذ الاول متنحية قبل التكلم بالثاني ومعنى التنازع ان العاملين متوجهان الى الاسم الظاهر بحسب المعنى بحيث يصح ان يكون مرتبة وقوعه لكنه
الموضع معمولا لهما على البدلية ولا يتصور التنازع في الضمير المتصل لان الضمير المتصل بالعامل الاخير لا يصح ان يكون معمولا للعامل الاول ولما
ضمير المنفصل فانه وان جاز ان يكون معمولا لهما لكنه يحمل على الضمير المتصل واذا علمت هذا فاعلم ان التنازع العاملين في الاسم الظاهر قد يكون
بالفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعله نحو ضربني واكرمني زيد او بالمفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له نحو ضربت واكرمت زيدا او بالفاعلية والمفعولية بان يقتضي الاول ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له والثاني يقتضي ان يكون مفعولا له
نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فلك اعمال اي من العاملين شئت الاول او الثاني الا ان النحاة البصريين
يختارون للعمل الثاني سواء اقتضى الفاعل او المفعول مع تجويزهم الاول وانما كان ذلك مختار البصريين لقربه اي لقرب العامل الثاني
بمعموله بخلاف ما لو كان الاول عاملا بانه كان بعيدا عنه وعدم اي ولعدم استلزام اعماله اي اعمال الثاني الفصل باجنبي بخلاف
اعمال الاول فانه يلزم يكون العامل الثاني فاصلا بين العامل ومعموله ولعدم استلزام العطف على الجملة قبل تمامها اي قبل تمام الجملة فانه
لو اعمل الاول لزم ان يعطف العامل الثاني عليه قبل اخذ ما يقتضيه والكوفيون يختارون للعمل العامل الاول مع تجويزهم الثاني

الثاني سواء اقتضى الفاعل او المفعول لسبقه اي لسبق العامل الاول فهو احق به وعدم اي ولعدم استلزام اي استلزام اعمال
الاول الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما اذا اعمل الثاني لانه اذا اعمل فيه لزم ان يضمر للاول الفاعل ان طلبه ليرجع الى الاسم
الظاهر وهو متأخر عنه لفظا ورتبة واختار العاملين اعملت انت اضمرت الفاعل في المهمل اي في العامل الذي لا تعمل الا اقتضى
الفاعل حالكون ذلك الضمير موافقا للظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث للظاهر فتقول اذا اعملت الاول ضربني
واكرمني زيد او ضربت واكرماني الزيدان وضربت واكرموني الزيدون وضربت واكرمتني هند او ضربت واكرمتني الهندان وضربت
واكرمتني الهندات واذا اعمل الثاني تقول ضربني واكرمت زيدا او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني
واكرمت هندا او ضرباني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات وكذا لو توافقا في اقتضاء الفاعل فتقول اذا اعملت الاول
ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرماني الزيدان وضربوني واكرموني الزيدون وضربتني واكرمتني هند وضربتني واكرمتني الهندان
وضربنني واكرمتني الهندات وتقول اذا اعملت الثاني ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وضربتني واكرمتني هند وضربتاني واكرمتني الهندان وضربنني واكرمتني الهندات اما لو كان المفعول مقتضى العامل المهمل فيلاحظ
ان المهمل ان كان هو العامل الاول اي الثاني فالمهمل ان كان العامل الاول حذف المفعول لانه لو اضمر لزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وهو غير جائز فتقول ضربت واكرمني زيد وضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدون وضربت واكرمتني هند وضربت واكرمتني الهندان
وضربت واكرمتني الهندات وكذا اذا حذف المفعول لو توافقا في اقتضاء المفعول واعملت الثاني واعملت للاول فتقول ضربت واكرمت
زيدا وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت هندا وضربت واكرمت الهندين وضربت واكرمت الهندات

او كان العمل المقتضي للمفعول العامل الثاني اضمر المفعول فيه موافقا للاسم الظاهر اذ لا يلزم من الاضمار اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
والاصل عدم الحذف فتقول ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وضربني واكرمتها هند و
ضربتني واكرمتهما الهندان وضربتني واكرمتهن الهندات وكذا اضمرت المفعول في الثاني لو توافقا في النصب واعملت الاول واهملت
الثاني فتقول ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وضربت واكرمتها هندا وضربت واكرمتهما
هندين وضربت واكرمتهن الهندات الا ان يمنع مانع من الحذف كما اذا كان العامل الاول فعلا من افعال القلوب وذكر له
مفعول به فانه لا يجوز حذف مفعوله الآخر فاظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا
في منطلقا الثاني فاعمل فيه حسبت واظهر لحسبني اذ من الاضمار كان العاملان من الافعال القلوب المفعول للعامل الثاني مخالفا للاسم
الظاهر المتنازع فيه في الافراد والتثنية فيكون المفعول المذكور فيكون مخالفا للاسم الظاهر المرجع وكلاهما غير جائز فلزم الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا واعمل حسبني واهمل حسبتهما ولم يجز ان يضمر فيه لان مفعوله الاول وهو هما
مثنى فلا بد ان يكون مفعوله الثاني ايضا مثنى ولا يجوز اضماره مثنى لان مرجعه وهو منطلقا مفرد فلا بد ان يظهر اذ الحذف
ايضا غير جائز لما عرفت فاظهر مثنى وهو منطلقين واما قول المصنف ليس منه اي من باب التنازع نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الا
الزيدان منطلقا بالنظر الى منطلقا الا الى الزيدان لانه فيه تنازعا في الاول انهما تنازعا في زيدان على ان يكون فاعل الاول
ومفعول الثاني فاعمل الاول فيه وجعل فاعله واضمر في الثاني وهو هما والثاني تنازعا في منطلقا على ان يكون مفعولهما الا ان الاول
اقتضى المفعول المفرد فجعل منطلقا مفعوله والثاني اقتضى المفعول المثنى فاظهر مفعوله وهو منطلقين فبالحقيقة لا يكون

لا يكون ان تنازعا في منطلقا ولا في منطلقين فلا يكون من باب التنازع نظرا الى منطلقا كما قال بعض المحققين وهو فاضل المحقق رحمه الله
قال الشيخ من تناقض لانه سبق في الكلام التنازع من امتناع اضمار المفعول في العامل الثاني ولزوم اظهاره انما يكون في مثل هذا المثال
ولا يوجد في غيره وهذا صريح في ان هذا المثال ليس من باب التنازع وهذا ليس الا التناقض فلا تغفل الكلام ما تضمن كلمتين من الحد الى الجنس
الى نظيره من السابقة اما هما لفظا السابقة في الحد ... اي جنس الجملة من الكلام الجار والمجرور والجملة قول اي مركب تضمن كلمتين
حقيقة كزيد قائم وحكما نحو ضرب فانه مع انت المستتر فيه كلام بالاسناد اي هذا التضمن يكون بالاسناد اي الكلمتين الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا عند الاكثر لان الجملة اعم من ان يكون الاسناد الذي
فيها مقصودا لذاته كزيد قائم او لا كالجملة التي وقعت خبرا نحو زيد قام ابوه او وصفا نحو جاءني رجل قام ابوه او حالا نحو جاء زيد قام ابوه
وغيره لكن بخلاف الكلام فان المراد من اسناده المقصود بالذات وانما قال عند الاكثر لان بعض النحاة ذهب الى انهما مترادفان
بدءت اي هذه الجملة باسم اي يكون اول جزئها اسما فاسمية اي هذه الجملة المسماة بالجملة الاسمية نحو زيد قائم فانه جملة اسمية لان
اول جزئه زيد وهو اسم ونحو ان تصوموا خير لكم وهو جملة اسمية لان ان تصوموا في قوة صومكم اسم ونحو ان زيدا قائم وهو جملة
اسمية لان جزءه الاول زيد وهو اسم ومثل ثلاثة امثلة الاول ان يكون الجزء الاول اسما صريحا والثاني ان يكون الجزء الاول بحسب
الظاهر فعلا مصدرا بالحرف لكنه بحسب التقدير يكون اسما والثالث ان يكون الجزء الاول اسما لا ابتداء به بحرف فالمستوفي جميع الا
الاقسام الاسمية او جميع هذه الثلاثة يكون جملة اسمية او لا جزء الابتداء بالحرف كما في المثال الثاني والثالث او بدءت الجملة
بفعل اي فعل كان ففعلية اي تسمى تلك الجملة بالجملة الفعلية كقام زيد وهو جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا صريحا وزيدا

وزيدا اضربه وهو جملة فعلية اذ التقدير اضرب زيدا اضربه وحمل قام زيد وهو جملة فعلية وان كان ما يتبادر فيه الحرف الا انها غير
معتبرة كما تقرر ويا عبد الله وهو جملة فعلية لان اصله ادعو عبد الله فحذف ادعو واقيم مقامه يا تخفيفا وان احد من المشركين استجارك
وهو جملة فعلية لان ان الشرطية انما تدخل على الفعل والفعل فيها محذوف والتقدير ان استجارك احد من المشركين استجارك وهي فعلية
الجملة التي لا يكون اولها فعلا ظاهرا او يكون مقدرا بالقول لان المقدر كالمذكور عند النحاة تمم واعلم ان الجملة قد يكون صغرى وقد
يكون كبرى وقد يكون محلا لهما وقد لا يكون صغرى ولا كبرى لانها ثم ان وقعت اي تلك الجملة خبر المبتدا فصغرى لكونها جزء
جملة حقيقة تسمى بالنسبة الى الكل صغرى لو كان خبر المبتدا فيها اي في الجملة الاسمية جملة ايضا فيعلم ان الكل جملة يكون جزؤه ايضا
جملة فكبرى اي هذه الجملة التي يكون جزؤها ايضا جملة تسمى الكبرى لكونها بالنسبة الى جزئها كبرى نحو زيد قائم ابوه فمجموع زيد قائم
ابوه جملة كما كانت قائم ابوه جملة فقائم ابوه صغرى لجزئيتها والجميع وهو زيد قائم ابوه كبرى لكليته والتي يكون محلا لهما اي
جملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين على كونها يعني يكون جزء جملة كما يكون جزؤها جملة كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فان
جملة ابوه غلامه منطلق يكون صغرى لكونها جزء ... وقد لا يكون الجملة التي لا تصلح ان يكون صغرى ولا ان يكون كبرى كقام زيد في الفعلي
لا اسمية كما لا يخفى على الاذكياء ... اجمال اعلم ان الجمل تنقسم الى قسمين قسم يكون لها محل من الاعراب وقسم لا محل لها كذلك فاما
اما الجمل التي لها محل من الاعراب فسبع الاولى الخبرية الثانية الحالية الثالثة المفعول بها الرابعة المضاف اليها الخامسة الواقعة
جوابا لشرط جازم السادسة التابعة لمفرد السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والثاني اي الجمل التي لا محل لها من الاعراب
سبع ايضا الاولى المستانفة وتسمى بها المبتدا ايضا الثانية المعترضة الثالثة التفسيرية الرابعة الصلة الخامسة المجاب

تفصيل

المجاب بها القسم السادسة المجاب بها شرط غير جازم السابعة التابعة لما لا محل لها من الاعراب وستعرف كلها في مقام التفصيل ان شاء الله
تفصيل بعد الاجمال وذكر لها على وفق ترتيب ما ذكرت هناك فقال الاولى من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة
خبر المبتدا او الواقعة خبرا لاحد النواسخ ومحلها في باب المبتدا وان الرفع نحو زيد قائم ابوه وان زيدا ابوه قائم ومحلها الرفع على انه
يكون خبرا لهما وكان محلها النصب وذلك اذا كانت خبر الافعال الناقصة او خبر ما ولا المشبهتين بليس او خبر الافعال المقاربة
ولا بد فيها اي في الجملة التي وقعت خبرا في كل من الاحوال من ضمير مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لان الجملة اذا
كانت مستقلة لا تقتضي الارتباط بالغير فلا بد لها من رابط سواء كان هذا الرابط مذكورا في اللفظ كما ذكر في الامثلة او مقدرا لقيام قرينة
نحو البر الكر بستين درهما اي الكر منه فحذف منه اي بائع البر الكر بستين درهما ... الا في مواضع معدودة فانه لا يحتاج الى الضمير لانه مذكور
في هذه المواضع اما اذا اشتملت اي تلك الجملة على المبتدا مذكورا في الجملة بنفسه او بمعناه الاول كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة فان الجملة
ما هي لكنه جاز لوجود المبتدا وهي الحاقة بنفسها في الجملة التي وقعت خبرا اعني ما الحاقة والثاني قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا وفي القياس اجرهم لكنه وان لم يكن فيه المبتدا وهو الذين موجودا بنفسه في الجملة التي وقعت خبرا لكنه موجود
بمعناه وهو من احسن عملا فكان المبتدا موجودا فيها ولذا اجاز وسمي هذا النوع تعميمه وضع المظهر موضع المضمر او اشتملت على اسم
شامل له اي للمبتدا ولغيره نحو نعم الرجل زيد على قول من جعل زيدا مبتدا وجملة نعم الرجل خبره وقدمت عليه فيكون نعم الرجل ... ولم
يكن ضمير يرجع الى زيد لكنها اشتملت على الرجل وهو شامل لزيد وغيره من العقلاء فكان من الروابط او اشتملت على اشارة اليه اي الى المبتدا نحو حبذا
زيد على قول من جعل زيدا مبتدا وجملة حبذا الفعل مع خبره مقدمة عليه فيكون حبذا ... وان لم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد لكنها اشتملت على ذا وهو

اشارة الى زيد فقط اكتفى ولم يحتج الى الضمير او كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قولي هو الله احد فان كلمة هو مبتدأ وجملة الله احد خبره والا لم
يكن في هذه الجملة ضمير لكن نفس المبتدأ او ضمير الشأن وهذه الجملة مفسرة له ولم يحتج الى الضمير ومثله قولك انما زيد منطلق فان زيد منطلق
خبر مقول او نفسه ولم يحتج الى الضمير يرجع اليه ولذا قالوا ان الخبر في مثل هذه الصورة يكون عين المبتدأ لان المعنى الله احد شأن وقصة وزيد منطلق
مقولي الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الحالية اي الجملة التي وقعت حالا لانها بمنزلة المفرد ولذا لانها على هيئة الفاعل او المفعول
مثلا فمع الا يكون حالا ومع يكون محلها النصب بالمفعولية وشرطها اي شرط الجملة التي وقعت حالا ان لا يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة اجراء الحكم بها عليه ولذا الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولا تكون مصدرة بحرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما في الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا لان الحال الذي يراد هنا والحال الذي يدل عليه لفظ
المضارع وان تباينا حقيقة لكن فرق فلكن مثلا اضرب زيدا غدا راكبا بالمعنى الثاني لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد المضارع
المصدرة في الجملة الفعلية اذا وقعت حالا من علم الاستقبال لئلا يحصل التنافي بين الحال والاستقبال في الظاهر والتلمع بين التناقض بحسب حقيقة
وشكل التزموا اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان ماضيا لانه مع ان حالية بالنظر الى عاملها ولفظ قد يقرب الماضي الى حال التكلم فقط وذلك
لانه كان يستبعد في الظاهر لفظ الماضي والحالية فاذا قالوا جاء زيد العالم الافضل ركب فالحمى بلفظ قد لظاهر الحالية ورضا وجه آخر
نعرفه بعد ذلك ولا بد للجملة التي وقعت حالا لاستقلالها في الافادة من رابطة يربطها بما قبلها فالاسمية اي الجملة الاسمية التي
وقعت حالا اما تربط بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب
وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او يكون الرابط احدهما وحده فبالواو وحدها نحو صلى الله عليه كنت نبيا وآدم

والادم بين الماء والطين وبالضمير وحده نحو كلمته فوه الى في والجملة الفعلية التي وقعت حالا ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت
اي لا يكون قد داخلا عليه فبالضمير وحده ولم يجز دخول الواو لانه مشابه لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع
ففيه ضمير يرجع الى زيد من غير دخول الواو عليه او كان المضارع الذي في صدر الجملة الفعلية الحالية مثبتا اي مع قد فمع الواو او الحكم
الضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون وقد تعلمون حال من ضمير الجمع في تؤذونني والرابط الضمير مع الواو والا اي وان لم يكن
الجملة التي وقعت حالا الاسمية ولا الفعلية المبدوءة بمضارع مثبت مع قد وبدونها بل كانت من الجمل الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي
او الماضي المثبت او المنفي فكالاسمية اي فكالجملة الاسمية في جواز الواو والضمير معا والواو فقط والضمير فقط والاحتمالات تسع نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه وجاءني زيد قد خرج عمرو وجاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد وما خرج عمرو ولا يخفى ما في المثبت لان المثبت في هذا
وقع في صدر الجملة الحالية من دخول لفظ قد ولو تقديرا نحو جاءني زيد وقد ركب غلامه انما وجب دخول قد لان الماضي اذا وقع حالا
فيقتضي بالنسبة الى زمان العامل كما ان المضارع اذا وقع حالا فاستقباله بالنسبة اليه ولا ينافي الحال من ان يكون زمانه قريبا الى زمان
العامل وقرب اليه فلزم دخول قد في الماضي ليقرب زمانه الى زمان العامل نحو زاد ان كان لفظ قد يقربه الى زمان التكلم لغة ثم لا يلزم منه بالنسبة
الى زمان العامل كما لزم في المضارع الذي يحتمل الحال والاستقبال اذا وقع حالا ان لا يدخل علم الاستقبال لئلا يلزم استقباله بالنسبة
الى زمان العامل اكثر مما يرد على لفظ المحتمل الحال والاستقبال التي يعني الاستقبال فيه ولو وادعاه ولو لم يكن قد في اللفظ وجب اعتباره
تقديرا نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وانما يشترط وجوب قد في الماضي المثبت لاستمرار النفي بلا قاطع فيستمل
زمان العامل ايضا الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الواقعة مفعولا بها وتكون منصوبة المحل بالمفعولية وتقع اي تلك

الجملة التي وقعت مفعولا محكية بالقول اي محكية بصورة القول الذي وقع ذكره بغير تغيير نحو قال اني عبد الله اي قال هذا القول فجملة اني عبد الله
محكية بقال ووقعت مفعولا لقال وتقع ايضا مفعولا ثانيا لباب ظن اي افعال القلوب نحو ظننت زيدا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في محل النصب
لكونه مفعولا ثانيا لظننت وتقع ايضا مفعولا ثالثا لباب اعلم والمراد بباب اعلم الافعال التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري نحو
اعلمت زيدا عمرا ابوه خير الناس فجملة ابوه خير الناس منصوبة المحل لكونه مفعولا ثالثا لاعلم وانما اختص هذا بالمفعول الثاني لباب ظن
والثالث لباب اعلم لانهما خبر في الاصل خبر المبتدا او حكما يجوز ان يكون خبر المبتدا او جملة فكذا يجوز فيما هو بمنزلته بخلاف الاول والثاني فانهما
ما لم يكن بمنزلة الخبر لم يجز ان يكون جملة وتقع موقع المفعول ايضا حال كونها معلقا عنها العامل اي يكون عمل عاملها باطلا في اللفظ و
وبقي تعلق المعنوية لبقاء التعلق المعنوية نحو لنعلم اي الحزبين احصى فان التعليق اي منع الاستفهام عن عمله لنعلم وابطل عمله بحسب اللفظ
لكن بحسب المعنى يكون جملة اي الحزبين احصى في محل النصب لكونه مفعولا لنعلم فهو مانع بمعنى ضبط الامر التفضيل كما قال في الكشاف اي ايهم
ضبط امدا الاثار كما قال في الكشاف ضبط امدا الاولى فان اصحاب الكهف فيه وقد ذهب اي الجمل عن الفاعل الكوفي في الفاعل ونعلم
الجملة فيكون مرفوعة المحل بالفاعلية وتخص ذلك اي يكون الجملة موقع الفاعل بباب التعليق اي بالافعال المتعدية
من غيرها نحو يقال زيد علم فزيد علم في محل الرفع لوقوعه موقع الفاعل **الرابعة** من الجمل التي لها محل من الاعراب المضاف اليها اي جميع
من ان يكون اسمية او فعلية ويكون محلها مجرورا بالاضافة وتقع اي تلك الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان كلها نحو قوله تعالى هذا
على ولادة فجملة يوم ولدت من الفعل والفاعل في محل الجر لكونه المضاف اليه اليوم وبعد ظروف الزمان اذ وكذا اذا نحو اذ انتم قليل
قليل جملة اسمية من مبتدأ وخبر مجرورة لكونها مضافا اليها لاذ وهو اسم من ظروف الزمان وتتعين اضافة الفعلية وتارة الاسمية

الاسمية وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث ايضا وهي من ظروف المكان ولا يضاف اليه الجمل اسمية كانت او فعلية من بين ظروف
المكان سواها اي سوى حيث بخلاف ظروف الزمان فان كلها يجوز ان تضاف الى الجمل كما مر والاكثر اضافتها اي اضافة حيث
الى الفعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وقد يضاف الى الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس وقد جاءت مضافة الى المفرد ايضا نحو اما ترى
حيث سهيل طالعا **الخامسة** من الجمل التي لها محل من الاعراب الواقعة جوابا او جزاء لشرط جازم واحترز عن الواقعة جوابا لشرط
غير جازم لان الكلمات الشرطية الجازمة انما هي الكلمات التي ذكرها ابن هشام في الجازم وغيرها من الكلمات الشرطية لا يكون
جازما فالجملة التي وقعت جوابا لها لم تقع في محل الاعراب كما ياتي والتي تقع جوابا لشرط جازم يكون في محل الاعراب حال كون تلك
الجملة مقرونة بالفاء وفعلت الجزاء المقرونة بالفاء او اذا الفجائية اي مقرونة باذا التي للمفاجاة وهي تدخل على الاسمية
فقط عوض الفاء وانما اشترط اقترانها بالفاء او اذا الفجائية لانهما لو لم يصح جعله مدخل الشرط فلا يكون الشرط مؤثرا فيه
بحسب اللفظ والشرط جازم في محل الشرط فلا بد من جزاء يعمل فيه في محل تلك الجملة فمحلها اي محل تلك الجملة الجزم لكونه
جوابا للشرط نحو من يضلل الله فلا هادي له فجملة لا هادي له لما كانت مدخولة الفاء لم يعمل فيه كلمة من الشرطية العاملة في يضلل
الظاهر بل يكون مجزومة المحل وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون فجملة هم يقنطون لما كانت اذا داخلة
عليها لم يصح ان يعمل فيه ان بحسب اللفظ بل يكون مجزومة المحل واما اذا لم يكن مقرونة بالفاء واذا الفجائية فلم تقم من اقتران الجزاء
بالفاء واذا او فعل الشرط والجزاء اي يكون ان ماضيين فالجزم فيه اي في كل من هذه المواضع للفعل لا للجملة لان الفعل وحده يصلح ان
يكون جوابا للشرط فلا يحتاج الى الجملة سواء كان الجزم بحسب الظاهر للفعل كالمثال الاول او بحسب المحل كالمثال الثاني **السادسة**

من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لمفرد لا لجملة ومحلها اي محل تلك الجملة التي تابعة لمفرد بحسبه اي بحسب المفرد
فان كان المفرد مرفوعا فالجملة تابعة في محل الرفع وان كان منصوبا كانت في محل النصب وان كان مجرورا كانت في محل الجر
نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فيه في محل النصب لكونها صفة ليوما ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن
فجملة يقبضن في محل النصب لكونها معطوفا على صافات السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لا لمفرد لها محل
اي لتلك الجملة التابعة ومحلها بحسبها اي بحسب الجملة المتبوعة فمحل الجملة ان كان مرفوعا فمحل التابعة ايضا مرفوع وان كان منصوبا
فمنصوب وان كان مجرورا فجر وذلك نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه بالعطف اي بعطف قعد على الصغرى اي على الجملة الصغرى وهو قام
واحترز به عن العطف على الكبرى وهو جملة زيد قام ابوه فانه لا محل لها لو كانت معطوفة على الكبرى لم يكن لها محل من الاعراب
كالمعطوف عليها وتقع اي الجملة التي تتبع لجملة لها محل من الاعراب بدلا كما تقع معطوفة بشرط كونها اي كون الجملة التابعة اوفى
اوفى وابين من المتبوعة بتادية المراد اي الذي بين التابع نحو قوله اي قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فجملة ارحل في محل النصب
لكونها بدلا عن جملة ارحل لكونها اوفى وابين من ارحل بالدلالة على المعنى المراد وهو مفارقة اياه وبعده تفصيل آخر لاحكام الجملة
التي ليس لها محل من الاعراب الاولى الجملة المستأنفة وهي اي الجملة المستأنفة اما المفتتح بها اي يكون مبتدأ بها الكلام نحو ان
بسبق جملة لها شيئ لربطه به كقولك مبتدأ ابا زيد قائم او المنقطعة عما قبلها اي عن ما قبل تلك الجملة بان يكون قبلها شيئ لكنها لا تكون
مرتبطة به نحو قوله تعالى فلا يحزنك يا محمد قولهم اي قول الكفار والمنافقين في شأنك من التكذيب والتهديد والابطال وامر كونك
ما يكلمون في حقك ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا استيناف بمعنى التعليل وكانه قيل مالي لا احزن فقيل ان العزة

لله جميعا اي الغلبة والقهر في ملكة الله جميعا لا يملك احد شيئا منهما لا هم ولا غيرهم فهو يغلبهم وينصرك عليهم وكذا اي وكذلك
الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره اي بسبب الغاء العامل لتأخره عن المعمول كما في افعال القلوب نحو زيد قائم ظننت فجملة
ظننت لا محل لها لانها لم يكن عاملة لتأخرها فيكون كالمنقطعة عما قبلها فلا يكون لها محل من الاعراب واما الجملة العامل الملغى لتوسطه
اي توسط العامل بين معموليه كما في افعال القلوب ايضا نحو زيد ظننت عالم فجملة معترضة اي وان كانت تلك الجملة ايضا تعرف وتعد في
محل الاعراب لكنها لا تسمى بالمنقطعة بل تسمى بالمعترضة الثانية من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب المعترضة وهي اي الجملة المعترضة
المتوسطة اي الجملة التي توسطت بين شيئين لاصطلاح الكلام من حيث انها اي تمام الشيئين علامة توسط اجنبي بينهما اي بين
شيئين وتقع اي الجملة المعترضة غالبا اي في الاكثر الاوقات بين الفعل ومعموله اي معمول ذلك الفعل نحو ضرب والامير قائم زيدا و
بين المبتدأ وخبره نحو زيد والامير قائم ضرب عمرا وبين الموصول والصلة اي صلة الموصول نحو الذي وزيد قائم اكرمني ظله ونعم
وبين القسم وجوابه اي جواب القسم نحو والله ان تعلم لا افعل كذا وبين الموصوف والصفة اي صفة الموصوف نحو جاء الرجل وعمرو كريم
الظريف فتجمع هذه الصور الجملة معترضة لا محل لها من الاعراب الثالثة من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب المفسرة وهي اي
الجملة المفسرة الفضلة الكاشفة لما اي لشيء يليه اي يلي الجملة لا لكل الشيء يعني هذه الجملة مبينة ومفسرة لشيء يكون قبلها نحو قوله تعالى
مثل عيسى عند الله كمثل آدم اي شأن عيسى وحالة الغريبة كشأن آدم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما اي لشبه عيسى بآدم اي خلق
آدم من تراب ولم يكن له اب ولا ام فكذلك حال عيسى والاصح انه اي الشأن ان لا محل لها اي للجملة المفسرة من الاعراب وقيل هي
اي تلك الجملة المفسرة بحسب ما اي الذي فسره في الاعراب فان كان المفسر مرفوع المحل وان كان منصوبا فمنصوب المحل وان كان مجرورا

فمجرور المحل الرابعة من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب صلة الموصول وقد مر ذكر الموصول ويشترط كونها اي كون الصلة للموصول خبرية
لا انشائية معلومة للمخاطب لانها معرفة للموصول فلا بد ان تكون معلومة مشتملة على ضمير لانها جملة وهي مستقلة بنفسها ان لا ترتبط
على شيء من غير رابط فاذا وقعت صلة فلا بد ان يكون فيها ضمير يربطها بالموصول مطابقا وكذلك الضمير للموصول في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث نحو الذي يأتيني واللذان يأتياني والذين يأتونني والتي تأتيني واللتان تأتياني واللواتي
تأتينني الخامسة من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب الجواب بها اي بتلك الجملة القسم اي يكون الجملة جوابا للقسم نحو قوله تعالى يس
والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين فان قوله انك لمن المرسلين جوابا لقوله والقرآن الحكيم ولا محل لها من الاعراب ومتى اجتمع في
الكلام شرط وقسم لم يؤت بجواب لكل منهما على انفراده بل اكتفي بجواب المتقدم منهما اي من الشرط والقسم لتقدمه واذا كان المتقدم
القسم ثم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا او معنى والجواب جواب للقسم لفظا والا كان جوابا للقسم بحسب المعنى نحو والله ان
يأتني احد لم يأتني لاكرمنك فان جملة لاكرمنك جواب للقسم لا للشرط وانما وجب ان يكون الشرط ماضيا لئلا يعمل فيه حرف الشرط
ليطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لانه جواب للقسم لا للشرط واذا كان المتقدم الشرط فالجواب له لا للقسم نحو ان تأتني
والله اكرمك فقوله اكرمك جواب الشرط والشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم الا اذا تقدمهما اي تقدم الشرط والقسم ما اي شيء يفتقر
الى خبر كالمبتدأ مثلا فيكون الجواب للشرط فقط مطلقا اي سواء كان الشرط متقدما على القسم او متأخرا عنه ولا يعتبر المتقدم نحو انا
ان تأتني والله اكرمك لعدم افتقاره ان تأتني اكرمك فجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل مجموع المبتداء والخبر سادا مسد جواب القسم السادسة
من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب الجواب بها اي بتلك الجملة شرط غير جازم فاذا كانت جوابا للشرط لم يكن لها محل من ا

من الاعراب لعدم كون حرف الشرط عاملا نحو اذا جئتني اكرمتك فجملة اكرمتك كانت جوابا لشرط غير عامل وهو اذا لم تقع في محل الاعراب
وفي حكمها اي في حكم الجواب بها لشرط غير جازم في عدم وقوعها في محل الاعراب الجواب بها اي بتلك الجملة شرط جازم ولكن لم تقترن تلك
الجملة بالفاء ولا باذا والا لانها اذا اقترنت باحدهما تكون في محل الجزم كما مر نحو ان تقم اقم فجملة اقم مع فاعله يكون جملة غير واقعة في محل
الاعراب وكان الفعل وحده مجزوما بان الشرطية لان الفعل يقبل الجزم فلا يحتاج الى الجملة لتقع جزاء الشرط السابعة من الجمل التي ليس لها
محل من الاعراب التابعة لما اي لشيء لا محل له اي لا ملك للشيء يعني اذا كانت الجملة تابعة لجملة لا يكون للجملة المتبوعة محل من الاعراب
فلا يكون للتابعة ايضا محل من الاعراب نحو جاء زيد فاكرمته فجملة اكرمته معطوفة على جملة جاء زيد وهي لكونها مبتداء لا تكون في محل
الاعراب فكذا المعطوفة عليها غير واقعة في محل الاعراب نحو جاء الذي زارني واكرمته فجملة اكرمته معطوفة على جملة زارني لكونها صلة الموصول
غير واقعة في محل الاعراب فكذا المعطوفة عليها غير واقعة في محلها لكون عدم وقوع جملة اكرمته في محل الاعراب انما يكون اذا لم يجعل الواو
في اكرمته للحال بتقدير قد فانه اذا كان للحال يكون جملة اكرمته منصوبة المحل بالحالية وانما قيد بتقدير قد لان الفعل الماضي اذا لم يكن مع
قد لا لفظا ولا تقديرا لم يصلح للحالية خاتمة للحديقة الرابعة وتلوها الى تمام الحديقة الخامسة بعناية الله الكامل في احكام الجار
والمجرور والظرف وانما اوردهما في بحث واحد لاشتراكهما في الاحكام حتى قال بعضهم ان الجار والمجرور ظرف اصطلاحا اذا وقع
احدهما اي احد الجار والمجرور والظرف بعد معرفة محضة اي لا تحتمل التنكير فحال لعدم احتمال غير الحالية نحو ضربت زيدا في الدار او عندك
اي حال كونه في الدار او عندك او وقع احدهما بعد النكرة المحضة التي لا تخصيص فيها فصفة لان الحال اذا كان في حالها نكرة محضة لم
تقع بعدها فاذا لم يصلح للحال فيحمل على الوصف نحو رأيت رجلا في الدار او امامك او موصوفا باحدهما او تقع بعد النكرة غير المحضة

الا كانت مخصصة نحو اى كل واحد من الجار والمجرور والظرف اما اى للحال او الصفة لما يجي تحقيقهما في هذا الموضع نحو رايت غلام رجل
في الدار ومالك اى ما لكونه في الدار او امامك او موصوفا باحدهما والا بمعنى تعلقهما اى تعلق الجار والمجرور والظرف
بالفعل نحو مررت به او بما يشبهه فيه اى في ذلك الشبه راكبه اى كراكبة الفعل كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لان الجار والمجرور
منصوب المحل لانه مفعول به والظرف منصوب على انه مفعول فيه وهما يحتاجان الى العامل وعاملهما اما فعل او شبهه والمتعلق قد يكون
ليس ظرفا لغوا وقد يكلف ويسمى ظرفا مستقرا او المحذوف قد يكون جائزا وقد يكون واجبا اذا علم موضع الوجوب علم ان غير موضع
الجواز او انه ليس موضع الوجوب فقوله يجب حذف المتعلق العامل في الجار والمجرور والظرف اذا كان احدهما اى الجار
والمجرور والظرف صفة نحو رايت رجلا في الكتابة او امامك او صلة نحو جاء الذي في الكتابة او امامك او خبرا نحو زيد
في الكتابة او امامك او حالا نحو رايت زيدا في الكتابة او امامك فمتعلقهما في هذه الصور محذوف وجوبا ولم يجي استعماله عند
الجمهور لسد الجار والمجرور والظرف مسد المتعلق وقيام القرينة على تعيين المتعلق لان المتعلق حين حذف وجوبا يجب ان يكون
من الافعال العامة مثل الكون والثبوت والحصول والوجود واما اذا كان المتعلق من الافعال الخاصة فلا يحذف لعدم قيام
القرينة على تعيين المتعلق واذا كان اى كل واحد من الجار والمجرور والظرف كذلك اى يكون صفة او صلة او خبرا او حالا
تشابها بالفعل لكونه ما سند الى الفعل او اعتمد اى كل واحد من الجار والمجرور والظرف على نفي او استفهام لكون النفي والاستفهام
الاولى بالفعل فحسب ضعفهما عليه ما تشابها بالفعل نحو جاز ان يرفع كل واحد من الجار والمجرور والظرف الفاعل وان جاز ان يكون
خبر المبتدا نحو جاء رجل في الدار او امامك ابوه فابوه مرفوع بالفاعلية للجار والمجرور والظرف اللذين كانا صفة لرجل

رجل وكذا نحو جاء الذي في الدار او امامك ابوه فابوه فاعل الجار والمجرور او الظرف وهما صلة الذي وزيد في الدار
او امامك ابوه قائم فابوه فاعلهما وهما خبر المبتدا وهما حال الذي زيد في الدار او امامك ابوه قائم فابوه فاعلهما وهما حال
وما في الدار احد وافي الله او امام قدرت شك فشك فاعل الجار والمجرور او الظرف لاعتمادهما على النفي وازيد في الدار
او امامك قائم مقام فاعل الجار والمجرور او الظرف لاعتمادهما على الاستفهام وفي كل هذه الصور يجوز ان يكون الاسم مبتدا او
والجار والمجرور او الظرف خبرا مقدما عليه واما اذا لم يكن من هذه الاشياء الاربعة المذكورة ولم يعتمد على احد الشيئين المذكورين
فلا يعمل العمل لعدم مشابهتهما بالفعل ويكون الخبر مقدما على المبتدا نحو في الدار او امامك رجل **الحديقة الخامسة** التي تم بها
الكلام في بيان المفردات في بيان اسمائها الهمزة ترد لمعان اربعة الاول انها تستعمل لنداء القريب والمتوسط دون البعيد
واعلم ان المصنف رحمه الله قد ذكر في بحث المنادى ان يا وايا وهيا واي ووا للبعيد والهمزة واي للقريب والبعيد ولم يذكر شيئا
للمتوسط فلا بد من التاويل اما في البعيد او في القريب فان ادخل البعيد في القريب كما اولناه هنا كان يدخل المتوسط
في البعيد فقوله هنا الهمزة للقريب ينافي لقوله هنا ان الهمزة لنداء القريب والمتوسط وان ادخل القريب في البعيد
يدخل المتوسط في القريب وهو ينافي لقوله ان اي للبعيد لانه للمتوسط لا للبعيد والثاني كونها للمقارنة لانها تراد في
اول المضارع اذا كان المتكلم وحده والثالث انها تجي للتسوية بين الشيئين او الاشياء وهي اى الهمزة التي للتسوية
الداخلة على جملة في محل المصدر نحو تجي بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فهمزة اانذرتهم للتسوية
والجملة التي بعدها بمعنى الانذار لكونه فاعلا لقوله سواء فالتقدير ان الذين كفروا سواء عليهم انذارك وعدمه

ان يكون مبتدأ وسواء خبر مقدما عليه فالتقدير سواء عليهم انذارك وعدمه والجملة خبر لان في قوله ان الذين كفروا والرابع انها
يجيء للاستفهام اي طلب الفهم من المخاطب فيطلب بها اي بتلك الهمزة التصور اي المجهول التصوري والتصديق اي المجهول
التصديقي نحو ازيد في الدار ام عمرو مثال لما يطلب به المخاطب التصور لان المتكلم يعلم وجود شخص في الدار وتصديقه لكن لا
يعلم انه اي شخص فيطلب من المخاطب تعيينه تصورا ويعلم انه من يوجد فيها نحو افي الدار زيد ام في السوق مثال لما يطلب به التصديق
لان المتكلم لا يعلم ان يصدق بكون زيد في الدار او بكون زيد في السوق فيطلب من المخاطب ليصدق باحدهما بخلاف
هل فانه لا يطلب بها التصور لاختصاصها اي لاختصاص هل بالتصديق فلا يقال هل في الدار زيد ام في السوق لكن
يقال هل في الدار زيد اي السوق أنْ بالفتح اي بفتح الهمزة والتخفيف اي تخفيف النون ترد اسمية وحرفية [illegible]
فالاسمية هي ضمير المخاطب المنفصل كانت وانتما اي كان التي في انت وانتما فانها ضمير المخاطب ودلالة على جمع انت وانتما و
انتم بعدها اي ما بعده ان فيها حرف خطاب اتفاقا بين النحاة وفي الفرق في انت تمام اتفقوا ودلالته على جميع الكلفة والحرفية
ترد على اربعة انواع الاول انها تكون ناصبة للمضارع وقد تقدمت احكامها والثاني انها تجيء مخففة من المثقلة وقد علمنا
احوالها سابقا فلا يفيد التكرار والثالث انها تكون مفسرة للمفعول المقدر في الجملة السابقة عليها وشرطها اي شرط كون
ان مفسرة التوسط اي توسطها بين جملتين او لفظا اي احد الجملتين بمعنى القول نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فقوله ان
اصنع الفلك تفسير لمفعول اوحينا المقدر اي اوحينا اليه شيئا هو ان اصنع الفلك ومثله قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا
هو قم وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى

لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا واذا كانت الجملة الاولى صريح القول او لم يكن بمعنى القول فلا تكون مفسرة وايضا شرطها
اي شرط كونها مفسرة عدم دخول حرف جار عليها اي على ان فانه اذا دخل عليها الجار لم تكن مفسرة بل مصدرية والرابع انها تستعمل زائدة
في الكلام بمعنى ان الاصل المعنى لا يختل بدونها لا انها لا فائدة في ذكرها اصلا بل قد يقصد بزيادتها تاكيد اصل المعنى وتحسين اللفظ
ونحوه وتقع زيادتها غالبا بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين القسم ولو كلمة لو نحو والله ان لو قمت قمت وانما قال غالبا لانها
قد تزاد مع الكاف ايضا نحو قوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية من جر ظبية إنْ بالكسر اي بكسر الهمزة والتخفيف
اي تخفيف النون ترد على اربعة معان الاول انها تستعمل شرطية وتكون حينئذ للاستقبال وان دخلت على الماضي ويلزم الفصل ان لا لفظا
نحو ان تقوموا وان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك فالتقدير ان استجارك
احد من المشركين استجارك فحذف الاول بقرينة الثاني والثاني انها تكون نافية لزمان الحال غير عاملة وتدخل على الماضي والمضارع و
الاسمية نحو ان قام وان يقوم وان زيد منطلق نحو ان الكافرون الا في غرور اي ليس الكافرون الا في غرور والثالث انها
ترد مخففة من المثقلة وقد مر بيانها نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون لفظة ان ههنا مخففة من المثقلة في قراءة التخفيف
اي تخفيف كلمة لما فانها مخففة في بعض القراءة ومشددة في الاخير فاذا كانت مخففة كان ان ايضا مخففة من المثقلة وكلمة ما
في لما للتاكيد واللام اي اللام في لما انما يكون لاجل ان المخففة لا تفرق بينها وبين النافية لان مثلها وتنوين كل عوض عن
المضاف اليه وجميع فعيل بمعنى مفعول فالمعنى ان كلهم مجموعون لدينا محضرون للحساب يوم القيمة والرابع انها تجيء
زائدة مع ما في الكلام فانها زائدة في نحو ما ان رايت زيدا وان زائدة فاذا قلت ما ان رايت زيدا فالمعنى ما رايت زيدا وقوله

اي ما ضربت ضربت فالمعنى ان ضربت ضربت انّ بالفتح اي بفتح الهمزة والتشديد اي تشديد النون حرف تاكيد تؤكد
لمدخولها كما مرّ في الحروف المشبهة وتؤول اي انّ مع معموليها اي معمولي انّ وهما اسمها وخبرها بالمصدر فيكون من لفظ خبرها
اي خبر انّ مضافا الى اسمها ان كان اي خبر انّ مشتقا وقد مرّ معنى المشتق في اول الكتاب وتؤول انّ مع اسمها وخبرها
بالكون اي بهذا اللفظ مضافا الى خبرها ان كان اي خبر انّ جامدا وقد مرّ تعريفه ايضا نحو بلغني انك منطلق مثال لما كان خبر انّ
فيه مشتقا فتؤول انّ مع الاسم والخبر بالمصدر فيصير الكلام بتقدير بلغني انطلاقك وبلغني ان هذا زيد مثال لما كان الخبر فيه جامدا
فتؤول بالكون فالتقدير بلغني كون هذا زيدا انّ بالكسر اي بكسر الهمزة والتشديد اي تشديد النون ترد على وجهين الاول انها
تكون حرف تاكيد تؤكد الجملة التي دخلت عليها فتنصب الاسم وترفع الخبر كما مرّ بيانها وتنصبهما اي تنصب الاسم والخبر لغة وعلى تلك اللغة
حمل ما وقع في الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقد تنصب انّ ضمير شان مقدر في الكلام لكون اسمها واذا نصب
ضمير شان فالجملة التي بعدها في محل الرفع لكونه خبرها اي خبر انّ وبغير ضمير الشان والثاني انها ترد حرف جواب والتصديق بمعنى
نعم سواء جوابا وتصديقا للخبر كما تقول في جواب لقوله مخبرا قام زيد انّ اي نعم او للدعاء كقول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك انّ وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها او للاستفهام كقول الشاعر اي جاء بعد الاستفهام ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن انّ اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب المبرد اي قال المبرد من ذلك اي من المواضع التي تكون
انّ فيها حرف جواب وتصديق قوله تعالى انّ هذان لساحران اي البحث على ذلك انه لو كان حرف تاكيد لوجب ان يقال هذين
منصوبا بالاسمية ورد قول المبرد بامتناع دخول اللام في خبر المبتدا ودخل خبر انّ فاذا كانت انّ هنا حرف جواب يكون

يكون جملة هذان لساحران مبتدا وخبرا وهو غير جائز للزوم دخول اللام على خبر المبتدا بخلاف ما اذا كانت مؤكدة فانه لا
محذور فيه واما اذا وقع هذان دون لفظ هذين فقد مرّ وجهه فيما تقدم اذ ترد على وجهين الاول انها تستعمل ظرفا للماضي واذا
دخلت على المضارع وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فتدخل اي اذ على الجملتين اي الاسمية
والفعلية لعدم احتياجها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية فتمثيل الاول وذلك اذ قام زيد وقد يضاف اليها اسم زمان اي
اسم يدل على زمان نحو حينئذ ويومئذ فان لفظي حين ويوم قد اضيف الى اذ وبجاء من اسماء الزمان والثاني انها تكون للمفاجات
يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجيه فجاه بالضم والمد اذا لقيه وانت لا تشعر بعد بينما او بينا نحو بينما او بينا انا قائم
اذ جاء عمرو وقد تكون للمفاجات ولا تكون بعد بينما او بينا نحو كنت على وقعا اذ جاء عمرو وهل هي اي اذ في اي حين كانت للمفاجات
ظرف كما كانت ظرفا او لم تكن للمفاجات او حرف على المفاجات خلاف بين النحاة اذا ترد على وجهين الاول انها تكون ظرفا
للمستقبل وان دخلت على الماضي وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين ولما كان في اذا الظرفية معنى
الشرط المقتضي للشرطية والجزاء لانها لترتب مضمون جملة اخرى هي معنى الشرط فتضاف اي اذا الى شرطها اي الشرط اذا
وتنصب اي اذا جوابها اي بجوابها اذا لكونها ظرفية والظرف منصوب بعامل ولا عامل هنا غير جوابها فجوابها عاملها نحو اذا زيد
اكرمك فاذا ظرف مضاف وجاء زيد مضاف اليه ظرف واكرمك جواب اذا وناصب الظرف ولما كان فيها معنى الشرط المناسبة
للفعلية تختص اي اذا الظرفية بالفعلية ولا تضاف الى الاسمية واما قوله تعالى اذا السماء انشقت وان دخلت اذا على الجملة الاسمية
ظاهرا لكنها جملة فعلية حقيقة لانها من باب المضمر عامله فالتقدير فاذا انشقت السماء انشقت فهو مثل وان احد من المشركين استجارك

في كونهما جملتين فعليتين فلم تدخل اذا على الجملة الاسمية والثالث انها ترد للمفاجأة ولا يكون فيها معنى الشرط فتختص بالاسمية
ولا تدخل على الفعلية فرقا بين اذا المفاجأة الخالية عن معنى الشرط وبين اذا الظرفية التي تضمنت معنى الشرط والخلاف فيها
اي في اذا المفاجأة بين النحاة من انها اذا كانت مفاجأة هل هي ظرف او حرف كاختها اي اخت اذا وهي اذ بلا خلاف ام
ترد على معنيين الاول تستعمل للعطف وهي قد تكون متصلة وقد تكون منقطعة كما مر ذكرهما فالمتصلة من ام هي المرتبطة ما بعدها
اي ما بعد ام بما قبلها اي بما قبل ام وتقع اي ام بعد همزة التسوية وقد مر تفسيره كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون او الاستفهام كقوله تعالى ءانتم اضللتم عبادي ام هم ضلوا السبيل والمنقطعة من ام هي كبل في الاضراب عن الاول
والاثبات للثاني كقولك لو رايت قطعة من بعيد التي ارى انها لابل ام شاة فانك لما قلت اولا انها لابل ثم علمت انها
ليست بابل او شككت في هذا ثم شككت في انها شاة ام شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة والثالث انها ترد حرف
تعريف تعرف ما بعدها معرفة وهي اي ام التي تكون حرف تعريف لغة حمير بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء ولا تكون هذه اللغة [illegible]
فلذا لم تشتهر كونها حرف تعريف اما بالفتح اي بفتح الهمزة والتشديد اي تشديد الميم حرف تفصيل يفصل بها المجمل الذي ذكر
قبلك ما جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه واما خالد فاعطيته فلذا اوجب ان يكون
غالبا اي كونها حرف تفصيل في اغلب الاوقات وقد يجيء لغير التفصيل كما اذا وقعت في اوائل الكتب وفيها اي في اما معنى الشرط لكون
ما بعدها مستلزما لحكم من الاحكام كما ان الشرط كذلك للزوم الفاء في جوابها اي لزوم دخول الفاء في جواب الشرط ولما كانت اما للشرط
لزم الفعل ولا فعل بعدها في اللفظ بل حذف اذ اصل اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف يكن من شيء [illegible]

مهما يكن اما وعوض عنها اي بين اما والفاء عن فعلها اي عن فعل اما المحذوف في اللفظ جزء مما اي من شيء يكن في حيزها اي حيز اما
ولكون مثل ذلك الجزء اي فاصلا بين اما والفاء انه لا تنحوا اي حروف الشرط والجزاء سواء كان ذلك الجزء او في الاصل مبتدأ كما في المثال المذكور
فانه يكون مبتدأ في الجملة الجزائية ويكون معمولا لما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة معمول منطلق اذ الاصل مهما
يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فقدم فصل اما والفاء فيه اي فيما وقع عوضا للفعل المحذوف اقوال فان سيبويه يقول ان الفاصل
جزء الجزاء مطلقا اي سواء كان جاز التقديم على الفاء او لا مع قطع النظر عن الفاصل الفصل الابهام آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويقول المبرد ان الفاصل معمول الشرط المحذوف وجزءه مطلقا فالتقدير على مذهبه مهما يكن
زيد منطلق مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق او فان زيدا منطلق ويقول المتأخرون ان كان الفاصل جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء فيكون من ذلك مانع آخر لوجود ان مثلا يكون معمول الشرط وجزاءه وقد لا يفارق اي اما التفصيل ويكون استئنافا كما هو
اي كاما الواقعة في اوائل الكتب نحو اما بعد الذي يقول المصنفون في اوائل كتبهم فانها لا يكون للتفصيل بل يكون استئنافا لانهم لما
فرغوا من امر التسمية والتحميد والصلاة استانفوا الذكر المطلوب ويقولون اما بعد فلا يكون من ذلك اجمال التفصيل اما بالكسر اي
بكسر الهمزة والتشديد اي تشديد الميم حرف عطف على المشهور وانما قال على المشهور لان بعضهم يقولون انها ليست بحرف عطف لانها
لا بد لها ان تكون مكررة والاول منها داخل على شيء ليس معطوف على شيء والثاني منها يكون مقترنة بواو العطف لا تدخل على
العطف فلان اما للعطف لا الاول ولا الثانية بل حرف عطف هي الواو التي تدخل على اما الثانية نحو جاءني اما زيد واما عمرو ومن جعلها
للعطف شبهها باو معنى وهي العطف فكذا اما وفيه نظر لان كونها بمعنى او لا يلزم ان يكون للعطف كما ان المصدرية بمعنى

ان المصدرية ولا تنصب المضارع كما تنصبه ان وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت عليها على ان الاولى تؤذن
على الشك والتخيير او غيرهما والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم تعطف اما مع ما بعدها الثانية
على ما بعد الاولى وفيه لانه يلزم ان يتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه ويعطف بعض العاطف على بعضه ويعطف على الحرف
وكل من هذه الوجوه الثلاثة غير موجود في كلامهم وقال الرضي الحق ان الواو هي العاطفة واما المفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
وترد اي اما المكسورة مثل او للمعاني الاول انها تكون للتفصيل اي يقصد بها المتكلم تفصيل ما يتاتى للمخاطب حتى لا يكون هناك شك ولا ابهام
ولا تخيير نحو قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا فان حاله انا هديناه السبيل لما كان مجملا فصل بقوله اما شاكرا واما كفورا والثاني انها
تجيء للابهام اي يقصد بها المتكلم ان يبهم الامر على المخاطب لا يكون عالما بحقيقته نحو قوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم
واما يتوب عليهم فاما هنا للابهام تجيء بها لانه لا يعلم انهم يعذبون او تقبل توبتهم والثالث من معانيها الشك اي يكون الامر مشتبها
على المتكلم نحو جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم ان الجائي ايهما والرابع من معانيها التخيير اي ليكون المخاطب مخيرا فيما يخاطب
نحو اضرب اما زيدا واما عمرا اي خير المخاطب بان يضرب زيدا او عمرا ولا يكون في احدهما ترجيح والخامس من معانيها الاباحة
اي يكون للمخاطب ان يخاطب بمباحاة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين اي يكون مجالسة كل منهما مباحا للمخاطب ان اختار جاز له
والفرق بين التخيير والاباحة انه لو كان الجمع بين الامرين فضيلة وشرفا للمخاطب في الغالب ففي الاباحة نحو تعلم اما الفقه واما النحو
وجالس اما الحسن واما ابن سيرين فلو تعلمهما معا او جالسهما معا لكان له زيادة فضل وشرف ولو لم يكن الجمع بين الامرين فضيلة وشرفا
يكون للتخيير نحو اضرب اما زيدا واما عمرا فقد تبين صورة الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما ايضا وفي التخيير

وفي التخيير يتعين باحد الفعلين ولا يجوز الجمع مثل انكح هندا او اختها واعلم ان المعاني الثلاثة الاول اعني التفصيل والابهام والشك يكون
في كلام خبري دون امري والمعنيين الاخيرين يكونان في امري دون خبري كما ظهر في الامثلة وكلمة اما لازمة اي يكون قبل المعطوف عليها
اي يجب اما ان يكون كلمة اما قبل المعطوف عليه وبعده كما رايت في الامثلة ولا عكس اي لا يجب الواو اي تدخل الواو على الثانية
غالبا اي في غالب الاوقات كما علمت وانما قال غالبا لانها قد تجيء بغير واو لفظا نحو قوله اما الى الجنة اما الى النار لكنها مقدرة فلا
يلزم خلاف وضعها اي حتى اي بالفتح اي بفتح الهمزة والتشديد اي بتشديد الياء ترد على معنيين الاول انها اسم شرط تجزم ما بعدها نحو قوله تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فكلمة اي تكون للشرط وجزمت تدعوا والثاني انها تكون اسم استفهام يستفهم بها عن المخاطب نحو ايكم جاء
اي ازيد قام ام عمرو والثالث انها تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو مررت برجل اي رجل اي برجل كامل في
الرجولية والرابع انها تقع وصلة في اللام لما لا يدخل حرف النداء على المعرف باللام نحو يا ايها الرجل اذ المقصود من هذه الكلام
نداء الرجل فلما اراد ان يدخل حرف النداء على الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف ففصلوا باي لئلا يلزم المحذور والخامس انها تكون
كما في الموصولات ولا يعرب من الموصولات سواها اي سوى اي اذا لم يحذف صدر صلتها فانه اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم نحو قوله
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فبني قرينا بالضم اي ايهم هو اشد وانما تبنى مع حذفه لشدة شبهها بالحروف
من جهة الاحتياج الى جزء الصلة نحو اكرم ايا اكرمك اي اكرم الذي اكرمك بل حرف عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها وتفيد
اي لفظ بل بعد الاثبات اي بعد كلام الموجب صرف الحكم الذي في الكلام عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه نحو جاءني زيد بل عمرو فمعناه بل جاء عمرو فقد وقع صرف المجيء الذي نسب اولا الى زيد عنه وثبت لعمرو وزيد

في حكم المسكوت عنه بمكانه لم يحكم عليه بشيء من المجيء وعدمه واما بعد النفي والنهي بعدهما خلاف فعند بعض تفيد مع تقرير الحكم الاول المعطوف عليه
واثبات ضده اي ضد الحكم الاول للثاني المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا واضرب بل حكم عدم المجيء والضرب
لزيد كما وقع في الكلام واثبت المجيء والضرب للثاني اي لعمرو فالمعنى ما جاءني زيد بل عمرو جاء ولا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا او تفيد نقل حكمه اي حكم الاول اليه اي الى الثاني عند بعض ويكون المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى المثالين
المذكورين ما جاءني عمرو ولا تضرب عمرا واما زيد فيحتمل ان لا يكون جائيا ولا مضروبا او يكون جائيا ومضروبا حاشا للتنزيه ولكنها في الا
للاستثناء كما ذكر في بحثه ولكنها قد تجر المستثنى نحو جاءني القوم حاشا زيد فتكون حرف جر او تنصب نحو جاءني القوم حاشا زيدا فتكون
فعلا جامدا لا غير متصرف فيها وفاعلها اي فاعل حاشا ضمير مستتر كائن فيها عائد وذلك الضمير الى مصدر مضارع اي مأخوذ مما قبلها
اي مما قبل حاشا فالمعنى جاءني القوم حال كون المجيء مجانب زيدا او كان الضمير عائدا الى اسم فاعل من جنس ما قبلها فالمعنى جاءني
القوم حال كون الجائي جانب زيدا او كان الضمير عائدا الى بعض مفهوم منه اي مما قبلها فالمعنى جاءني القوم حال كون البعض منهم
جانب زيدا والثاني للتنزيه نحو حاشا لله ومعناه مختلف فيه كما قال رجل بي اي حاشا اسم بمعنى براءة فالمعنى براءة الله او
او فعل بمعنى برئت فالمعنى برئت الله او اسم فعل بمعنى اتبرأ فالمعنى اتبرأ الله خلاف بين النحاة ولكل دليل ذكر في المطولات
حتى ترد لاربعة معان الاول منها ان تكون عاطفة بجزء اقوى نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء يكون جزءا اقوى للناس او
اضعف نحو قدم الحاج حتى المشاة فان المشاة جزء ضعيف للحاج واما اذا لم يكن جزءا اصلا او كان جزءا ولكن لا يكون اقوى ولا اضعف فلا
يجوز العطف بها فلا يقال جاءني القوم حتى الحمار ولا جاءني القوم حتى زيد ولكن يجب ان يكون العطف بها لفائدة لا فائدة فيه

يعني يجب ان يعقل اولا موت الناس ثم موت الانبياء وقدوم الركبان ثم المشاة وان كان يجب الخارج بالعكس او يكون الاطعام في
اثناء الامر وتختص اي حتى بالظاهر عند بعض واما عند الاكثر فيجوز ان يدخل بالضمير ايضا نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم
حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك والثاني انها ترد حرف ابتداء فتدخل اي حتى على الجمل نحو قول الشاعر فما زالت القتلى تمج
دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل والثالث انها تستعمل جارة تجر ما بعدها وتختص اي حتى حين الجارة بالظاهر فلا يقال حتاه لتلبس المجرور
بالمنصوب اذا كانت للعطف خلافا للمبرد فانه جوز مستدلا بما وقع في الاشعار والجمهور يحملون الشذوذ والرابع انها تنصب
بعدها اي بعد حتى المضارع بان مقدرة في الكلام كما ذكر في بحث نواصب الافعال لا بها اي لا يكون نصب المضارع بكلمة حتى لانها
لا تكون ناصبة لانها تعمل الجر في الاسماء وعامل الاسماء لا تعمل في الافعال خلافا للكوفيين فانهم يقولون بانها تنصبها مطلقا
الفاء تجيء لخمسة معان الاول ترد رابطة للجواب الممتنع جعله شرطا فقد تقدم ان حرف الشرط يلزم ان يكون داخلا على فعل غير طلب ولا نافية
وغير مصدر بشيء من الحروف فاذا كان الجزاء كذلك يمكن جعله شرطا فلا يحتاج الى رابطة بين الشرط والجزاء لانه بينهما مناسبة لفظية
من حيث صلاحية وقوعه موقعه فاذا لم يكن الجزاء كذلك فلم يصلح ان يقع موقع الشرط فيحتاج الى رابطة تربط الجزاء بالشرط واولى
الاشياء بالرابطة الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناها التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب بالشرط كذلك فالفاء التي تدخل على
الجزاء الذي لا يصلح ان يقع شرطا يكون للربط وحصر المواضع التي لم يصلح ان يقع شرطا في ستة مواضع الاول ان يكون جملة اسمية
نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير والثاني ان يكون جملة فعلية يكون فعلها الانشائية وهي التي تكون فعلها جامدا نحو ان ترن
انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين والثالث ان يكون انشاء طلبا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله الرابع

الا يكون فعلها مانعا الفعل ومعنى يقترنا بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الخامس الا يقترن بحرف استقبال نحو من
يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم السادس الا يقترن بحرف نفي اصلا لكانه لا نحو ان زحزح فما ارتكب والثاني انها تستعمل
لربط شبه الجواب اي في كلام يكون الخبر فيه لان ما الشرط اشبه الجزاء والجواب فتدخل الفاء في الخبر كما تدخل في الجزاء نحو الذي يأتيني
فله درهم فادخل الفاء في الخبر ليعلم الملازمة بين المبتدا والخبر والثالث انها عاطفة كما ذكره في المعطوف بالحرف فتفيد اي
الفاء التعقيب اي يكون المعطوف في عقب المعطوف عليه والترتيب اي يكون الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان حصل
المعطوف اولا ثم المعطوف عليه ولا يخفى انه لو قدم الترتيب لعدم تعقيبه على التعقيب لكان اولى بوجهه اي بمعنى الترتيب الحقيقي او الذكري
فالحقيقي من الترتيب نحو قام زيد فعمرو اي قام اولا زيد ثم قام عمرو والذكري نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال فتقدم النداء
على القول انما هو في الذكر لا في الحقيقة لان النداء هو عين القول فلا يتصور التاخير والتقديم بينهما والرابع انها قد تفيد ترتيب
لا تعقيبا سابقا اي سابق الفاء فتسمى هذه الفاء فاء السببية لكون ما قبلها سببا لما بعدها نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان نزول الماء سبب لخضرة الارض وقد تختص اي الفاء اي حين للسببية باسم النتيجة لكون ما بعدها نتيجة لما قبلها
والتفريع والخامس انها قد تنبئ اي تشعر عن شيء محذوف في الكلام فتسمى اي هذه الفاء فصيحة وقد يعض لان الفصاحة بمعنى
الظهور فهذه الفاء لما كانت مشعرة للمحذوف سميت بها نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب بعصاه الحجر فانفجرت
قد ترد اسقاطا بمعنى الاول انها تستعمل بمعنى حسب نحو قدني درهم اي حسبي درهم وفيه اشعار بانها اذا اضيف الى الياء
جاز فيها ادخال نون الوقاية وعدمه والثاني انها تكون حرف تحقيق اي تدل على تحقق وقوع مدخولها اذا كانت مع الماضي

المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وحرف تحقيق يدل على تحقيق وقوعها او ثبوته اذا كانت مع الماضي نحو قد سمع الله قول التي
تجادلك غالبا اي تكون هي حرف تقليل اذا ادخلت على المضارع وحرف تحقيق اذا ادخلت على الماضي في غالب الاوقات فانه
قد يكون داخلة على المضارع ولا يكون للتقليل نحو قول البارئ قد نرى تقلب وجهك قليل وقد اي كلمة قد تقرب
تقرب الماضي من الحال اذا ادخلت على الماضي تقرب الماضي الى الحال ومن ثم الزمت اي فلذا في الجملة الحالية المصدرة
اي بالماضي بعضها يلزم دخول قد في الجملة الفعلية الماضوية اذا كانت حالا لتقرب زمان الماضي الى الحال لئلا يلزم وقوع الماضي
وفيه بحث مشهور وحاصله ان زمان الحال يلزم ان يكون متحدا الزمان العامل لا الزمان المتكلم الذي هو الزمان الحال
الذي يقابل الاستقبال وكون قد لتقريبه لزمان الماضي الى الزمان الحال لا يحصل اتحاد زمان العامل وزمان الحال وقد اشتهر
لمزيد التحقيق مع التوضيح فيما سبق قط ترد على معنيين الاول انها تستعمل اسم فعل بمعنى انته الذي هو فعل امر من الانتهاء و
كثيرا ما تحلى اي تزين بالفاء اي تدخل الفاء في اولها نحو قام زيد فقط اي قام زيد فانته بعد ذلك تجاوزه والثاني
انها تكون ظرفا لاستغراق الماضي منفيا اي يكون لعموم لاستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وفيها اي
في قط التي للظرف خمس لغات قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وقط بفتح القاف وضم الطاء المخففة
وقط بضم القاف وضم الطاء المشددة وقط بضم القاف وضم الطاء المخففة وقط بفتح القاف وسكون
الطاء كما كانت اسم فعل كذلك ولا تجامع اي قط مستقبلا لحكم الاستغراق فلا يقال ما اراه قط كم تستعمل خبرية
يخبر بها المخاطب واستفهامية يستفهم بها المخاطب وتشتركان اي كم الخبرية والاستفهامية في البناء لانها

لابهامها تحتاج الى التمييز فتشابهان الحرف وكذا اشتركان في الافتقار الى التمييز لابهامهما في المعنى فتحتاجان الى التمييز
لتبيينه وكذا اشتركان في لزوم الصدارة ليعلم في اول الامر ان هذا الكلام من اى نوع منه ويختص كم الخبرية بجر التمييز
سواء كان التمييز مفردا نحو كم رجل عندي او مجموعا نحو كم رجال عندي ولا ينصب التمييز بها الا اذا كان بين كم وبين تمييز
فاصلا نحو كم في الدار رجلا او رجالا ويختص كم الاستفهامية بنصبه اى بنصب التمييز ولزوم افراده اى افراد التمييز
ولا يجيء تمييزها مجرورا ولا مجموعا نحو كم رجلا عندك **كيف** ترد على معنيين الاول شرطية بطلب الشرط والجزاء وتجزم
الفعلين لكونهما شرطها وجزاءها نحو كيف تجلس اجلس عند الكوفيين اى كونها شرطية لتجزم الفعلين انما هو عند الكوفيين
واما عند البصريين فلا يجوز واعلم ان كونها شرطا اذا كانت مع ما نحو كيفما تجلس اجلس واما بدون ما فلا يجوز ان تكون شرطها
والثاني انها تستعمل استفهامية وتقع اى كيف اذا كانت استفهامية خبرا اى يكون مرفوعة المحل لكونه خبر المبتدأ نحو كيف
زيد فزيد مبتدأ وكيف محلها الرفع لكونه خبرا عن زيد مقدمة عليه لتضمن الاستفهام وكيف انت فانت مبتدأ و
كيف خبر مقدم عليه وكذا تقع مفعولا وتكون حينئذ منصوبة المحل في نحو كيف ظننت زيدا فكيف منصوبة المحل لكونه مفعولا
ثانيا لظننت وكذا تقع حالا وتكون حينئذ ايضا منصوبة المحل نحو كيف جاء زيد فكيف منصوبة المحل لكونه حالا عن زيد
لو ترد على اربعة معان الاول انها تستعمل شرطية تقتضي الشرط والجزاء فتقتضي ان لو امتناع شرطها او شرط
لورود معنا لو جئتني لاكرمتك فان المجيء منتف من المخاطب لعدم حصول الاكرام فتقتضي استلزام اى استلزام
الشرط لجزائها اى الجواب لو ان المجيء مستلزم للاكرام ويختص اى لو بالماضي سواء دخلت على الماضي نحو

لو ضربت

الماضي نحو لو ضربت او على المستقبل نحو لو تضرب وكونه لم يدخل على الفعل يجب حذف عليه شيوعا نحو قوله تعالى ولو انتم تملكون فانه
بتأويل لو تملكون انتم والثاني انها تكون بمعنى ان الشرطية فتكون للاستقبال مثلها قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم اى وان اعجبتكم وليست اى لو جازمة خلافا لبعضهم فان بعض النحاة على انها جازمة مطردة ولكنه غير معتد به عند الاكثر
والثالث انها تجعل بمعنى ليت نحو قوله تعالى ولو ان لنا كرة اى ليت لنا كرة والرابع انها تكون مصدرية فاعلم ما بعدها بالمصدر
نحو قوله تعالى يود احدهم لو يعمر وقد مضى في بحث الموصولات ان لو تكون مصدرية **لولا** حرف ترد لاربعة معان الاول انها
لربط امتناع جوابه اى جواب لولا لوجود شرطه اى شرط لولا كما تقول لولا علي لهلك عمر فان هلاك عمر ممتنع لوجود علي
ويختص اى لولا بالاسمية ولا يدخل على الجمل الفعلية ويغلب معها اى مع لولا حذف الخبر كما مر في بحث المبتدأ والخبر ان كان
اى الخبر كونا مطلقا اى كون الخبر من الافعال العامة كالكون والوجود والثبوت والحصول فان هذه الافعال للكون ا
المطلق فواجب حذف الخبر لدلالة لولا عليه كما حذف في المثال المذكور واما اذا كان الخبر من الافعال الخاصة فلا يجوز
حذف الخبر لعدم دلالة لولا على الكون الخاص كما قال الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد فان
الخبر وهو يزري لو حذف لم يكن في الكلام ما يدل عليه والثاني انها تكون للتوبيخ واللوم على ترك الفعل فتختص اى لولا
بالماضي لفظا نحو لولا ضربت زيدا او تقديرا نحو لولا زيدا ضربته فمعنى هذا الكلام وقع التوبيخ واللوم على ترك الضرب اذ
المعنى ان الضرب قد فات منك ولم يكن هنا لك الحض ان العبد منك الضرب فيكون المخاطب معلوما بعدم الضرب والثالث
انها تستعمل للتحضيض اى الحض على الفعل والطلب له فانك اذا قلت لولا تضرب زيدا اردت الحض والترغيب على ضرب

زيدا فكانك قلت اضرب زيدا والرابع انها تكون لبيان العرض على المخاطب ولا يكون بها حضا ولا ترغيبا مثل الا لا
تضرب زيدا اذ المقصود به الحث والترغيب فتحقق اى لولا واذا الاما بمعنى التحضيض والعرض بالمضارع لفظا كما مر في ا
المثالين او تقديرا كما اذا قيل لم لا زيد اتضربه بالمعنيين ولو كان ذلك التحضيض والعرض في الاستقبال تاويلا كما اذا
وقع التحضيض او العرض في الماضي اذ قد فات لكن لا بد ان يكون ذلك الشيء مما يمكن ان يتدارك في المستقبل فكان
من حيث المعنى للتحضيض والعرض في المستقبل لما ترد لثلثة معان الاول انها تستعمل لربط مضمون جملة لوجود مضمون جملة اخرى نحو
لما جئت جئت فان مضمون الجملة الثانية مربوطة بتحقق الاولى وهذا الربط انما حصل بكلمة لما فهي لهذا الربط وقيل هي اى لما
ظرف فالمعنى في وقت مجيئك جئت او حرف تربط مضمون الجملة الثانية بالاولى خلافا لابن النحاة والثاني انها تكون
حرف استثناء فيكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل اى ما كل نفس لما اى الا عليها حافظ فكلمة لما في هذا المقام للاستثناء بمعنى الا
والثالث انها جازمة للمضارع وداخلة عليه لتجزمه ولنفي معناه وتقلب الى الزمان الماضي كلم فانها ايضا جازمة للفعل
المضارع ونافية له وتقلبه الى الزمان الماضي فيهما اى في لم ولما ويفترقان اى لم ولما في خمسة امور احدها ان لما لا تقترن
باداة الشرط بخلاف لم فلا يقال ان لما تقم ويقال ان لم تقم وثانيها ان منفي لما مستمر النفي بخلاف منفي لم فلا يقال لما يكن
ثم كان ويقال لم يكن ثم كان وثالثها ان نفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم فيقال لما يركب الامير للمتوقع ركوبه ولا يقال
لم يركب الامير ورابعها ان منفي لما جائز الحذف في الشرط بخلاف لم فيقال قاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها ولا يقال
قاربت المدينة ولم وهذه الاربعة قد تقدمت في الجوازم وخامسها ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط

لا يشترط ذلك في المنفي بلم فيقال لم يكن زيد سافرا في العام الماضي ولا يقال لما يكن زيد في العام الماضي ما ترد على
اثني عشر معنى لانها تكون اسمية وحرفية والاسمية على سبعة معان والحرفية على خمسة معان فالاسمية ترد على سبعة
معان الاول انها تكون موصولة بمعنى الذي نحو قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق اى الذي عندكم ينفد والذي
عند الله باق لا يفنى شيء منه قط والثاني انها تكون نكرة بمعنى الشيء نحو نعما هي اى نعم شيئا هي والثالث انها تكون
موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكره
النفوس صفة لما والرابع انها تكون صفة لنكرة لافادة الابهام وفائدتها اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما اى عطية
حقيرة او التعظيم نحو لامر ما جدع بالجيم والدال المهملة على صيغة المجهول من الجدع وهو قطع الانف والشفة واليد
قصير انفه فالمعنى لشيء عظيم جدع قصير انفه والخامس انها تستعمل شرطية زمانية تدل على الزمان نحو فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم والسادس انها ترد شرطية غير زمانية تدل على الان نحو ما تصنع
اصنع والسابع انها استفهامية نحو ما عندك وما فعلت اى اى شيء عندك واى شيء فعلت والحرفية ترد على
خمسة معان الاول انها تكون مشبهة بليس كما مر وتعمل عملها نحو ما زيد قائما اى ليس زيد قائما والثاني انها تكون
مصدرية زمانية تدل على الزمان نحو ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا والثالث انها ترد مصدرية غير زمانية
نحو وضاقت الارض بما رحبت اى برحبها والرابع انها تكون صلة اى زائدة وانما سميت حروف الزيادة بالصلة
لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او الى غير ذلك نحو اذا ما تخرج اخرج اى اذا تخرج اخرج

والخامس انها تستعمل كافة اي تمنع الحرف عن العمل نحو انما الله اله واحد هل حرف استفهام كما ان الهمزة حرف استفهام
ويستخبر بهما عن المخاطب ولكن هل تفترق عن الهمزة بخمسة اشياء الاول انها اي هل تختص بطلب التصديق وحده كما
ترى في احوال الهمزة من انها للتصديق وحده والهمزة للتصور والتصديق معا والثاني ان هل تختص بعدم الدخول
اي بعدم دخول هل على العاطف كالفاء والواو وثم فلا يقال هل فمن كان وهل ومن كان وهل ثم اذا ما وقع بخلاف
الهمزة فانها تدخل عليها ويقال افمن كان واومن كان او اثم اذا ما وقع وبسبب عدم دخول هل على العاطف
تفترق عن الهمزة ايضا ولكن تدخل العاطف على هل فيقال فهل انتم مسلمون وهل تعلم وثم هل يلتفت اليه ولا تدخل على
الهمزة فلا يقال افانتم وواتعلم وثم الملتفت اليه والثالث ان هل تختص بعدم الدخول على الشرط فلا يقال هل
ان جئتني اكرمك والرابع ان هل تختص بعدم دخولها على اسم بعده اي بعد ذلك الاسم فعل فلا يقال هل زيد ضرب
لا على كون زيد مبتدء ولا على كونه فاعلا للفعل المقدر ولا يقال ايضا هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده
او بمقدر ولا يقال ايضا هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وان جوز ذلك ولكن مستقبحا بخلاف الهمزة فانه يقال
ازيد خرج وازيد ضرب وازيدا ضربته بلا استقباح واما اذا لم يكن ما بعد الاسم فعل فتدخل عليه بغير قبح نحو هل زيد
قائم وكذا تدخل على الفعل من غير استقباح نحو هل قام زيد والخامس ان هل تفترق عن الهمزة بسبب الاختصاص اي اختصاص
هل بالايجاب اي الاثبات فلا يقال هل لم تقم ولا هل لا تقوم بقصد الانكار اي لا تقوم بخلاف الهمزة فانها تدخل على
الايجاب الاثباتي والانكاري فيقال اقام زيد والا يقوم زيد اي لا يقوم على النفي نحو الم نشرح لك صدرك والهمزة

والهمزة التي بعدها تدخل على النفي يراد بها الانكار للنفي وانكار النفي اثبات للحكم فالمعنى شرحنا لك صدرك فلما تم
كلامه بمثال الطلب به شرح الصدر لما ورد معارف اليقينية على القلب ودخول انوار الالهية فيها اردفه بالدعاء
بالشرح بقوله اللهم اشرح صدورنا بانوار معارف اليقينية التي بها يهتدي الى السعادة الابدية ونور قلوبنا
بحقائق اللطائف الشرعية التي بها يتوصل الى الفيوض الاخروية واجعل ما اوردنا في هذه الوريقات خالصا
لوجهك الكريم ويكون عاريا عن الاغراض الفاسدة الدنيوية وتقبل منا انك انت السميع العليم ويكون واقفا على
اسرار والخبايا المكنونة في خواطر البشرية فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وافضلهم شانا وعترته
وآله المعصومين المنقادين لاوامرك ونواهيك صلواتك عليهم اجمعين صلاة تاما ودعاء مؤبدا والحمد لله رب
العالمين حمدا سرمدا وشكرا مخلدا اتفق فراغ المصنف من تصنيفه في سابع عشر شوال سنة ستمائة وخمسة وسبعين وكان الفراغ من
سابع عشر شوال تاريخ الاتمام وقد تم هذا الكتاب على يد اقل الطلبة علي ابن احمد علي نوري ناحية في يوم الخميس ثامنة عشر شهر
ذو القعدة في سنة الحادي والسبعين بعد المائتين والالف ١٢٧١ اللهم اغفر له ولوالديه

[illegible]

جهت قوه باه که مرد را از کثرت جماع ضعف باه

رسد یک پاو شوربای مرغ خانگی نه تولهٔ شقاقل و دو تولهٔ شقاقل و تخم

کوکنار سفید بر روی آتش حل کند و با آن ادرک و شقاقل مصری قوام

آورده خوب بجوشاند و مرغ نموده ساخته بعد از فراغ

از جماع یک بار فرو برده که جوش سر رفته باشد باز سازد

زایچ هوا باید زایچ ابجد بود

حساب ماه و حساب شهر

اگر خواهی بدانی اول هر ماه را که کدام روز اول ماه است شنبه را

از هجرت هشت هشت طرح کن و هر حرفی را که از هشت باقی ماند از آن

بگیر با حروف ماه بابجد صغیر حساب کن و الا عدد بر آن حساب صغیر از هفت

هفت طرح کن از روز شنبه شمار در هر روز تمام شد اول ماه است

[illegible] صبح [illegible]

سبحان [illegible] الرحمن الرحیم

[illegible] الله [illegible] [illegible]

[illegible] بعون [illegible] [illegible]

خط زرافشان طلا عنبر فشان در
نوشته بر در ایوان کار و دانش [illegible] در

که از خانه جدا ماند [illegible] ره پیما
اگر [illegible] کار [illegible] در

رنگ [illegible] [illegible] سود [illegible]
[illegible] خورشید [illegible] دیگر

پدر [illegible] عزیزی [illegible]
وصیت [illegible] کوهی [illegible] پدر

[illegible] گریه [illegible]
[illegible] [illegible] رو بیا

درخت اگر [illegible] شدی ز جای بجا
نه جور اره کشیدی و نه جفای تبر

سفر طلب [illegible] [illegible] کمالات
سفر [illegible] بوستان هنر

که [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] بوستان دیگر

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

هو الله تعالى شانه العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار الممكنات وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات
المتعالي عن مشابهة الجسمانيات المتحيزة وجلال قدسه عن مناسبة الناقصات
نحمده حمدا يملا الارض والسموات ونشكره شكرا على نعمه المتظاهرات المتواترات
ونستعينه على رفع البأساء وكشف الضراء في جميع الحالات والصلوة على نبيه
محمد صاحب الآيات والبينات المكمل بطريقته وشريعته سائر الكمالات
وعلى آله الهادين من الشبه والضلالات الذين اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم

وطهرهم من الزلات صلوة تتعاقب عليهم كتعاقب الآنات قال
فان الله تعالى لم يخلق العالم عبثا فيكون من اللاعبين بل لغاية وحكمة متحققة للناظرين
وقد نص على تلك الغاية بالتعيين فقال وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون فوجب على كل من هو في زمرة العاقلين اجابة رب
العالمين ولما كان ذلك متعذرا بدون معرفته باليقين وجب على كل مكلف
عارف تنبيه الغافلين وارشاد الضالين بتقديم مقدمات في افهام وتبيين فمن تلك المقدمة
المقدمة الموسومة بالباب الحادي عشر من تصنيف شيخنا وامامنا الاعظم الاكمل
سلطان ارباب التحقيق استاد ارباب التدقيق مقرر مباحث العقلية
مهذب الدلايل الشرعية المجتهدين آية الله تعالى في العالمين وارث علوم الانبياء
والمرسلين جمال الملة والحق والدين ابي المنصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي
قدس الله روحه ونور ضريحه فانها مع وجازة لفظها كثيرة العلم ومع اختصارها
تقرير بالكثير الغزير وكان قد سبق مني في سالف الزمان ان اكتب شرحا يعين
على حلها بتقدير الدلايل والبرهان اجابة لالتماس بعض الاخوان ثم عاقت

عن ادامة عوائق الحدثان ومصادمات الدهر الخوان ولو كان صاحب الدهر من يتوغ
لدا ونه وعالا حيثه وبين طلبته ثم اتفق الاجتماع والمذاكرة في بعض الاسفار مع تراكم
الاشتغال وتشويش الافكار فالتمس مني بعض السادات الاجلاء ان اعيد النظر في
النظر فيما كتبت فكتبت والمراجعة الى ما كتبت فقد عجبت فاجبت ملتمسه لوجوه
وجب الله على اجابته هذا مع قلة البضاعة وكثرة الشواغل المنافية للاستطاعة
وها انا اشرع في ذلك مستمدا من الله المعونة عليه ومتقربا اليه وسميته النافع
يوم الحشر في شرح باب الحادي عشر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
قال قدس الله روحه الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة
اصول الدين اقول انما سمي هذا الباب الحادي عشر لان المصنف رحمه الله اختصر مصباح
المتهجد الذي صنفه الشيخ الطوسي رحمه الله في العبادات والادعية ورتب ذلك
المختصر على عشرة ابواب ولما كان ذلك في فن العمل والعبادة والدعاء واستدعى ذلك
الى معرفة المعبود والمدعو فاضاف اليه هذا الباب الحادي عشر قال فيما يجب على عامة المكلفين
الواجب لغة الثبوت والسقوط ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها واصطلاحا الواجب

هو ما يذم

هو ما يذم تاركه على بعض الوجوه وهو على قسمين واجب عينا وهو ما لا يسقط عن البعض بقيام
البعض الآخر به وكفاية وهو بخلافه والمعرفة من القسم الاول فلذلك قال على عامة المكلفين
والمكلف هو الانسان الحي البالغ العاقل فخرج الصبي والمجنون فانهما ليسا مكلفين والاصول
جمع الاصل وهو ما يبتني عليه غيره والدين لغة الجزاء ومنه كما تدين تدان والدين الطريقة وا
والشريعة وهو المراد هنا وسمي هذا الفن اصول الدين لان سائر العلوم الدينية
من الحديث والفقه والتفسير مبنية عليه فانها متوقفة على صدق الرسول المتوقف
على ثبوت المرسل وصفاته واستناع الحجج عليه وعلم الاصول هو ما يبحث فيه عن ذات
الله تعالى وصفاته وعدله ونبوة الانبياء وامامة الائمة عليهم السلام والمعاد
قال اجمع العلماء كافة على وجوب معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية
وما يصح عليه ويمتنع والنبوة والامامة والمعاد اقول اتفق اهل الحل والعقد من امة
محمد صلى الله عليه وآله على وجوب هذه المعارف واجماعهم حجة اتفاقا اما عندنا فلدخول المعصوم
فيهم واما عند الجمهور فلقوله صلى الله عليه لا تجتمع امتي على الخطاء والدليل على وجوب المعرفة مستند
الاجماع عقلا وسمعا اما الاول فلوجوب الاول وهو انها دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف

العقلاء ودفع الخوف واجب لانه الم نفساني يمكن دفعه فيجزم العقل بوجوب دفعه
الثاني ان شكر المنعم واجب ولا يتم الا بالمعرفة واما انه واجب فلاستحقاق
الذم عند العقلاء بتركه واما انه لا يتم الا بالمعرفة فلان الشكر انما يكون بما يناسب
حال المشكور فهو مسبوق بمعرفته والا لكان شكرا له والباري تعالى منعم فيجب
معرفته ولما كان التكليف واجبا كما سيأتي وجب معرفة مبلغه وهو
النبي صلى الله عليه وآله وحافظه وهو الامام ومعرفة المعاد ولاستلزام التكليف
وجوب الجزاء واما الادلة السمعية فلوجهين الاول قوله تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله والامر للوجوب والثاني لما نزل قوله تعالى ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الالباب قال النبي
صلى الله عليه وآله ويل لمن لاكها بين لحييه ثم لم يتدبرها ورتب الذم على
عدم تدبرها اي عدم الاستدلال بما تضمنته الآية من ذكر اجرام السماوية والارضية
لما فيها من آثار الصنع والقدرة الدالة على وجود صانعها وقدرته وعلمه فيكون الا
ستدلال واجبا وهو المطلوب قال ولا بد في ذلك بالدليل لا بالتقليد اقول الدليل لغة هو المرشد

والدال

والدال واصطلاحا هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولما وجبت المعرفة بدليل
ثابت وجب ان تكون بالنظر والاستدلال لانها ليست ضرورية لان المعلوم ضرورة
لا يختلف العقلاء فيه بل يجب ان يكون بسبب من توجه العقل اليه او الاحساس به كالحكم
بان الواحد نصف الاثنين وان النار حارة والشمس مضيئة وان لنا قوة وخوفا
وغضبا وغير ذلك والمعرفة ليست كذلك لوقوع الخلاف فيها ولعدم حصولها بمجرد توجه
العقل ولعدم كونها حسية فينتفي الاول لانحصار العلم في الضروري والنظري فيكون
النظر والاستدلال واجبا وهو المطلوب لان ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقدورا
عليه فهو الواجب المطلق لانه اذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب فاما ان يبقى الواجب
على وجوبه او لا فمن الاول يلزم تكليف ما لا يطاق وهو محال كما سيجيء ومن الثاني يلزم
خروج الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا وهو محال ايضا والنظر هو ترتيب امور
معلومة ذهنية لتتأدى الى امر آخر وبيان ذلك ان النفس تتصور المطلوب
اولا ثم تحصل المقدمات الصالحة للاستدلال عليه ثم ترتبها ترتيبا يؤدي الى
العلم به ولا يجوز معرفة الله تعالى بالتقليد والتقليد هو قبول قول الغير من غير دليل

واتّفقوا كلّهم على وجوب الاوّل اذ انّ وهي الاساس في العلوم واختلفوا في المتفردات
فانّ ان يعتقد المكلف مجموع ما يعتقده لزم اجتماع المتناقضات او البعض دون
البعض فامّا ان يكون لمرجّح او لا فان كان الاوّل فالمرجّح هو الدليل وان كان الثاني
فيلزم الترجيح بلا مرجّح وهو محال وقد ذمّ الله تعالى التقليد بقوله تعالى انّا وجدنا
آباءنا على امّة وانّا على آثارهم مقتدون وحثّ على النظر والاستدلال بقوله
تعالى قل فأتوا بكتاب من قبل هذا او اثارة من علم ان كنتم صادقين قال فلا بدّ
من ذكر ما لا يمكن جهله على احد من المسلمين ومن جهل شيئا من ذلك خرج
عن ربقة المؤمنين واستحق العقاب الدائم اقول لما اوجب المعارف المذكورة
بالدليل السابق اتفق ذلك وجوبها على كل مسلم مقرّ بالشهادتين لم يعبّر
بالمعرفة مؤمنا بقوله تعالى قالت الاعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا ا
سلمنا نفى عنهم الايمان مع كونهم مقرّين بالالهية والرسالة لعدم كون
ذلك بالنظر والاستدلال وحيث انّ الثواب مشروط بالايمان كان
الجاهل بهذه المعارف مستحقا للعقاب الدائم لانّ كلّ من لا

الجاهل بهذه المعارف مستحق للعقاب الدائم لانّ كلّ من لا يستحق الثواب
اصلا مع الثقافة بشرائط التكليف فهو مستحق للعقاب الدائم لانّ كلّ
من لا يستحق الثواب بالاجماع والآية بكبر الزاد وسلوك البا في طريق ربط
فيها النعيم ومستقر لا بد وحتى بالاجماع للمؤمنين هو استحقاق الثواب الدائم
والتعظيم قال وقد رتّبت هذا الباب على فصول الفصل الاوّل في اثبات
الواجب لوجوده فنقول كلّ معقول امّا ان يكون واجب الوجود في الخارج
لذاته وامّا ممكن الوجود لذاته وامّا ممتنع الوجود لذاته اقول المطلب الاقصى و
العمدة العظمى في هذا الفنّ هو اثبات الصانع تعالى فلذلك ابتدأ به وقدّم
لبيانه مقدّمة في تقسيم المعلوم ليتوقف الدليل الآتي على بيانها وتقريرها انّ
كلّ معقول هو الصورة الحاصلة في العقل اذا نسب اليه الوجود الخارجي فامّا
ان يصحّ اتصافه به لذاته او لا فان لم يصحّ اتصافه به فهو ممتنع الوجود لذاته
كشريك الباري وان صحّ اتصافه به فامّا ان يجب اتصافه به لذاته او لا
والاوّل هو الواجب الوجود لذاته وهو الله تعالى لا غير والثاني هو ممكن الوجود

وجود ما عدا الواجب من الموجودات وانما قيدنا الواجب بكونه لذاته احترازا
من الواجب بغيره كوجوب وجود المعلول عند حصول علته التامة فانه يجب وجوده
لكن لا لذاته بل لوجود علته التامة وقيدنا الممتنع ايضا بكونه لذاته احترازا من الممتنع
بغيره كامتناع وجود المعلول عند عدم علته وهذان القسمان داخلان في قسم
الممكن اما الممكن فلا يكون لغيره فلا فائدة في قيده لذاته الا بيان انه لا يكون الا
كذلك لا الاحتراز عن غيره ولنتمم هذا البحث بذكر فائدة يبنى على تحققها المباحث
الآتية الاولى في خواص الواجب لذاته وهي خمسة الاولى انه لا يكون واجبا لذاته
ولغيره معا والا لكان وجوده مرتفعا عند ارتفاع ذلك الغير فلا يكون واجبا
لذاته هذا خلف الثانية انه لا يكون وجوده ووجوبه زائدين عليه والا افتقر اليها
فيكون ممكنا الثالثة انه لا يكون صادقا عليه التركيب لان المركب مفتقر الى اجزائه
المتغايرة له فيكون ممكنا والممكن لا يكون واجبا لذاته الرابعة انه لا يكون جزءا
من غيره والا لكان منفعلا عند انفعال ذلك الغير فيكون ممكنا الخامس انه
لا يكون صادقا على اثنين كما يأتي في دلائل التوحيد الثانية في خواص الممكن الاولى
انه

انه لا يكون احد الطرفين اعني الوجود والعدم اولى به من الآخر بل هما متساويان
بالنسبة اليه لكفي الميزان فانه لا يترجح احدهما فانما يكون بالسبب الخارجي عن ذاته
فانه لو كان احدهما اولى به من الآخر فاما ان يكفي في ترجيح ذلك الآخر او لا فان كان الاول لزم
نفي الاولوية الكافية وان كان الثاني كان المفروض اولى به واجبا له فيصير الممكن اما
واجبا او ممتنعا الثانية ان الممكن محتاج الى المؤثر لانه لما استوى الطرفان من الوجود والعدم
بالنسبة اليه استحال ترجيح احدهما على الآخر الا لمرجح والعلم به بديهي الثالثة ان
الممكن الباقي محتاج الى المؤثر وانما قلنا ذلك لان الامكان لازم لماهية الممكن
ويستحيل رفعه عنه والا لزم انقلابه من الامكان الى الوجوب او الامتناع وقد ثبت
ان الاحتياج لازم للامكان والامكان لازم لماهية الممكن ولازم اللازم لازم
فيكون الاحتياج لازما لماهية الممكن وهو المطلوب **قال** ولا شك في ان
ههنا موجودا بالضرورة فان كان واجبا فالمطلوب وان كان ممكنا افتقر الى
بالضرورة فان كان
موجد يوجده الموجد ان واجبا فالمطلوب بالضرورة فان كان الموجد فالمطلوب
فان كان ممكنا افتقر الى موجد الآخر فان كان الاول دار وهو باطل بالضرورة

وان كان ممكنا اخر تسلسل فهو باطل ايضا لان جميع آحاد تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات
تكون ايضا ممكنة بالضرورة منشتركة في امتناع الوجود لذاتها فلا بد لها من موجد خارج
عنها بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو المطلوب **قول** للعلماء في اثبات الصانع
طريقان الاول هو الاستدلال بآثاره المحوجة الى السبب على وجوده كما اشار اليه
سبحانه في الكتاب العزيز بقوله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى
يتبين لهم انه الحق وهو طريق ابراهيم عم فانه استدل بالافول الذي هو التغير المستلزم
للتركيب المستلزم للحدوث المستلزم للصانع الثاني هو ان ينظر في الوجود نفسه ويقسمه
تقسيما الى الواجب والممكن حتى يشهد بوجود واجب مستغن عنه جميع ما عداه من
الممكنات واليه الاشارة في التنزيل بقوله تعالى اولم يكف بربك انه على كل
شيء شهيد والمصنف ذكر في هذا الباب الطريقين معا فاشار الى الاول
عند اثبات كونه قادرا وسيأتي بيانه واما الثاني فهو المذكور ههنا وتقريره ان
نقول لو لم يكن الواجب تعالى موجودا لزم اما الدور او التسلسل واللازم
بقسميه باطل فالملزوم وهو عدم الواجب مثله في البطلان فيحتاج ههنا الى بيان

امرين

امرين احدهما بيان لزوم الدور والتسلسل وثانيهما بيان بطلانهما اما بيان الامر الاول
فهو انه ليس ههنا ما ثبت تحققه بالوجود الخارجي بالضرورة فان كان الواجب موجودا
فهو المطلوب وان لم يكن موجودا يلزم اشتراكها بجملتها في الامكان اذ لا واسطة بينهما
فلا بد لها من مؤثر خارج عنها بالضرورة فمؤثرها ان كان واجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا افتقر الى مؤثر آخر فمؤثره ان كان ما فرضناه اولا لزم الدور وان
كان ممكنا آخر بعده فينقل الكلام اليه ونقول كما قلناه اولا ويلزم التسلسل فقد بان
لزومهما واما بيان الامر الثاني وهو بيان بطلانهما فنقول اما الدور فهو عبارة
عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف الف على ب وب على الف وهو باطل
بالضرورة لانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو محال وذلك
لانه اذا توقف الف على ب كان الالف متوقفا على ب وعلى جميع ما يتوقف عليه ب
ومن جملة ما يتوقف عليه ب هو الالف نفسه فيلزم توقفه على نفسه والموقوف عليه
متقدم على الموقوف فيلزم تقدمه على نفسه والمتقدم على نفسه من حيث انه متقدم يكون
موجودا قبل المتأخر فيكون الالف مع موجودا قبل نفسه فيكون الالف موجودا ومعدوما معا

وهو مح واما التسلسل فهو ترتب علل ومعلولات بحيث يكون السابق علة في وجود لاحقها
وهكذا وهو ايضاً باطل لان جميع آحاد تلك السلسلة ممكنة لاتصافها بالاحتياج فيشترك
بجملتها في الامكان فتفتقر الى المؤثر فمؤثرها اما نفسها او جزؤها او امر خارج عنها والاقسام
كلها باطلة اما الاول فلاستحالة تأثير الشيء في نفسه والا لزم تقدمه على نفسه وهو باطل
قطعا لما تقدم واما الثاني فلانه لو كان المؤثر فيها جزؤها لزم ان يكون مؤثرا في نفسه
لانه من جملتها وفي علله ايضاً فيلزم تقدمه على نفسه وعلله وهو ايضاً باطل واما الثالث فلوجهين
الاول انه يلزم ان يكون الخارج واجبا اذ المفروض اجتماع جملة الممكنات في تلك السلسلة
فلا يكون موجودا خارجا عنها الا الواجب الوجود ولا واسطة بينهما فيلزم مطلوبنا الثاني
انه لو كان مؤثرا في كل واحد من آحاد تلك السلسلة امرا خارجا عنها لزم اجتماع علتين على معلول واحد
شخصي وذلك لان المفروض ان لكل واحد من آحاد تلك السلسلة مؤثرا في لاحقه وقد فرض تأثير الخارج
في كل واحد منها فيلزم اجتماع علتين تامتين على معلول واحد شخصي وهو مح والا لزم استغناؤه عن كل واحد منهما حال احتياجه
اليهما فيجتمع النقيضان وهو مح فبطل التسلسل مطلقا سواء كان موجودا بنفسها او بجزئها او الخارج عنها فقد بان
بطلان الدور والتسلسل فيلزم المطلوب وهو وجوب الواجب الله تعالى قال

الفصل الثاني

قال الفصل الثاني في صفاته الثبوتية وهي ثمانية الاول انه تعالى قادر مختار لان العالم
محدث لانه جسم وكل جسم لا ينفك عن الحوادث اعني الحركة والسكون وهما حادثان لانهما
مسبوقان بالغير وكل ما لا ينفك عن الحوادث فهو محدث بالضرورة فيكون المؤثر
فيه وهو الله تعالى قادرا مختارا لانه لو كان موجبا لم يتخلف اثره عنه بالضرورة فيلزم اما قدم
العالم او حدوث الله تعالى وهما باطلان **اقول** لما فرغ من اثبات الذات شرع
في اثبات الصفات وقدم الصفات الثبوتية لانها وجودية والسلب عدمي و
الوجود اشرف والاشرف مقدم على غيره وابتداء بكونه قادرا لاستناد الصنع
القدرة ولنذكر مقدمة تشتمل على تصورات مفردات هذا البحث فنقول القادر المختار
هو الذي اذا شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يترك ترك مع قصد وارادة
والموجب بخلافه والفرق بينهما من وجوه الاول ان المختار يمكنه الفعل والترك معا
بالنسبة الى شيء واحد والموجب بخلافه الثاني ان فعل المختار مسبوق بالعلم والقصد
بخلاف الموجب الثالث ان فعل المختار يجوز تأخره عنه وفعل الموجب لا ينفك
عنه كالشمس في اشراقها والنار في احراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى محدث

والمحدث هو الذي يكون وجوده مسبوقا بالغير او بالعدم والقديم بخلافه
والجسم هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الجهات الثلاث والتحيز والمكان عبارة
عن شيء واحد وهو الفراغ المتوهم الذي يشغله الاجسام بالحصول فيه والحركة
هي حصول الجسم في مكان بعد مكان آخر والسكون هو حصول ثان في مكان واحد
اذا تقرر هذا فنقول كلما كان العالم محدثا كان المؤثر فيه وهو الله تعالى قادرا
ومختارا فههنا دعويان الاولى ان العالم محدث والثانية انه يلزم منه اختيار الصانع
اما بيان دعوى الاولى فلان المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات والارض
وما فيهما وما بينهما وذلك اما اجسام او اعراض وكلاهما حادثان واما الاجسام
فلانها لا تخلو عن الحركة والسكون الحادثين وكل ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث
اما انها لا تخلو عن الحركة والسكون الحادثين فلان كل جسم لا بد له من مكان ضرورة
وحينئذ اما ان يكون لابثا فيه وهو الساكن او منتقلا عنه وهو المتحرك اذ لا واسطة
بينهما بالضرورة واما انهما حادثان فلانهما مسبوقان بالغير ولا شيء من القديم
بمسبوق بالغير فلا شيء من الحركة والسكون بقديم فيكونان حادثين اذ لا واسطة

بين القديم

بين القديم والحادث واما انهما مسبوقان بالغير فلان الحركة عبارة عن الحصول الاول
في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول بالضرورة والسكون عبارة عن
الحصول الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالحصول الاول بالضرورة واما ان
كل ما لا يخلو من الحادث فهو حادث فلانه لو لم يكن حادثا لكان قديما فحينئذ
اما ان يكون معه في القدم شيء من تلك الحوادث اللازمة له او لا يكون فان كان
الاول لزم اجتماع القدم والحدوث معا في الشيء الواحد وهو محال وان كان الثاني
يلزم بطلان ما علم ضرورة وهو امتناع انفكاك الملازم عنه وهو محال واما الاعراض
فلانها محتاجة في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى الحادث اولى بالحدوث واما
بيان الدعوى الثانية فهو ان المحدث لما اتصف ماهيته بالعدم تارة وبالوجود
اخرى كان ممكنا فيفتقر الى المؤثر فان كان مختارا فهو المطلوب وان كان موجبا
لم يتخلف اثره عنه فيلزم قدم اثره لكن لما ثبت حدوثه فيلزم حدوث مؤثره
للتلازم فعلى الامرين محال فقد بان انه لو كان الله تعالى موجبا لزم اما قدم العالم
او حدوثه تعالى وهما باطلان **قال** وقدرته متعلقة بجميع المقدورات لان العلة

المحوج هو الامكان ونسبة ذاته الى الجميع بالسوية فتكون قدرته عامة اقول لما
ثبت كونه قادرا في الجملة شرع في بيان عموم قدرته وقد نازع فيه الحكماء حيث
قالوا انه الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والثنوية حيث زعموا انه لا يقدر على الشر
والنظام حيث اعتقد انه لا يقدر على القبيح والبلخي حيث منع من قدرته على مثل مقدور العبد
والجبائيان حيث احالا قدرته على عين مقدور العبد والحق خلاف ذلك كله والدليل
على ما ادعيناه انه قد انتفى المانع بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى المقدور فيجب
التعلق العام واما بيان الاول فلان المقتضي لكونه قادرا هو ذاته ونسبتها الى
الجميع متساوية لتجرده فيكون مقتضيا لها ايضا متساوية النسبة وهو المطلوب واما الثاني
فلان المقتضي لكون الشيء مقدورا هو امكانه والامكان مشترك بين
الكل فيكون صحة المقدورية ايضا مشتركا وهو المطلوب واذا انتفى المانع بالنسبة
الى القادر وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المطلوب واعلم انه لا
يلزم من التعلق الوقوع بل الواقع بقدرته تعالى هو البعض وان كان قادرا على
الكل والاشاعرة وافقوا في عموم التعلق وادعوا معه الوقوع وسيأتي بيان ذلك

الثانية انه تعالى

الثانية انه تعالى قال الثانية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من
فعل ذلك فهو عالم بالضرورة اقول من جملة صفاته الثبوتية كونه تعالى عالما والعالم هو
المبين للاشياء بحيث يكون غير غائبة عنه (حاضرة عنده) والفعل المحكم المتقن هو المشتمل على امور
غريبة ويستجمع لخواص كثيرة والدليل على كونه عالما وجهان الاول انه مختار وكل مختار
عالم بالفعل اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان فعل المختار تابع لقصده
ويستحيل قصد شيء من دون العلم به الثاني انه فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من كان
فهو عالم اما انه فعل الافعال المحكمة والمتقنة فذلك ظاهر لمن تدبر مخلوقاته اما السموية
فما يترتب على حركاتها من خواص الفصول وكيفية تنضيد تلك الحركات ودوامها على نهج
تبين في فنه واما الارضية فما يظهر من حكمة المركبات الثلاثة والامور الغريبة التي
فيها والخواص العجيبة المشتملة عليها ولو لم يكن الا في خلق الانسان والحكمة المودعة
في انشائه وترتيب خلقه وحواسه وما يترتب عليها من المنافع لكان كافيا كما اشار اليه
سبحانه تعالى بقوله اولم يتفكروا في انفسهم (ما خلق الله السموات والارض) فان انفس العجائب المودعة في بنية
الانسان ان كل عضو من اعضائه قوى اربعة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة

واما الجاذبة فلحكمتها ان البدن لما كان دائما في التحلل افتقر الى جاذبة بدل ما يتحلل
منه واما الماسكة فلان الغذاء المجذوب لزج والعضو الغاذي زلق فلا بد من ماسك له
حتى تفعل فيه الهاضمة واما الهاضمة فلانها تغير الغذاء الى ما يصلح ان يكون جزء
للمتغذي واما الدافعة فهي التي تدفع الفضل بعد فعل الهاضمة والمهيأة للعضو المفتقر
اليه واما ان كل من فعل افعال المحكمة المتقنة فعالم فهو بديهي لمن زاول الامور ونظر
قال وعلمه يتعلق بكل معلوم لتساوي نسبة جميع المعلومات اليه لانه حي يصح ان يعلم كل
معلوم فيجب له ذلك لاستحالة افتقاره الى غيره اقول الباري تعالى عالم بكل ما يصح ان
يكون معلوما واجبا كان او ممكنا قديما كان او حادثا خلافا للحكماء حيث منعوا من علمه
بالجزئيات على وجه جزئي لتغيرها فتغير العلم الذاتي قلنا المتغير هو تعلق الاعتباري لا
العلم الذاتي والدليل على ما قلناه انه يصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك اما انه
يصح ان يعلم فلانه حي وكل حي يصح ان يعلم ونسبة هذه الصحة الى جميع ما عداه نسبة
متساوية لتساوي نسبة جميع المعلومات اليه واما انه اذا صح له شيء وجب له فلان صفاته
تعالى ذاتية والصفة الذاتية متى صحت وجبت والا افتقر في اتصاف الذات

بها الى الغير

بها الى الغير فيكون الباري تعالى مفتقرا في علمه الى غيره وهو محال قال الثالثة انه تعالى
حي لانه قادر عالم فيكون حيا بالضرورة اقول من صفاته الثبوتية كونه حيا فقال
الحكماء وابو الحسين البصري حياته عبارة عن صحة اتصافه بالقدرة والعلم وقالت
الاشاعرة هي صفة زائدة على ذاته مغايرة لهذه الصحة والحق الاول فان الاصل
عدم الزائد والباري تعالى قد ثبت انه قادر مختار عالم فيكون حيا وهو المطلوب
قال الرابعة انه تعالى مريد وكاره لان تخصيص الافعال بايجادها في وقت دون
وقت آخر لا بد له من مخصص وهو الارادة ولانه تعالى امر ونهى وهما يستلزمان الارادة
والكراهة اقول اتفق المسلمون على وصفه بالارادة واختلفوا في معناها فقال ابو الحسين
البصري هي عبارة عن علمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى ايجاده وقال النجار معناها
انه غير مغلوب ولا مكره فمعناها امر سلبي لكن هذا القائل اخذ لازم الشيء مكانه
وقال الكعبي هي في افعاله علمه بها وفي افعال غيره امره فان اراد العلم المطلق فليس بارادة
كما سيأتي وان اراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال ابو الحسين واما الامر فهو مستلزم
للارادة لا نفسها وقال الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انها صفة زائدة مغايرة

للقدرة والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا فقالت الاشاعرة والكعبي انه زايد معنى
قديم وقالت المعتزلة والكرامية انه معنى حادث فالكرامية قالوا هو قائم بذاته تعالى
والمعتزلة قالوا لا في محل وسيأتي بطلان الزيادة فالحق ما قاله ابو الحسين
والدليل على ثبوت الارادة من وجهين الاول ان تخصيص الافعال بالايجاد في وقت
دون آخر وعلى وجه دون آخر مع تساوي الاوقات والاحوال على النسبة الى
الفاعل والقابل لا بد له من مخصص فذلك المخصص اما القدرة الذاتية فهي متساوية
النسبة فليست صالحة للتخصيص ولان شان القدرة التاثير والايجاد من غير ترجيح و
اما العلم المطلق فذلك تابع لتعيين الممكن وتقدير صدوره فليس مخصصا والا لكان
متبوعا واما باقي الصفات فظاهر انها ليست صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو علم خاص
مقتض لتعيين الممكن ووجوب صدوره عنه وهو العلم باشتماله على مصلحة لا تحصل الا في
ذلك الوقت او على ذلك الوجه وذلك هو الارادة الثاني انه تعالى امر بقوله اقيموا
الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا الزنا والامر بالشيء يستلزم ارادته ضرورة والنهي
عن الشيء يستلزم كراهته ضرورة فالباري تعالى مريد وكاره وهو المطلوب هنا **اقول** الارادة

كراهته في

كراهته تعالى وهي علمه باشتمال الفعل على المفسدة الصارفة عن ايجاده كما ان ارادة
هي علمه باشتماله على المصلحة الداعية الى ايجاده فالثانية ارادته ليست زائدة على
ذاته علما وغيره وهو الا لكانت اما معنى قديما كما قالت الاشاعرة فيلزم تعدد القدماء
او حادثا قائما بذاته كما قالت الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سيأتي
واما في غيره فيلزم رجوع حكمه الى الغير لا اليه واما لا في محل كما يقوله المعتزلة ففيه وجهان
الاول انه يلزم منه التسلسل اذ الحادث مسبوق بارادة المحدث [illegible]
ونفي الكلام اليه ويتسلسل الثاني استحالة وجود صفة لا في محل **قال** الخامسة
انه تعالى مدرك لانه حي فيصح ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته له فيجب اثباته
اقول قد دلت الدلائل النقلية على اتصافه تعالى بالادراك وهو زائد على العلم فانا
نجد تفرقة ضرورية بين علمنا بالسواد والبياض والصوت الهائل واللحن الطيب وبين ادراكنا
لها وتلك الزيادة راجعة الى تاثير الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة
الحواس والآلات عليه تعالى فيجب نفي ذلك الزائد عليه فادراكه هو علمه بالمدركات
حينئذ والدليل على صحة اتصافه به هو ما دل على كونه عالما بكل المعلومات من كونه حيا

فيصح ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته له فيجب اثباته فادراكه هو علمه بالمدركات
وذلك هو المطلوب **قال** السادسة انه تعالى قديم ازلي وابدي لانه واجب الوجود
فيستحيل العدم السابق واللاحق عليه **اقول** هذه صفات اربع لازمة لوجوب الوجود
فالقديم والازلي هو المصاحب لجميع الازمنة المحققة والمقدرة في الشبه الى جانب
الماضي والباقي هو المستمر المصاحب لجميع الازمنة والابدي هو المصاحب لجميع الازمنة
محققة كانت او مقدرة في الشبه الى المستقبل والسرمدي يعم الجميع والدليل على
ذلك هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان سابقا
على تقدير ان لا يكون قديما ازليا او لاحقا على تقدير ان لا يكون باقيا ابديا واذا
استحال العدم المطلق عليه ثبت قدمه وازليته وبقاؤه وابديته وهو المطلوب **قال**
السابعة انه تعالى متكلم بالاجماع والمراد بالكلام الحروف والاصوات المسموعة المنتظمة
ومعنى انه متكلم انه يوجد الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاشاعرة غير معقول
اقول من جملة صفاته كونه متكلما وقد اجمع المسلمون على ذلك واختلفوا بعد ذلك
في مقامات اربع الاول في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت الاشاعرة هو العقل

وقالت المعتزلة

وقالت المعتزلة هو السمع لقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما وهو الحق لعدم الدليل
العقلي على ما ذكروه ودليلهم فليس بتام وقد اجمع الانبياء على ذلك وثبوت نبوتهم
غير موقوف عليه فيجب اثباته الثانية في ماهية كلامه فزعم الاشاعرة بانه معنى
قديم قائم بذاته يعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة المغايرة للعلم والقدرة و
ليس بحرف ولا صوت ولا امر ولا نهي ولا خبر ولا استخبار وغير ذلك من اساليب
الكلام وقالت المعتزلة والكرامية والحنابلة هو الحروف والاصوات المركبة تركيبا
مفهوما والحق الاخير لوجهين الاول ان المتبادر الى افهام العقلاء هو ما ذكرناه ولهذا
لا يصفون بالكلام من لم يتصف بذلك كالساكت والاخرس الثاني
ان ما ذكروه غير متصور فان المتصور اما القدرة التي يصدر عنها الحروف والاصوات
وقد قالوا هو غيرها او العلم وقالوا هو غيره وباقي الصفات ليست صالحة للمصدرية بما
قالوه واذا لم يكن متصورا لم يصح اثباته اذ التصديق مسبوق بالتصور الثالثة
فيما يقوم به تلك الصفة اما الاشاعرة فلقولهم بالمعنى قالوا انه قائم بذاته واما القائلون
بالحروف فقد اختلفوا فقالت الحنابلة والكرامية انه قائم بذاته تعالى فهو قديم

هو المتكلم بالحروف والصوت وقالت المعتزلة والامامية وهو الحق بانه قائم
بغيره لا بذاته كما اوجد الكلام في الشجر فسمعه موسى عم ومعنى انه متكلم انه خلق الكلام
لا من قام به التكلم والدليل على ذلك انه امر ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات
وما ذكره فممنوع وسند المنع من وجهين الاول انه لو كان المتكلم من قام به
الكلام لكان الهواء الذي يقوم به الحروف والصوت متكلما وهو باطل لان اهل اللغة
لا يسمون المتكلم الا من فعل الكلام لا من قام به الكلام ولهذا كان الصداء غير
متكلم وقالوا انه تكلم الجني على لسان المصروع لاعتقادهم ان الكلام المسموع
من المصروع فاعله الجني الثاني ان الكلام اما المعنى وقد بان بطلانه او الحروف
والصوت ولا يجوز قيامهما بذاته والا لكان ذا حاسة لتوقف وجودهما على وجود
الحاسة ضرورة فيكون الباري تعالى ذا حاسة وهو باطل الرابعة في قدمه وحدوثه
فقالت الاشاعرة بقدم المعنى والحنابلة بقدم الحروف وقالت المعتزلة بالحدوث
وهو الحق لوجوه الاول انه لو كان قديما لزم تعدد القدماء وهو باطل لان القول بقديم
غير الله تعالى كفر بالاجماع ولهذا كفرت النصارى لانهم اثبتوا قدم الاقانيم الثلاثة الثاني انه
مركب

مركب من الحروف والاصوات التي يعدم السابق بوجود اللاحق والقديم لا يجوز عليه
العدم الثالث انه لو كان قديما لزم الكذب عليه تعالى واللازم باطل فالملزوم
مثله بيان الملازمة انه اخبر بارسال نوح في الازل ولم يرسله فلا سابق على
الازل فيكون كذبا الرابع انه يلزم منه العبث في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا
الزكوة اذ لا مكلف في الازل والعبث قبيح فيمتنع عليه تعالى الخامس قوله تعالى ما يأتيهم
من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه والذكر هو القرآن لقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر
وانا له لحافظون وانه لذكر لك ولقومك وصفه بالحدوث فلا يكون قديما فقول
المصنف تفسير الاشاعرة غير معقول اشارة الى ما ذكرناه في هذه المقامات قال
الخامسة انه تعالى صادق لان الكذب قبيح بالضرورة والله تعالى منزه عنه لاستحالة
النقص عليه من صفاته كونه صادقا والصدق هو الاخبار المطابق للواقع والكذب
هو الاخبار الغير المطابق لانه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل لان الكذب
قبيح ضرورة فيلزم اتصاف الباري تعالى بالقبيح وهو باطل كما يأتي وايضا الكذب
نقص والباري تعالى منزه عن النقص اقول في صفاته السلبية وهي سبعة

الاول انه تعالى ليس بمركب والا لكان مفتقرا الى اجزائه والمفتقر ممكن **قال** لما
فرغ من الثبوتية شرع في السلبية وتسمى الاولى صفات الكمال والاكرام والثانية
الجلال لقوله تعالى ذو الجلال والاكرام وان شئت كان مجموع صفاته صفات جلال
فان اثبات قدرته باعتبار سلب العجز عنه واثبات العلم باعتبار سلب الجهل عنه
وكذا باقي الصفات وفي الحقيقة ان المعقول لنا من صفاته ليس الا السلوب
والاضافات واما كنه ذاته وصفاته فمحجوب عن نظر العقول ولا يعلم ما هو الا هو
وقد ذكر المصنف منها سبعة الاولى انه ليس بمركب والمركب هو ما له جزء ونقيضه
البسيط وهو ما لا جزء له ثم التركيب قد يكون خارجيا كتركيب الاجسام من الجواهر
الافراد وقد يكون ذهنيا كتركيب الماهيات والحدود من الاجناس والفصول و
المركب بكلا المعنيين مفتقر الى جزئه لامتناع تحققه وتحصله خارجا وذهنا بدون
جزئه وجزؤه غيره لانه يسلب عنه فيقال الجزء ليس بكل وما يسلب عن الشيء فهو مغاير
له فيكون المركب مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا فلو كان الباري تعالى جلت عظمته مركبا
لكان ممكنا وهو محال **اقول** الثانية انه تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا مفتقر الى المكان

والمحل

والمحل والا لامتنع انفكاكه من الحوادث فيكون حادثا وهو محال **قال** الثاني انه تعالى ليس بجسم
خلافا للمجسمة والجسم هو ما له طول وعرض وعمق والعرض هو الحال في الجسم ولا وجود له
بدونه والدليل على كونه ليس بجسم ولا عرض وجهان الاول انه لو كان احدهما لكان
ممكنا واللازم باطل فالملزوم كذلك بيان الملازمة انا نعلم ضرورة ان كل جسم فهو
مفتقر الى المكان وكل عرض مفتقر الى المحل والمكان والمحل غيرهما فيفتقران الى غيرهما
والمفتقر الى غيره ممكن فلو كان الباري تعالى جسما او عرضا لكان ممكنا الثاني انه لو كان
جسما لكان حادثا وهو محال وبيان الملازمة ان كل جسم فهو لا يخلو من الحوادث
فهو حادث وقد مر بيانه فلو كان جسما لكان حادثا لكنه قديم فيجتمع النقيضان ا
قال ولا يجوز ان يكون في محل والا افتقر اليه ولا في جهة والا افتقر اليها **اقول**
هذان وصفان سلبيان الاول انه ليس في محل خلافا للنصارى وجمع من المتصوفة
والمعقول من الحلول هو قيام موجود بموجود على سبيل التبعية فان ارادوا هذا المعنى
فهو باطل واللازم افتقار الواجب وهو محال وان ارادوا غيره فلا بد من تصوره اولا
ثم الحكم عليه بالنفي والاثبات الثاني انه تعالى ليس في الجهة والجهة هي المقصد المتحرك

الايني ومتعلق الاشارة الحسية وزعمت الكرامية انه تعالى في الجهة الفوقية لما تقرره
من الظواهر النقلية وهو باطل لانه لو كان في الجهة لكان اما مع استغنائه عنها فلا يحل
فيها او مع افتقاره فيكون ممكنا والظواهر النقلية ايات وروايات ومحامل فلتؤول عن
مواضعها لانه لما دلت الدلائل العقلية على امتناع الجهة ولو اعتقدنا عليه وجب
تاويل نحو ما لاستحالة العمل بهما والا اجتمع النقيضان او الترك بهما والا ارتفع
النقيضان او العمل بالنقل واطراح العقل والا لزم اطراح النقل لاطراح اصله فتعين
الامر الرابع وهو العمل بالعقل وتاويل النقل قال ولا يمتنع عليه اللذة والالم لامتناع
المزاج عليه تعالى اقول اللذة والالم امران وجدانيان فلا يفتقران الى التعريف
وقد يقال فيهما اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم والالم ادراك المنافي من
حيث هو مناف وهما قد يكونان حسيين وقد يكونان عقليين فان الادراك
ان كان حسيا فهما حسيان والا فعقليان اذا تقرر هذا فنقول اما الالم فهو مستحيل
عليه تعالى اجماعا من العقلاء اذ لا منافي له تعالى واما اللذة فان كانت حسية فكذلك
لانها من توابع المزاج والمزاج مستحيل عليه والا لكان جسما وان كانت عقلية

فقد

فقد اثبتها الحكماء له تعالى وصاحب الياقوت منا لان الباري تعالى متصف بكماله اللائق
به لاستحالة النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكماله فيكون اجل مدرك لاعظم
مدرك باتم ادراك ولا نعني باللذة الا ذلك فاما المتكلمون فقد اطلقوا القول بنفي اللذة
اما لاعتقادهم نفي اللذات العقلية او لعدم ورود ذلك في الشرع الشريف فان
صفاته تعالى واسماءه توقيفية لا يجوز اطلاقها عليه تعالى الا باذن منه تعالى لانه وان كان جائزا
في نظر العقل لكنه ليس من الادب لجواز ان يكون غير جائز من جهة لا نعلمها قال ولا
يتحد بغيره لامتناع الاتحاد مطلقا اقول الاتحاد يقال على معنيين مجازي وحقيقي اما المجازي
فهو صيرورة الشيء شيئا اخر بالكون والفساد اما من غير اضافة شيء اخر كما يقال صار الماء
هواء والهواء ماء او باضافة شيء اخر كما يقال صار التراب طينا بانضياف
الماء اليه واما الحقيقي فهو صيرورة الشيئين الموجودين شيئا واحدا موجودا اذا تقرر هذا
فاعلم ان الاول مستحيل عليه تعالى قطعا لاستحالة الكون والفساد عليه واما الثاني فقد
قال بعض النصارى انه اتحد بالمسيح فانهم قالوا اتحدت لاهوتية الباري مع
ناسوتية عيسى ع فان ارادوا الحقيقي ما ذكرناه فلا بد من تصوره اولا ثم نحكم عليه بنفي او اثبات

وان عنوا ما ذكرناه فهو باطل قطعا لان الاتحاد مستحيل في نفسه فيستحيل اثباته
لغيره واما ان الاستحالة فهو ان المتحدين بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فلا اتحاد لانهما
اثنان لا واحد وان عدما معا فلا اتحاد والعدم بل وجد ثالث وان عدم احدهما وبقي
الآخر فلا اتحاد ايضا لان المعدوم لا يتحد بالموجود **قال** الثالثة انه تعالى ليس محلا للحوادث
لامتناع انفعاله عن غيره وامتناع النقص عليه **اقول** اعلم ان صفاته تعالى اما اعتبارات
اعتبرها بالنظر الى نفس القدرة الذاتية والعلم الذاتي الى غير ذلك من الصفات و
ثانيهما بالنظر الى تعلق تلك الصفات بمتعلقاتها كتعلق القدرة بالمقدور والعلم
بالمعلوم فهي بهذا المعنى لا نزاع في كونها امورا اعتبارية اضافية متغيرة ومتغايرة
بسبب تغير المتعلقات وتغايرها واما بالاعتبار الاول فزعمت الكرامية انها
حادثة متجددة بسبب تجدد المتعلقات قالوا انه لم يكن قادرا في الازل ثم صار قا
درا ولم يكن عالما ثم صار عالما والحق خلافه فان المتجدد فيما ذكروه هو التعلق الاعتباري
لا الذاتي فان عنوا ذلك فمسلم والا فباطل لوجهين الاول لو كانت صفاته
حادثة متجددة لزم انفعاله وتغيره واللازم باطل فالملزوم كذلك بيان الملازمة

من وجهين

من وجهين الاول ان صفاته ذاتية فتجددها يستلزم تغير الذات وانفعالها الثاني
ان حدوث الصفة يستلزم حدوث قابلية في المحل لها وهو يستلزم لانفعال المحل وتغيره
لكن تغير ماهيته تعالى وانفعالها محال فلا يكون صفاته حادثة وهو المطلوب الثاني ان صفاته
تعالى صفات كمال لاستحالة النقص عليه فلو كانت حادثة متجددة لزم خلوه من الكمال
والخلو من الكمال نقص تعالى عنه **قال** الرابعة انه تعالى يستحيل عليه الرؤية البصرية لان
كل مرئي فهو في جهة لانه اما مقابل او في حكم المقابل بالضرورة فيكون جسما و
هو محال وقوله لن تراني يدل على النافية للابد **اقول** ذهب الحكماء والمعتزلة الى استحالة
رؤيته بالبصر لتجرده عن الجسمية وذهبت المجسمة والكرامية الى جواز رؤيته بالبصر
مع المواجهة واما الاشاعرة فاعتقدوا تجرده وقالوا بصحة رؤيته فخالفوا جميع العقلاء
وتحير بعضهم فقال ليس مرادنا بالرؤية الانطباع او خروج الشعاع بل الحالة
التي تحصل من رؤية الشيء بعد حصول العلم به وقال بعضهم معنى الرؤية هو انكشاف
العبادة المؤمنين في الآخرة الكشف البدري والحق انهم ان عنوا بذلك
الانكشاف التام فهو مسلم فان المعارف تصير يوم القيامة ضرورية والا فلا تجوز منه

الا الرؤية وهو باطل عقلا وسمعا اما عقلا فلانه لو كان مرئيا لكان في جهة فيكون جسـ
جسما وهو باطل كما تقدم بيان الاول ان كل مرئي فهو اما مقابل او في حكم المقابل
كالصور في المرآة وذلك ضروري وكل مقابل او في حكمه فهو في جهة فلو كان البارئ تعالى
مرئيا لكان في جهة فهو باطل واما سمعا فمن وجوه الاول ان موسى عليه السلام سأل الرؤية
اجيب بلن تراني ولن للنفي التأبيد نقلا عن اهل اللغة واذا لم يره موسى لم يره
غيره بطريق الاولى الثاني قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار تمدح بنفي ادراك
الابصار له فيكون اثباته له نقصا الثالث انه تعالى استعظم طلب رؤيته ورتب الذم عليه
والوعيد فقال فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم الصاعقة
بظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا
في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا **قال** الخامسة في نفي الشريك عنه تعالى للسمع والتمانع وفساد
نظام الوجود ولاستلزامه التركيب لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود فلا بد
من مايز **اقول** اتفق المتكلمون والحكماء على سلب الشريك عنه تعالى لوجوه الاول الدلائل
السمعية والنقلية واجماع الانبياء وهو حجة ههنا لعدم توقف صدقهم على ثبوت الوحدانية

الثاني دليل

العقلي وهو دليل المتكلمين ويسمى دليل التمانع وهو ماخوذ من قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا وتقريره انه لو كان معه شريك لزم فساد نظام الوجود وهو باطل
بيان ذلك انه لو تعلقت ارادة احدهما بايجاد جسم متحرك فلا يخلو اما ان لا
يمكن للآخر ارادة سكونه او لا فان امكن فلا يخلو اما ان يقع مرادهما فيلزم اجتماع
المتنافيين او لا يقع مرادهما فيلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون او يقع مراد احدهما
دون الآخر فيلزم فسادان احدهما الترجيح بلا مرجح وثانيهما عجز الآخر وان لم يمكن للآخر
ارادة سكونه فيلزم عجزه اذ لا مانع الا تعلق ارادة ذلك الغير لكن عجز الاله وا
ترجيح بلا مرجح محال فيلزم تحقق فساد نظام الوجود وهو محال ايضا الثالث دليل
الحكماء وتقريره انه لو كان في الوجود واجبا الوجود لزم امكانهما وبيان ذلك انهما
حينئذ حيث كان في وجود فلا يخلو اما ان تميزا او لا فان لم يتميزا لم يحصل الاثنينية
وان تميزا لزم تركيب كل واحد منهما مما به المشاركة ومما به الممايزة وكل مركب
ممكن فيكونان ممكنين هذا خلف **قال** السادسة في نفي المعاني والاحوال
عنه تعالى لانه لو كان قادرا بالقدرة او عالما بعلم او غير ذلك لافتقر في صفاته الى ذلك

المعنى فيكون ممكنا هذا خلف اقول ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى قادر بالقدرة
وعالم بالعلم وحي بالحياة الى غير ذلك من الصفات وهي معان قديمة زائدة على
ذاته قائمة بها وقالت البهشمية انه تعالى مساو لغيره من الذوات وممتاز بحالة
تسمى الالوهية وتلك الحالة توجب له احوالا اربعة هي القادرية والعالمية والحيية
والموجودية والحال عندهم صفة لموجود لا توصف بالوجود ولا بالعدم وبطلان
تلك الدعوى ضروري لان الشيء اما موجود او معدوم اذ لا واسطة بينهما وبانه
تعالى عالم وقادر باعتبار القادرية تتعلق العالمية الى غير ذلك وقالت الحكماء والمحققون
من المتكلمين انه تعالى قادر لذاته وعالم لذاته الى غير ذلك من الصفات وما يتصور
منه الزيادة في قولنا ذات عالمة وقادرة فتلك امور اعتبارية زائدة في الذهن
لا في الخارج وهو الحق لنا انه لو كان قادرا بالقدرة او قادرية او عالما بالعلم او عالمية الى
غير ذلك من الصفات لزم افتقار الواجب في صفاته الى غيره لان تلك المعاني
والاحوال مغايرة لذاته قطعا وكل مفتقر الى غيره ممكن فلو كانت صفاته زائدة على
ذاته لكان ممكنا هذا خلف قال الرابعة انه تعالى غني ليس بمحتاج فان وجوب وجوده

دون غيره

دون غيره يقتضي استغناءه عنه وافتقار غيره اليه تعالى اقول من صفاته السلبية كونه تعالى
غنيا ليس بمحتاج الى غيره مطلقا لا في ذاته ولا في صفاته وذلك لان وجوب الوجود الثابت
له يقتضي استغناءه تعالى مطلقا عن جميع ما عداه جلت عظمته فلو كان محتاجا لزم افتقاره
فيكون ممكنا تعالى الله عنه بل البارى تعالى جلت عظمته مستغن عن جميع ما عداه والكل
رشحة من رشحات وجوده وذرة من ذرات جوده قال الفصل الرابع في العدل
وفيه مباحث الاول العقل قاض بالضرورة ان من الافعال ما هو حسن كرد الوديعة
والاحسان والصدق النافع وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب الضار ولهذا حكم
بهما من نفى الشرائع كالملاحدة وحكماء الهند ولانهما لو انتفيا عقلا لانتفيا سمعا لانتفاء
قبح الكذب حينئذ من الشارع اقول لما فرغ من مباحث التوحيد شرع في مباحث
العدل والمراد بالعدل هو تنزيه البارى تعالى عن فعل القبيح والاخلال بالواجب و
لما توقف ذلك على معرفة الحسن والقبح العقليين قدم البحث فيه واعلم ان الفعل
ضروري التصور وهو اما ان يكون له وصف زائد على حدوثه او لا والثاني كحركة
الساهي والنائم والاول اما ان ينفر العقل من ذلك الزائد او لا والاول هو القبيح والثاني

وهو الذي لا ينفر العقل منه اما ان يتساوى فعله وتركه وهو المباح او لا يتساوى فاما
ترجح تركه فهو المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من تركه وهو الواجب او مع جواز تركه
وهو المندوب اذا تقرر هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقالان على ثلثة معان الاول كون
الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسن او صفة نقص كقولنا الجهل قبيح الثاني كون الشيء
ملائما للطبع كالمستلذات او منافرا له كالالام الثالث كون الحسن ما يستحق على فعله
المدح عاجلا والثواب آجلا والقبيح ما يستحق على فعله الذم عاجلا والعقاب آجلا ولا
خلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين الاولين واما بالاعتبار الثالث فاختلف
المتكلمون فيه فقالت الاشاعرة ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى بل الشرع
فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح وقالت المعتزلة والامامية في العقل ما يدل على ذلك
فالحسن حسن في نفسه والقبيح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك ام لا ثم احتجوا على ذلك
بوجوه الاول انا نعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق النافع والانصاف والاحسان
ورد الوديعة وانقاذ الهلكى وامثال ذلك وقبح بعض كالكذب الضار والظلم والاساءة
الى الغير المستحقة وامثال ذلك من غير تخالج شك فيه ولذلك كان هذا الحكم مركوزا في جبلة الانسان

فانا اذا

فانا اذا قلنا لشخص ان صدقت فلك دينار واستوى الامران بالنسبة اليه فانه
يميل بعقله الى الصدق الثاني لو كان مدرك الحسن والقبح هو الشرع لا غير لزم ان لا
يتحققا بدونه واللازم باطل فالملزوم مثله اما بيان اللزوم فلامتناع تحقق المشروط بدون
شرطه ضرورة واما بيان بطلان اللازم فلان من لا يعتقد الشرع يحكم بحسن بعض الافعال وقبح
بعض من غير توقف في ذلك فلو كان انما يعلم بالشرع لما حكم به هؤلاء الثالث انه لو
انتفى الحسن والقبح العقليان انتفى الحسن والقبح الشرعيان واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم
وبيان الملازمة بانتفاء قبح الكذب حينئذ من الشارع اذ العقل لم يحكم بقبحه وهو لم يحكم
بقبح الكذب نفسه واذا انتفى قبح الكذب عنه انتفى الوثوق بصحة ما يخبر بحسنه وقبح ما يخبر
بقبحه **قال** التقرير انا فاعلون والضرورية بذلك للعقول الضرورية في سقوط الالزام
من يسلم وتزلزله منه على الذبح ولا امتناع والا لامتنع تكليفنا بشيء فلا عصيان ولا قبح
ان يخلق العقل فينا ثم يعذبنا عليه والسمع **اقول** ذهب ابو الحسن الاشعري
ومن تابعه الى ان الافعال كلها واقعة بقدرة الله تعالى وانه لا فعل للعبد اصلا وقال
بعض الاشعرية ان ذات الفعل من الله والعبد له الكسب وفسر الاشاعرة الكسب بانه

كون الفعل طاعة او معصية وقال بعضهم منا ان العبد اذا صمم العزم يخلق الله الفعل
عقيبه وقالت المعتزلة والزيدية والامامية ان افعال العباد صادرة من العبد وصفاتها والكيفيات الذاتية
وكونها كلها واقعة بقدرة العبد واختياره وانه ليس بمجبور على فعله بل له ان يفعل وله ان لا
يفعل وهو الحق لوجوه الاول انا نجد تفرقة ضرورية بين صدور الفعل منا تابعا للقصد والداعي
كالنزول من السطح على الدرج وبين صدوره منا لا كذلك كالسقوط منه اما مع قاسر او مع رعشة
فانا نقدر على الترك في الاول دون الثاني ولو كانت الافعال ليست منا لكانت على وتيرة
واحدة من غير فرق لكن الفرق حاصل فيكون منا وهو المطلوب الثاني لو لم يكن العبد موجدا لافعاله لا
متنع تكليفه والا لزم تكليف ما لا يطاق واللازم باطل وذلك لانه حينئذ غير قادر على ما كلف فلو
كلف لكان تكليفا بما لا يطاق وهو باطل بالاجماع واذا لم يكن مكلفا لم يكن عاصيا بالمخالفة له
لكنه عاص بالاجماع الثالث انه لو لم يكن العبد قادرا موجدا لفعله لكان الله تعالى اظلم الظالمين
ومن ذلك ان يفعل القبيح اذا كان صادرا منه ثم استحال معاقبته العقلية لانه لم يصدر لكنه
يعاقبه تعالى فيكون ظالما تعالى الله عن ذلك الرابع الكتاب العزيز الذي هو فارق
بين الحق والباطل مشحون باضافة الفعل الى العبد وانه واقع بمشيته كقوله تعالى فويل للذين

يكتبون

يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقوله ان يتبعون الا الظن وقوله حتى يغيروا
ما بانفسهم ومن يعمل سوءا يجز به ولكل امرئ بما كسب رهين وجزاء بما كنتم تعملون الى غير ذلك وكذلك
آيات الوعد والوعيد والذم والمدح وهي اكثر من ان تحصى الثالث في استحالة القبيح عليه تعالى
لان له صارفا عنه وهو العلم بالقبح ولا داعي له اليه لانه اما داعي الحاجة الممتنع عليه او الحكمة وهو ايضا
منتف هنا ولانه لو جاز صدوره منه لامتنع اثبات النبوات **قال** يستحيل ان يكون
الباري تعالى فاعلا للقبيح وهو مذهب المعتزلة وعند الاشاعرة هو فاعل الكل حسنا كان او قبيحا
والدليل على ما قلناه وجهان الاول ان الصارف عنه موجود والداعي اليه معدوم وكلما كان
كذلك امتنع الفعل ضرورة اما وجود الصارف فهو القبح والله تعالى عالم به واما عدم الداعي فلانه
اما داعي الحاجة المستحيلة عليه تعالى لانه غير محتاج واما داعي الحكمة الموجودة فيه وهو ايضا منتف لان القبيح
لا حكمة فيه الثاني انه لو جاز عليه القبيح امتنع اثبات النبوات واللازم باطل اجماعا فالملزوم
مثله بيان الملازمة انه لو جاز القبيح منه لجاز تصديق الكاذب ومع ذلك لا يمكن الجزم بصحة
النبوة وهو ظاهر **قال** ولا يستحيل عليه ارادة القبيح لانها قبيحة **اقول** ذهب الاشاعرة الى انه تعالى
مريد لجميع الكائنات حسنة كانت او قبيحة شرا كان او خيرا ايمانا كان او كفرا لانه موجد للكل

فهو مريد له وذهبت المعتزلة الى استحالة ارادته للقبيح والكفر وهو الحق لان ارادة
القبيح قبيحة لانا نعلم ضرورة ان العقلاء كما يذمون فاعل القبيح كذا يذمون مريده والامر به
فقول المصنف رحمه في اثر البحث والنتيجة اي يلزم من امتناع فعل القبيح امتناع ارادته قال
الرابع انه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن عليه ولاستلزام نفيه العبث وهو قبيح
عقلا اقول ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى لا يفعل لغرض والا لكان ناقصا مستكملا بذ
لك الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله تعالى معللة بالاغراض والا لكان عابثا تعالى الله
عنه وهو مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق لوجهين نقلي وعقلي اما النقلي فدلالة القرآن عليه
ظاهرة لقوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا واما
العقلي فهو انه لولا ذلك لزم ان يكون عابثا واللازم باطل فالملزوم مثله اما بيان
اللزوم فظاهر واما بيان بطلان اللازم فلان العبث قبيح لا يفعله الحكيم واما
قولهم لو كان فاعلا لغرض لكان مستكملا بذلك الغرض فانا نلتزم الاستكمال لو كان ا
الغرض عائدا اليه لكنه ليس كذلك بل هو عائد اما الى منفعة العبد او لاقتضاء نظام الوجود

ذلك الغرض

ذلك الغرض وذلك لا يلزم منه الاستكمال قال وليس الغرض الاضرار لقبحه بل النفع
اقول لما ثبت ان افعاله تعالى معللة بالغرض وان ذلك الغرض عائد الى الغير وحينئذ ليس الغرض
الاضرار وذلك الغير لان ذلك قبيح عند العقلاء كمن اقدم الى غيره طعاما مسموما ليـ
بقتله واذا لم يكن الغرض الاضرار تعين ان يكون النفع وهو المطلوب قال فلا بد من التكليف
وهو بعث من يجب طاعته على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط الاعلام اقول لما ثبت
ان الغرض من فعله تعالى نفع العبد ولا نفع الحقيقي الا الثواب لان ما عداه اما دفع ضرر او جلب
نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون ذلك عوضا لخلق العبد ثم ان الثواب يقبح الابتداء به
كما يأتي فاقتضت الحكمة توسط التكليف والتكليف لغة مأخوذ من الكلفة وهي المشقة و
في اصطلاحا ما ذكره المصنف فالبعث على الشيء هو الحمل عليه ومن يجب طاعته هو الله تعالى
فقط لكن قال على جهة الابتداء لان وجوب طاعة غير الله كالنبي والامام والوالد
والسيد والمنعم تابع ومتفرع على طاعة الله تعالى وقوله على ما فيه مشقة احترازا عما لا مشقة
فيه كالبعث على النكاح المستلذ واكل المستلذات من الاطعمة وقوله بشرط الاعلام
اي بشرط اعلام المكلف بما كلف به وهو من شرائط حسن التكليف وشرائطه ثلثة

الاول عائدة الى التكليف نفسه وهي اربع الاول انتفاء المفسدة فيه لانه قبيح الثانية تقدمه
على وقت الفعل الثالثة امكان متعلقه لانه يقبح التكليف بالمستحيل الرابعة ثبوت صفة زائدة
على حسنه اذ لا تكليف بالمباح الثانية عائدة الى المكلف وهو فاعل التكليف وهي اربعة
الاول علمه بصفات الفعل من كونه حسنا او قبيحا الثاني علمه بقدر ما يستحقه كل واحد من المكلفين
من ثواب او عقاب الثالث قدرته على ايصال حق المستحق الرابع كونه غير فاعل للقبيح
الثالثة عائدة الى المكلف وهو محل التكليف وهي ثلثة الاول قدرته على الفعل لاستحالة
تكليف ما لا يطاق كتكليف الاعمى بنقطة المصحف والزمن كالمقعد بالطيران الثاني علمه بما كلف به
او امكان علمه به فان الجاهل المتمكن من العلم غير معذور الثالث امكان الة الفعل ان توقف
على الة كالراحلة ثم متعلق التكليف اما علم او ظن او عمل اما العلم فاما عقلي كالعلم بالله وصفاته و
عدله وحكمته والنبوة والامامة او سمعي كالشرعيات واما الظن ففي جهة القبلة واما العمل فكا
العبادات **قال** والا لكان مغريا بالقبيح حيث خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور
من الحسن فلا بد من زاجر وهو التكليف **اقول** هذا اشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو
مذهب المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا التكليف ولا غيره
والدليل

والدليل على قوله انه لولا ذلك لكان الله تعالى فاعلا للقبيح وبيان ذلك انه خلق في
العبد الشهوات والميل الى القبائح والنفور والنفرة عن الحسن فلو لم يقرر عنده وجوب
الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعده بالعقاب لكان مغريا بالقبيح وهو قبيح **قال** والعلم
بذم غير كاف لاستسهال الذم في قضاء الوطر **اقول** هذا جواب سؤال مقدر تقديره
السؤال انه لم لا يكون العلم باستحقاق الذم على القبيح زاجرا عنه والعلم باستحقاق المدح
على الحسن داعيا اليه وح لا حاجة الى التكليف لحصول الغرض بدونه اجاب المصنف بان
العلم غير كاف لان كثيرا ما يستسهل الذم على القبيح مع قضاء الوطر منه خاصة مع حصول
الدواعي الحسية التي هي في الاكثر تكون قاهرة للدواعي العقلية **قال** ووجه حسنه
التعريض للثواب اعني النفع المستحق المقارن للتعظيم والاجلال الذي يستحيل الابتداء به
اقول هذا ايضا جواب عن سؤال مقدر تقدير السؤال ان جهة حسن التكليف
اما حصول العقاب وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول
ان الكافر الذي يموت على كفره مكلف مع عدم حصول الثواب له الثاني ان الثواب
مقدور لله ابتداء فلا فائدة في توسط التكليف اجاب المصنف بان جهة حسنه وهي

التعريض للثواب لا حصول الثواب والتعريض عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكون
الثواب مقدور الله ابتداء مسلم لكن يستحيل الابتداء به من غير توسط التكليف لانه يشتمل
على التعظيم والتعظيم من لا يستحق التعظيم قبيح عقلا وقول المصنف في تعريف الثواب النفع المستحق
فالنفع يشمل الثواب والتفضل والعوض فبقيد المقارنة للتعظيم خرج العوض قال
الناس انه تعالى يجب عليه فعل اللطف وهو ما يقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية ولا حظ له
في التمكين ولا يبلغ الالجاء لتوقف غرض المكلف عليه فان المريد للفعل من غيره اذا علم انه لا
يفعل الا بفعل يفعله المريد من غير مشقة لو لم يفعله لكان ناقضا لغرضه وهو قبيح عقلا
اقول ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية تارة يكون المتوقف عليه لازما في
لا يقع الفعل بدونه وذلك كالقدرة والالة وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكلف باعتبار تحققه
عليه احق واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فقوله ولا حظ له
في التمكين اشارة الى القسم الاول كالقدرة فانها ليست لطفا في الفعل بل شرط في امكانه
وقوله ولا يبلغ الالجاء لانه مع الالجاء لكان منافيا للتكليف اذا تقرر هذا فاعلم ان اللطف
تارة يكون من فعل الله تعالى فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه تعالى اشعاره به

وايجابه عليه

وايجابه عليه وتارة يكون من فعل غيرهما فيشترط في التكليف العلم وايجاب الله تعالى ذلك الفعل
على ذلك الغير واثابته عليه وانما قلنا بوجوب ذلك كله على الله تعالى لانه لولا ذلك لكان
ناقضا لغرضه ونقض الغرض قبيح عقلا وبيان ذلك ان المريد من غيره فعلا من الافعال
ويعلم المريد ان المراد منه لا يفعل الفعل المطلوب الا مع فعل يفعله المريد مع المراد منه نوع
ملاطفة او مكاتبة او ارسال اليه او سعي اليه وامثال ذلك من غير مشقة عليه في ذلك
فلو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته لعده العقلاء ناقضا لغرضه وذموه على ذلك وكذا القول
في حق الباري تعالى مع ارادة ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية فلو لم يفعل ما يتوقفان عليه
لكان ناقضا لغرضه ونقض الغرض قبيح تعالى الله عنه قال ان وحسنه انه تعالى يجب
عليه فعل عوض الالام الصادرة عنه ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي من التعظيم والا
لاجلال والا لكان ظالما تعالى الله عن ذلك ويجب زيادته على الالم والا لكان عابثا
اقول الالم انما يحسن من الحيوان اذا لم يعلم فيه وجه من وجوه القبح في ذلك للعبد خاصة
او لا يعلم فيه ذلك فيكون حسنا وقد ذكر لحسن الالم وجوه الاول كونه مستحقا الثاني
كونه مشتملا على النفع الزائد عليه العائد الى المتألم الثالث كونه مشتملا على دفع الضرر الزائد

عنه الرابع كونه مجرى العادة الخامس كونه مشتملا على وجه الدفع وذلك الحسن قد يكون
صادرا عنه تعالى وقد يكون صادرا عنا فاما ما كان صادرا عنه تعالى على وجه النفع فيجب فيه امران
احدهما العوض عنه والا لكان ظالما تعالى الله تعالى عنه ويجب ان يكون زائدا على الالم الحاصل
الى حد الرضا عند كل عاقل لانه يقبح في الشاهد ايلام شخص لتعويضه بعوض المه من غير زيادة لاشتماله
على العبث وثانيهما اشتماله على اللطف اما للمتألم او لغيره ليخرج عن العبث واما ما كان
صادرا عنا مما فيه وجه من وجوه القبح فيجب عليه تعالى الانتصاف للمتألم من المولم لعدله
ولانه لولاه لضيع عليه ويكون العوض مناسبا للالم والا لكان ظلما وههنا فوائد الاولى
العوض هو النفع المستحق الخالي عن التعظيم والاجلال فبقيد المستحق خرج التفضل وبقيد الخلو
عن التعظيم خرج الثواب الثانية لا يجب دوام العوض لانه يحسن في الشاهد ركوب
الاهوال الخطيرة ومكابدة المشاق العظيمة لنفع منقطع قليل الثالثة العوض لا يجب
حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله المصلحة في تاخيره بل قد يكون حاصلا في الدنيا وقد لا يكون
الرابعة الذي يصل اليه العوض المه في الآخرة اما ان يكون من اهل الثواب او من اهل
العقاب فان كان من اهل الثواب فكيفية ايصال اعواضه اليه بان يفرقه الله تعالى على

الاوقات

على الاوقات او يتفضل عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب اسقط بها جزءا من عقابه بحيث
لا يظهر له التخفيف بان يفرق القدر على الاوقات الخامسة الالم الصادر عنه تعالى اما بغير
واسطة او بواسطة والصادر عن غير العاقل كالعجماوات وكذا ما يصدر عنه لقصد تفويت المنفعة
لمصلحة الغير وانزال الغموم الحاصلة من غير فعل العبد عوض ذلك كله على الله تعالى لعدله وكرمه
قال الفصل الخامس في نبوة النبي والنبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد
من البشر **اقول** لما فرغ من مباحث العدل اردف ذلك بمباحث النبوة لتفرعها
عليه وعرف النبي بانه هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر فبقيد الانسان
يخرج الملك وبقيد المخبر عن الله تعالى يخرج المخبر عن غيره وبقيد عدم واسطة احد من
البشر يخرج الامام والعالم فانهما مخبران عن الله تعالى بواسطة النبي صلى الله عليه وآله اذا تقرر هذا فاعلم ان
النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل على ذلك هو انه
لما كان المقصود من ايجاد الخلق هو المصلحة العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم وردعهم
عما فيه مفاسدهم واجبا في الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم او احوال معادهم اما
احوال معاشهم فهو انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النوع الانسان الى الاجتماع

الذي يحصل معه معاونة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج اليه ويستلزم ذلك الاجتماع يتجاذبا
ويتنازعا فيحصلان من جهة كل واحد النفع وارادة المنفعة لنفسه دون غيره بحيث يفضي
ذلك الى الفساد والهرج وانحلاله فاقتضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعا يجري بين النوع
بحيث ينقاد كل واحد الى امره ويقف عند زجره ثم لو فوض ذلك الشرع اليهم لحصل ما كان
اولا اذ لكل واحد رأي يقتضيه عقله وميل يوجبه طبعه فلا بد من شارع متميز بآيات و
ودلالات تدل على صدقه كي يشرع ذلك الشرع مستغنيا عن ريب يعد فيه المطيع ويتوعد
فيه العاصي ليكون ذلك ادعى الى انقيادهم لامره ونهيه واما الاحوال المعادية فهو انه لما
كانت السعادة الاخروية لا تحصل الا بكمال النفس بالمعارف الحقيقية والاعمال الصالحة
وكان التعلق بالامور الدنيوية وانغمار العقل في الملابس البدنية مانعا من دركها على
الوجه التام واخذ الاصوب بحيث ادركه لكن مع تخالج الشك ومعارضة الوهم فلا بد
من وجه شخص لم يحصل له ذلك التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلائل ويوضحها ويزيح
الشبهات ويدفعها ويعضد ما ارشدت اليه عقولهم ويبين لهم ما لم يهتدوا اليه ويذكرهم
معبودهم ويقرر لهم العبادة والاعمال الصالحة ما هي وكيف هي على وجه يوجب لهم الزلفى
لتبدلهم

عند ربهم ويكرر ما عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير كي لا يستولي عليهم السهو والنسيان
اللذان هما كالطبيعة الثانية للانسان وذلك الشخص المفتقر اليه في احوال المعاش
والمعاد هو النبي فاذا النبوة واجب في الحكمة وهو المطلوب **قال** وفيه مباحث الاول
في نبوة نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله لانه ظهر على يده المعجز كالقرآن
وانشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الزاد القليل وتسبيح
الحصى في كفه وهي اكثر من ان تحصى فادعى النبوة فيكون صادقا والا لزم اغراء المكلفين
بالقبيح فيكون محالا **اقول** لما كانت المصالح تختلف بحسب اختلاف الازمان والاشخاص
كالمريض الذي يختلف احواله في كيفية المعالجة واستعمال الادوية بحسب اختلاف مزاجه في
تغيره لانه في المرض بحيث يعالج في وقت بما يجب معالجته به في وقت آخر كانت النبوة
والشرائع مختلفة بحسب اختلاف مصالح الخلق في ازمانهم واشخاصهم وذلك هو السر
في نسخ الشرائع بعضها ببعض الى ان انتهت النبوة والتشريع الى نبينا محمد صلى الله عليه وآله
وسلم الذي اقتضت الحكمة كون نبوته وشريعته ناسخين لما تقدمهما باقيين ببقاء
التكليف والدليل على صحة نبوته ص هو انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده وكل من كان كذلك

نبيا حقا فيحتاج الى بيان امور ثلثة الاول انه ادعى النبوة الثاني انه ظهر المعجز على يده الثالث
انه كان كذلك فهو نبي حق اما الاول فهو ثابت اجماعا من الناس بحيث لم ينكره
احد واما الثاني فلان المعجز هو الامر الخارق للعادة المطابق للدعوى المقرون بالتعذر على
الخلق الاتيان بمثله واما اعتبار خرق العادة اذ لولاه لما كان معجزا كطلوع الشمس من مشرقها
وغروبها واما مطابقة الدعوى فلانه لولا ذلك لم يدل على صدق مدعيه اذ لو خالف كما نقل عن مسيلمة الكذاب
لما دل على الصدق واما التعذر على الخلق الاتيان بمثله فلانه لو كان الشريك في الوقوع لما دل
ايضا على النبوة ولا شك في ظهور المعجزات على يد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وذلك معلوم با
التواتر الذي يفيد العلم ضرورة فمن ذلك القرآن الكريم الذي تحدى به العرب وطلب منهم
الاتيان بمثله فلم يقدروا على ذلك وعجزت مصاقع الخطباء من العرب العرباء حتى عدلوا
عن معارضته الى محاربته ومشاقته الذي حصل به ذهاب نفوسهم واموالهم وسبي ذراريهم
ونسائهم مع انهم كانوا اقدر على دفع ذلك لتمكنهم من مفردات الالفاظ وتركيبها لانهم
اهل الفصاحة والبلاغة والكلام والخطاب والمحاورات والاجوبة فعدولهم عن ذلك
الى المحاربة دليل على عجزهم اذ العاقل لا يختار الاصعب مع امكان الاسهل الا لعجزه عنه ومن ذلك

انشقاق القمر

انشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير وتسبيح الحصى
في كفه وكلام الذراع المسموم وحنين الجذع وكلام الحيوانات الصامتة والاخبار بالمغيبات
واستجابة دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثرة وذلك معلوم في كتب المعجزات والتواريخ
حتى حفظ منها ما ينيف على الالف الذي اعظمها واشهرها الكتاب العزيز الذي لا ياتيه ا
لباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا تمله الطباع ولا تمجه الاسماع ولا تخلق بكثرة ترداده
ولا يجلي الظلمات الا به واما الثالث فلانه لو لم يكن صادقا في دعواه النبوة لكان كاذبا
وهو باطل اذ يلزم منه اغراء المكلفين باتباع الكاذب وذلك قبيح لا يفعله الحكيم **قال** الثاني
في وجوب عصمته العصمة لطف خفي يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث لا يكون له داع الى ترك
الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك لانه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله
فانتفت فائدة البعثة وهو محال **اقول** اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الالطاف ا
لمقربة ويحصل له زائد على ذلك لاجل ملكة نفسانية لطف يفعله الله به بحيث لا يختار
معه ترك طاعة ولا فعل معصية مع قدرته على ذلك وذهب بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه
الاتيان بالمعاصي وهو باطل والا لما استحق مدحا واذا تقرر هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في

عصمة الانبياء فجوزت الخوارج عليهم الذنوب وعند بعضهم كل ذنب كفر والحشوية جوزوا الاقدام
على الكبائر ومنهم من منعها عمدا لا سهوا وجوزوا العمد في الصغائر والاشاعرة منعوا الكبائر مطلقا
وجوزوا الصغائر سهوا والامامية اوجبوا العصمة مطلقا عن كل معصية عمدا او سهوا وهو
الحق لوجهين الاول ما اشار اليه المصنف وتقريره انه لو لم يكن الانبياء معصومين لانتفت
فائدة البعثة واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انه اذا جازت المعصية عليهم
لم يحصل الوثوق بصحة قولهم لجواز الكذب ح عليهم واذا لم يحصل الوثوق بصحة قولهم لم يحصل
الانقياد لامرهم ونهيهم فتنتفي فائدة بعثتهم وهو مح الثاني انه لو صدر عنهم الذنب لوجب اتباعهم
لدلالة النقل على وجوب اتباعهم لكن اتباعهم مح لانه قبيح فيكون صدور الذنب
عنهم مح وهو المطلوب قال الثالث انه معصوم من اول عمره الى آخره لعدم انقياد القلوب
الى طاعة من عهد منه في سالف عمره انواع المعاصي من الصغائر والكبائر وما تنفر النفس منه
اقول ذهب القائلون بعصمتهم فيما نقل عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الوحي واما قبله
فمنعوا عنهم الكفر والاصرار على الذنب وقال اصحابنا بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحي وبعده
والدليل عليه ما ذكره المصنف وهو ظاهر واما ما ورد في الكتاب العزيز والاخبار مما يوهم صدور الذنب

عنهم فمحمول

عنهم فمحمول على ترك الاولى جمعا بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل مع ان جميع ذلك
قد ذكر له وجوه ومحامل مذكورة في مواضعها وعليك في ذلك بمطالعة كتاب تنزيه الانبياء
الذي صنفه السيد المرتضى علم الهدى الموسوي رحمه الله وغيره من الكتب ولولا خوف الاطالة
لذكرنا شيئا من ذلك قال الرابع يجب ان يكون افضل الرعية والا لزم تقديم
المفضول على الفاضل عقلا وسمعا قال الله تعالى افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن
لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون اقول يجب اتصاف النبي بجميع الكمالات
والفضائل ويجب ان يكون في ذلك افضل واكمل من كل واحد من اهل زمانه لانه يقبح
من الحكيم الخبير ان يقدم المفضول المحتاج الى التكميل على الفاضل المكمل عقلا وسمعا اما عقلا فلانه
او يقبح في الواقع ان يجعل مبتديا في الفقه مقدما على ابن عباس وغيره من الفقهاء ويجعل مبتديا
في المنطق مقدما على ارسطو ومبتديا في النحو مقدما على سيبويه والخليل وكذا في كل فن من
الفنون واما سمعا فما اشار اليه سبحانه في الآية المذكورة وغيرها قال الخامس يجب ان
يكون منزها عن دناءة الآباء وعهر الامهات وعن الرذائل الخلقية والعيوب الخلقية لما
في ذلك من النقص فيسقط محله من القلوب والمطلوب خلافه اقول لما كان المطلوب من الخلق

هو الاشقيا والشاتم للنبي واقبال القلوب عليه وجب ان يكون متصفا باوصاف
المحامد من كمال العقل والذكاء والفطنة وعدم السهو وقوة الرأي والشجاعة والنجدة
والعفة والسجية والكرم والسخاوة والجود والايثار والغيرة والرأفة والرحمة والتواضع
واللين وغير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب النفرة عنه وذلك اما بالنسبة
الى الخارج عنه ككفر ودناءة الاباء وعهر الامهات واما بالنسبة اليه فاما في احواله كالاكل
في الاكل على الطريق ومجالسة الاراذل وان يكون حائكا او حجاما او زبالا او غير ذلك
من الصنائع الرذيلة واما في اخلاقه كالحقد والعجب والحسد والفظاظة والغلظة والبخل والجبن
والجنون والحرص على الدنيا والاقبال عليها ومراعاة اهلها ومسامحتهم في اوامر الله وغير ذلك
من الرذائل واما في خلقه كالبرص والجذام والجنون والبكم والبله والابنة وامثال ذلك
لما في ذلك من النقص عليه الموجب لسقوط محله من القلوب **قال** الفصل السادس في الامامة
وفيه مباحث الامامة وهي رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص من الاشخاص
نيابة عن النبي وهي واجبة عقلا لان الامامة لطف فانا نعلم قطعا ان الناس اذا كان
لهم رئيس مرشد مطاع ينتصف للمظلوم من الظالم ويردع الظالم عن ظلمه كانوا الى الصلاح اقرب

ومن الفساد

ومن الفساد ابعد وقد تقدم ان اللطف واجب **اقول** هذا البحث هو بحث الامامة
من توابع النبوة وفروعها والامامة رياسة عامة في امور الدنيا والدين لشخص من
الاشخاص انسانى فالرياسة جنس قريب والجنس البعيد هو النسبة وكونها عامة فصل
يفصلها عن الولاية القضاة والنواب وفي امور الدين والدنيا بيان لمتعلقها فانها كما تكون
في الدين فكذا في الدنيا وكونها لشخص انسانى فيه اشارة الى امرين احدهما ان مستحقها يكون شخصا
معينا معهودا من الله تعالى ورسوله لا اي شخص اتفق وثانيهما انه لا يجوز ان يكون مستحقها اكثر من
واحد في عصر واحد وزاد بعض الفضلاء في التعريف بحق الاصالة وقال في تعريفها الامامة
رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص انسانى بحق الاصالة واحترز بهذا عن نائب يفوض
اليه الامام عموم الولاية فان رياسته عامة لكن ليست بالاصالة والحق ان ذلك يخرج
بقيد العموم فان النائب المذكور لا رياسة له على امامه فلا يكون رياسته عامة ومع ذلك كله
فالتعريف ينطبق على النبوة فحينئذ يزاد فيه بحق النيابة عن النبي او بواسطة بشر اذا عرفت
هذا فاعلم ان الناس قد اختلفوا في الامامة هل هي واجبة ام لا فقالت الخوارج انها
ليست واجبة مطلقا وقالت الاشاعرة والمعتزلة بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت الاشاعرة

معلوم سمعا فان المعتزلة قالت واجبة عقلا وقالت اصحابنا الامامية هي واجبة عقلا على الله تعالى وهو
الحق والدليل على وجوبه ان الامامة لطف وكل لطف واجب على الله تعالى فالامامة
واجبة على الله تعالى اما الكبرى فقد مر بيانها واما الصغرى فمعنى ان اللطف كما عرفت هو ما
يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية وهذا المعنى حاصل في الامامة وبيان ذلك ان
من عرف عوائد الدهماء وجرب قواعد السياسة علم ضرورة ان الناس اذا كان لهم رئيس
مطاع فيما بينهم يردع الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه وينتصف للمظلوم من ظالمه ومع ذلك يحملهم
على القواعد العقلية والوظائف الدينية ويردعهم عن المفاسد الموجبة لاختلال النظام في امور
معاشهم وعن القبائح الموجبة للوبال في معادهم بحيث يخاف كل واحد مؤاخذته على ذلك
كانوا مع ذلك الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد ولا نعني باللطف الا ذلك فيكون
الامامة لطفا وهو المطلوب واعلم ان كل ما دل على وجوب النبوة فهو دال على وجوب الامامة اذ
الامامة خلافة عن النبوة قائمة مقامها الا في تلقي الوحي الالهي بلا واسطة وكما ان تلك النبوة
واجبة على الله تعالى في الحكمة فكذا هذه واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا انما يجب عليهم نصب
الامام الرئيس لدفع الضرر عن انفسهم ودفع الضرر واجب قطعا قلنا لا نزاع في كونه دافعا

للضرر وكونه

للضرر وكونه واجبا انما النزاع في تفويض ذلك الى الخلق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين
الائمة فيؤدي الى الضرر المطلوب زواله وايضا اشتراط العصمة ووجوب النص يرفع ذلك قال الثاني
يجب ان يكون الامام معصوما والا تسلسل لان الحاجة الداعية الى الامام هي رد الظالم عن ظلمه و
الانتصاف للمظلوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم لافتقر الى امام آخر ويتسلسل وهو محال ولانه لو
فعل المعصية فان وجب الانكار عليه سقط محله من القلوب وانتفت فائدة نصبه وان لم
يجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولانه حافظ للشرع فلا بد من عصمته ليؤمن
من الزيادة والنقصان ولقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين اقول لما ثبت وجوب الامامة شرع
في بيان الصفات التي هي شرط في صحة الامامة فمنها العصمة وقد عرفت معناها وقد اختلف
في اشتراطها في الامامة فاشترطها اصحابنا الاثنا عشرية والاسماعيلية خلافا لباقي الفرق
واستدل المصنف على مذهب اصحابنا بوجوه الاول انه لو لم يكن الامام معصوما لزم عدم تناهي
الائمة واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انا قد بينا ان العلة المحوجة الى الامام هي
ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه وحمل الرعية على ما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفا
سدهم فلو كان هو غير معصوم افتقر الى امام آخر يردعه عن خطائه وننقل الكلام الى الآخر ويلزم

عدم تناهي الائمة وهو باطل الثاني انه لو لم يكن معصوما لجازت المعصية عليه ولنفرض وقوعها منه
وح يلزم اما انتفاء فائدة نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واللازم
بقسميه باطل فكذا الملزوم بيان اللزوم انه اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب
الانكار عليه اولا فعلى الاول يلزم سقوط محله من القلوب وان يكون مامور العبد ان
كان امرا ونهيا لعبد ان كان ناهيا فح تنتفي الفائدة المطلوبة من نصبه وهي تعظيم محله
في القلوب والانقياد لامره ونهيه وعلى الثاني يلزم عدم وجوب الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب
ان يكون معصوما اما الاول فلان الحافظ للشرع اما الكتاب والسنة المتواترة او
الاجماع والبراءة الاصلية او القياس او خبر الواحد او الاستصحاب بطل ذلك دائما
من غيره غير صالح للحفظ اما الكتاب والسنة فلكونهما غير وافيين بكل الاحكام مع
ان الكتاب تعتوره في وافقه حكما يجب تخصيصه واما الاجماع فلوجوه الاول تعذره في اكثر الوقائع
مع ان الكتاب فيها حكم الثاني انه على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع حجة فان
الاجماع غير منعقد لجواز الخطاء على كل واحد منهم فكذا على الكل ولجواز الخطاء على الكل اشار بقوله

فان مات

فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض فان توجه الخطاب لا يتوجه الا الى من يجوز عليه الخطاء قطعا اذ لا يقال للانسان لا تطير
الا انه لما لعدم جواز ذلك عليه واما البراءة الاصلية فلانه يلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام
الشرعية اذ نقل الاشياء عن البراءة الذمة من وجوب او حرمة واما الثلثة الباقية فتشترك
في افادتها الظن والظن لا يغني من الحق شيئا خصوصا والدليل قائم في منع القياس و
ذلك لان مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب الصوم اخر يوم رمضان و
تحريمه اول شوال واتفاق المختلفات كوجوب الوضوء من البول والغائط واتفاق القتل
خطأ والظهار في الكفارة هذا مع ان الشارع قطع يد سارق القليل دون غاصب
الكثير والجلد بقذف الزنا واوجب فيه اربع شهادات دون الكفر وذلك كله ينافي
القياس وقد قال رسول الله صلعم تعمل هذه الامة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة و
برهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا واضلوا فلم يبق الا ان يكون الحافظ
للشرع الامام وذلك هو المطلوب وقد اشار الباري تعالى اليه بقوله ولو ردوه الى الرسول
والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم واما الثاني فلانه لو كان حافظا للشرع

ولم يكن معصوما لما امن في الشرع الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل الرابع ان غير المعصوم
ظالما ولا شيء من الظالم بصالح للامامة فلا شيء من غير المعصوم بصالح للامامة واما
الصغرى فلان الظالم واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى
فلقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين والمراد بالعهد عهد الامامة لدلالة الآية على ذلك
قال الثالث الامام يجب ان يكون منصوصا عليه لان العصمة من الامور الباطنة
التي لا يعلمها الا الله تعالى فلا بد من نص من يعلم عصمته عليه او ظهور معجزة على يده يدل على صدقه
اقول هذه اشارة الى الطريق الى تعيين الامام وقد حصل الاجماع على ان التنصيص من الله
ورسوله او امام معصوم سابق سبب مستقل في تعيين الامام وانما الخلاف في انه هل يحصل
تعيينه بسبب غير النص ام لا فمنع اصحابنا الامامية من ذلك مطلقا وقالوا لا طريق الا النص
لانا قد بينا ان العصمة شرط في الامام والعصمة امر خفي لا اطلاع عليه لاحد الا الله فلا
يحصل العلم بها في اي شخص هي الا باعلام عالم الغيب وذلك يحصل بامرين احدهما
اعلام معصوم كالنبي بعصمة الامام وتعيينه وثانيهما اظهار المعجزة على يده
الدالة على صدقه في ادعائه الامامة وقال اهل السنة اذا بايعت الامة شخصا غلب بظنهم
استعداده

استعداده لها واستولى بشوكته على خطة الاسلام صار اماما وقالت الزيدية كل فاطمي
عالم زاهد خرج بالسيف وادعى الامامة فهو امام والحق خلاف ذلك لوجهين الاول ان
الامامة خلافة عن الله ورسوله فلا تحصل الا بقولهما الثاني ان اثبات الامامة بالبيعة او
الدعوة يفضي الى الفتنة لاحتمال ان تبايع كل فرقة منهم شخصا او يدعي كل فاطمي عالم الامامة
فيقع التحارب والتجاذب قوله الرابع الامام يجب ان يكون افضل الرعية لما تقدم في
النبي عليه السلام اقول يجب ان يكون الامام افضل اهل زمانه لانه مقدم على الكل فلو
كان فيهم من هو افضل منه لزم تقديم المفضول على الفاضل وهو قبيح عقلا وسمعا و
قد تقدم بيانه في النبوة قوله الخامس الامام بعد رسول الله صلعم علي بن ابي طالب عليه
التحية والسلام للنص المتواتر من النبي صلعم ولانه افضل لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم ومساوي
الافضل افضل ولاحتياج النبي صلعم اليه في المباهلة ولان الامام يجب ان يكون معصوما ولا
احد غيره ممن ادعي له الامامة بمعصوم اجماعا فيكون هو الامام ولانه اعلم لرجوع الصحابة
اليه في وقائعهم ولم يرجع هو الى احد غيره ولقوله صلعم اقضاكم علي ولانه ازهد من غيره حتى
طلق الدنيا ثلاثا قوله لما فرغ من شرائط الامامة شرع في تعيين الامام وقد اختلف

الناس نحو ذلك فقال قوم الامام بعد رسول الله صلعم واله العباس ابن عبد المطلب بارثه و
قال جمهور المسلمين هو ابو بكر ابن ابي قحافه باختيار الناس له ثم تواتر وقالت الشيعة هو علي
ابن ابي طالب عليه التحية والسلام بالنص عليه من الله ورسوله وذلك هو الحق وقد استدل
المصنف رحمه الله على حقيته بوجوه الاول ما نقله الشيعة نقلا متواترا بحيث افاد العلم القطعي
من قول النبي صلعم في حقه سلموا عليه بامرة المؤمنين وانت الخليفة من بعدي وانت
ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي وغير ذلك من الالفاظ الدالة على المقصود فيكون هو
الامام وذلك هو المطلوب الثاني انه افضل الناس بعد رسول الله صلعم فيكون هو
الامام لقبح تقديم المفضول على الفاضل اما انه افضل فلوجهين الاول انه مساوي للنبي
والنبي افضل ولذا مساويه والا لم يكن مساويا اما انه مساويا فلقوله تعالى في آية المباهلة
وانفسنا وانفسكم والمراد بانفسنا هو علي ابن ابي طالب ع لما ثبت بالنقل الصحيح ولانه
انه ليس المراد به ان نفسه هي نفسه لبطلان الاتحاد فيكون المراد انه مثله ومساويا
كما يقال زيد الاسد اي مثله في الشجاعة واذا كان مساويا كان افضل وهو المطلوب الثاني
ان النبي صلعم والد قد احتاج اليه في المباهلة في دعائه دون غيره من الصحابة والانبياء

والمحتاج اليه

والمحتاج اليه افضل من غيره خصوصا في هذه الواقعة العظيمة التي هي من قواعد النبوة ودعوتها
واساسها الثالث يجب ان يكون الامام معصوما ولا شيء من غيره علي ادعيت له الامامة
بمعصوم فلا شيء من غيره بامام اما الصغرى فقد تقدم بيانها واما الكبرى فللاجماع
على عدم عصمة العباس وابي بكر فيكون علي هو المعصوم فيكون علي هو الامام والا لزم
خرق الاجماع لو اثبتنا لغيره او خلو الزمان من امام معصوم وكلاهما باطلان الرابع انه
اعلم الناس بعد رسول الله صلعم فيكون هو الامام اما الاول فلوجوه الاول انه كان شديد
الحدس والذكاء والحرص على التعلم ودائم المصاحبة للرسول الذي هو الكامل المطلق بعد
الله وكان رسول الله صلعم شديد المحبة له والحرص على تعليمه واذا اتفق هذا الشخص وجب
ان يكون اعلم من كل واحد بعد ذلك المعلم وهو ظاهر الثاني ان اكابر العلماء من الصحابة
والتابعين كانوا يرجعون اليه في الوقائع التي تعرض لهم ويأخذون بقوله ويرجعون
عن اجتهادهم وذلك يعين في كتب التواريخ والسير الثالث ان ارباب الفنون
في العلوم كلها يرجعون اليه فان اصحاب التفسير يأخذون بقول ابن عباس وهو كان
تلميذه حتى انه قال انه عم شرح لي في با بسم الله الرحمن الرحيم من اول الليل الى آخره

وارباب علم الكلام يرجعون اليه اما المعتزلة فيرجعون الى ابي علي الجبائي وهو يرجع في العلم
الى ابي هاشم ابن محمد ابن الحنفية وهو يرجع في العلم الى ابيه علي عليه السلام اما الاشاعرة فانهم
يرجعون الى ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ الجبائي واما الامامية فرجوعهم اليه ظاهر ولو لم يكن
الا كلامه في نهج البلاغة وغيره الذي قرر فيه المباحث الالهية في التوحيد والعدل والقضا
والقدر وكيفية السلوك ومراتب المعارف الحقيقية وقواعد الخطابة وقوانين الفصاحة
والبلاغة وغير ذلك من الفنون لكان فيه كفاية للمعتبر وعبرة للمتفكر واما ارباب الفقه فرجوع
رؤسا المجتهدين من الفرق الى تلامذته مشهور وفتاويه العجيبة في الفقه المذكورة في مواضعها المحكمة
في قضية الحالف انه لا يحل قيد عبده حتى يتحقق بوزنه وحكمه في قضية صاحب الارغفة
وغير ذلك الرابع قول النبي صلى الله عليه وآله في حقه اقضاكم علي ومعلوم ان القضا يحتاج فيه الى جميع العلوم
التي يحتاجون(?) يحتاج بها الناس قوله ع لو ثنيت لي الوسادة فجلست عليها لحكمت
بين اهل التورية بتوراتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل الزبور بزبورهم وبين اهل
الفرقان بفرقانهم والله ما من اية نزلت في ليل او نهار او سهل او جبل الا وانا اعلم
فيمن نزلت وفي اي شي نزلت وذلك يدل على احاطته بجميع العلوم الالهية واذا كان

اعلم كان

اعلم كان متعينا للامامة وهو المطلوب وكيف لا وانه ازهد الناس اهل زمانه بعد رسول الله
فيكون هو الامام لان الازهد افضل لما انه ازهد فما يحكي في ذلك تصفح كلامه في الزهد
والمواعظ والاوامر والزواجر والاعراض عن الدنيا وظهرت اثار رحمته فيه حتى طلق الدنيا ثلاثا
واعرض عن مستلذاتها في الماكل والملابس ولم يعرف له ... في عمره(?) حتى انه
كان ... خبز يقبض له في ذلك فقال اخاف ان يصنع له فيه ... او اداما ...
في زهده وانه اقوى القوة وقوة تحميلا للمسكين واليتيم والاسير حتى نزل في ذلك قرآن ولا مجال(?)
الفضيلة لمحضه قوله والادلة في ذلك لا تحصى كثرة اقول الادلة على امامة علي عليه السلام اكثر
من ان تحصى حتى ان المصنف رحمه الله وضع كتابا في الامامة وسماه كتاب الالفين ذكر
فيه الفي دليل على امامته وصنف في هذا الفن جماعة من العلما مصنفات كثيرة لا يمكن حصرها
ولنذكر هنا جملة من ذلك تستر فاتحنا(?) بذكر فضائله صلوات الله عليه ونوضح بوجوه الاول
قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم
راكعون وذلك يتوقف على مقدمات الاولى ان انما للحصر والنقل عن اهل اللغة قال الشاعر
انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فلو لم يكن للحصر لما تم افتخاره الثانية

ان المراد بالولي اما الاولى بالتصرف او الناصر او غير ذلك من معانيه غير صالح هنا قطعا لكن
الثاني باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين المعنى الاول الثالثة ان الخطاب للمؤمنين
لان ما قبله بلا فصل يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه الآية ثم قال انما وليكم الله ورسوله
فيكون الضمير عائدا اليهم حقيقة الرابعة ان المراد بالذين آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين لوجهين
الاول انه لولا ذلك لكان كل واحد وليا لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل الثاني انه وصفهم
بوصف غير حاصل للكل وهو ايتاء الزكوة حال الركوع اذ الجملة ههنا حالية الخامسة ان المراد بذلك
البعض هو علي بن ابي طالب عليه السلام خاصة للنقل الصحيح واتفاق اكثر المفسرين على انه كان يصلي فسأله
سائل فاعطاه خاتمه راكعا واذا كان هو عليه السلام ولي بالتصرف فيتعين ان يكون هو
الامام لانا لا نعني بالامام الا ذلك الثاني انه نقل نقلا صحيحا متواترا ان النبي ص لما رجع من
حجة الوداع امرهم بالنزول بغدير خم وقت الظهيرة ووضعت له الاحمال شبه المنبر وخطب
بالناس واستدعا عليا ع ورفع بيده وقال يا ايها الناس الست اولى بكم من انفسكم قالوا
بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه
وانصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق معه كيف ما دار كرر ذلك عليهم ثلاثا والمراد بالمولى
هو الاولى

هو الاولى لان اول الخبر يدل عليه وذلك هو قوله الست اولى بكم ولقوله تعالى في حق الكفار ما
ويكم النار هي مولاكم اي اولى بكم وايضا فان غير ذلك من معانيه غير جائز هنا كالجار وا
لمعتق والحليف وابن العم لاستحالة ان يقوم النبي ص في ذلك الوقت الشديد الحر ويجمع
الناس فيخبرهم باشياء لا مزيد فائدة فيها بان يقول من كنت جاره او معتقه او حليفه او ابن
عمه فعلي كذلك واذا كان علي ع هو الاولى بنا فيكون هو الامام الثالث ورد متواترا
ان النبي ص قال لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منا
زل هرون من موسى واستثنى النبوة ومن جملة منازل هرون من موسى انه كان خليفة
له لانه توفي قبله وعلي ع عاش بعد رسول الله ص فيكون خلافته ثابتة اذ لا موجب لزوالها
الرابع قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولي
الامر اما من علمت عصمته اولا والثاني باطل لاستحالة ان يامرنا الله بالطاعة المطلقة
لمن يجوز عليه الخطاء فتعين الاول فيكون هو علي بن ابي طالب اذ لم تدع العصمة الا
فيه وفي اولاده فيكونون هم المقصودين وهو المطلوب وبهذا الاستدلال بعينه جار في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين الخامس انه عليه السلام ادعى الامامة

وظهر المعجز على يديه وكل من كان كذلك فهو صادق كان صادقا في دعواه اما انه ادعى الامامة
فظاهر مشهور في كتب السير والتواريخ حكاية اقواله وشكايته ومخاصمته حتى انه لما راى
تخاذلهم عنه قعد في بيته واشتغل بجمع كتاب ربه فطلبوه للبيعة فامتنع فاضرموا في بيته النار
واخرجوه قهرا ويكفيك الوقوف على شكايته في هذا المعنى خطبته الموسومة بالشقشقية في
نهج البلاغة واما ظهور المعجز فظاهر منها قلع باب خيبر ومنها مخاطبة الثعبان على منبر الكوفة
ومنها رفع الصخرة العظيمة عن فم القليب لما عجز العسكر عن قلعها ورده الشمس حتى فاتت
لحكم وضعها في الفلك وغير ذلك مما لا يحصى كثرة واما ان كل من كان كذلك فهو صادق
لما تقدم في النبوة السادس ان النبي صلى الله عليه وآله اما ان يكون قد نص على امام او لا والثاني باطل
لوجهين الاول ان النص على امام واجب لتكميل الدين وتعيينا لحافظه مخصوص به رسول الله
لزم اخلاله بالواجب الثاني انه صلى الله عليه وآله لما كان شفقته ورافته بالمكلفين ودقة
مصالحهم حتى علمهم مواضع الاستنجاء والجنابة وغير ذلك مما لا نسبة له في المعنى الى الامامة
فيستحيل في حكمته وعصمته ان لا يعين لهم من يرجعون اليه في وقائعهم ويستر عوراتهم و
لم شعثهم فتعين الاول فلم يدع النص بغير علي وابي بكر اجماعا فبقي ان يكون المنصوص عليه

اما علي او ابو بكر

اما علي او ابو بكر والثاني باطل فتعين الاول واما بطلان الثاني فلوجوه الاول انه لو كان منصوصا
عليه لكان توقف الامر على البيعة معصية قادحة في امامته الثاني انه لو كان منصوصا عليه لكان
ذلك وادعاه في حال البيعة او قبلها او بعدها اذ لا خطر بعد الرسول لكنه لم يدع ذلك فلم يكن منصوصا
عليه الثالث انه لو كان منصوصا عليه لكان استقالته من الخلافة في قوله اقيلوني فلست
بخيركم وعلي فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله ورسوله فيكون قادحا في امامته الرابع
انه لو كان منصوصا عليه لما شك عند موته في استحقاقه الامامة لكنه شك حيث قال ليتني
كنت سالت رسول الله صلى الله عليه وآله هل للانصار في هذا الامر حق ام لا الخامس انه لو كان منصوصا عليه لما
امره رسول الله بالخروج مع جيش اسامة لانه كان صلى الله عليه وآله عليلا وقد نعيت اليه نفسه
حتى ثبت قال نعيت الي نفسي وهو يشك ان اقبض فانه كان يعارضني جبرئيل بالقرآن في
كل سنة مرة وانه عارضني به في هذه السنة مرتين فلو كان والي هذه الامة الامام هو ابو بكر لما امره
بالتخلف عنه لكنه حث على خروج الكل ولعن المتخلف منه والكل عيب لما تخلف عنهم السادس
انه لا واحد من غير علي من الجماعة الذين ادعيت لهم الامامة بصالح لها فتعين هو عليه السلام
اما الاول فلانهم كانوا ظلمة لتقدم كفرهم فلا ينالون عهد الامامة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين

قوله ثم من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي ابن الحسين زين العابدين ثم محمد الباقر ثم جعفر
الصادق ثم موسى الكاظم ثم علي الرضا ثم محمد الجواد ثم علي الهادي ثم الحسن العسكري ثم
محمد ابن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم اجمعين نص كل سابق على لاحقه وبالا
لادلة التي سبقت قوله لما فرغ من اثبات الامامة على ما شرع في اثبات الائمة القائمين بالا
لامر من بعده والدليل عليه ذلك من وجوه الاول النص من النبي صلعم في قوله للحسين هذا ولدي
الحسين امام ابن امام اخو امام ابو ائمة تسعة تاسعهم قائمهم افضلهم ومن ذلك ما رواه
جابر الانصاري رضه قال لما نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله فاطعناه وعرفناك فاطعناك فمن اولي الامر الذين
امرنا الله تعالى باطاعتهم فقال هم خلفائي يا جابر واولياء الامر بعدي اولهم اخي علي وآخرهم
ولدي مهدي ع وعددهم فقال بعده الحسن ولده ثم الحسين ثم علي ابن الحسين ثم محمد ابن علي وستدركه
يا جابر فاذا ادركته فاقرءه مني السلام ثم جعفر ابن محمد ثم موسى ابن جعفر ثم علي ابن موسى
ثم محمد ابن علي ثم علي ابن محمد ثم الحسن ابن علي ثم محمد ابن الحسن يملأ الارض عدلا وقسطا كما
ملئت جورا وظلما ومن ذلك ما روي عنه صلعم انه قال ان الله اختار من الايام يوم الجمعة ومن الشهور

شهر رمضان

[illegible]

شهر رمضان ومن الليالي ليلة القدر واختار من الناس الانبياء واختار من الانبياء
الرسل واختار من الرسل عليا واختار من علي الحسن والحسين واختار من
الحسين الاوصياء وهم تسعة من ولده ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال
المبطلين وتأويل الجاهلين الثاني النص المتواتر من كل واحد منهم على لاحقه وذلك كثير
لا يحصى نقلته الامامية على اختلاف طبقاتهم الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما
فلا شيء من غيرهم بمعصوم فلا شيء من غيرهم بامام اما الاول فقد مر بيانه واما الثاني
فبالاجماع فانه لم يدع العصمة في احد الا فيهم في زمان كل واحد منهم فيكونوا هم الائمة وهو المطلوب
كما تقدم الرابع انهم كانوا افضل من كل واحد من اهل زمانهم وذلك معلوم في كتب
السير والتواريخ فيكونوا ائمة لقبح تقديم المفضول على الفاضل الخامس ان كل واحد منهم
ادعى الامامة وظهر المعجز على يده فيكون اماما وبيان ذلك قد تقدم ومعجزاتهم قد
نقلتها الامامية في كتبهم فليطلب في ذلك ككتاب خرائج الجرائح للراوندي وغيره
من الكتب في هذا الفن فائدة الامام الثاني عشر حي موجود من حين ولادته وهو سنة
ست وخمسين ومائتين الى اخر زمان التكليف لان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم

قال النبي صلعم يخرج من ولدي رجل اسمه كاسمي وكنيته كنيتي يملأ الارض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما

لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون هو الامام واما استبعاد بقائه فباطل لان ذلك
ممكن خصوصا وقد وقع في الازمنة السالفة في حق السعداء والاشقياء ما هو ازيد من عمره
عليه السلام واما سبب اختفائه فاما لمصلحة استأثر الله تعالى بعلمها او لكثرة العدو وقلة الناصر
لان حكمته تعالى وعصمته عليه السلام لا يجوز معهما منع اللطف فيكون من غيره العادي وذلك
هو المطلوب اللهم عجل فرجه وارنا ظهوره واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا طاعته
ورضاه واعصمنا من مخالفته وسخطه بمحمد الحق والقائل بالصدق **قال** الفصل السابع
في المعاد اتفق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدني لانه لولاه لقبح التكليف ولانه ممكن
والصادق اخبر بثبوته فيكون حقا وللآيات الدالة عليه والانكار على جاحده **أقول** المعاد
زمان العود او مكانه والمراد به هنا الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها وتفرقها و
هو حق واقع خلافا للحكماء والدليل على ذلك من وجوه الاول اجماع المسلمين على ذلك من غير نكير
بينهم فيه واجماعهم حجة والثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقبح التكليف والتالي باطل فالمقدم
مثله بيان الشرطية ان التكليف مشقة مستلزمة للتعويض عنها فان المشقة من غير عوض
ظلم وذلك العوض ليس بحاصل في زمان التكليف فلا بد من دار اخرى يحصل فيها الجزاء على الاعمال

والا لكان

والا لكان التكليف ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث ان حشر الاجسام ممكن والصادق
اخبر بوقوعه فيكون حقا اما امكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع وافاضة الحياة عليها والا
لما اتصف بها من قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص لما تقدم من انه عالم بكل المعلومات
وقادر على جمعها لان ذلك ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات فثبت ان احياء الاجسام
ممكن واما ان الصادق اخبر بوقوعه فذلك لانه ثبت بالتواتر ان النبي صلعم كان يثبت
المعاد ويقول به فيكون حقا وهو المطلوب الرابع ولان القرآن دل على ثبوته والانكار على جاحده
فيكون حقا اما الاول فالآيات الدالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى وضرب لنا مثلا ونسي خلقه
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم وغير ذلك
من الآيات **قال** وكل من له عوض او عليه عوض يجب بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا
أقول الذي يجب اعادته على قسمين احدهما ما يجب ذلك عقلا وسمعا وهو كل من له حق
من ثواب او عوض ليصل حقه اليه وكل من عليه حق من عقاب او عوض لاخذ الحق منه وثانيهما
من ليس له حق ولا عليه حق من باقي الاشخاص انسية كانت او غيرها من الحيوانات الانسية
والوحشية فذلك يجب اعادته سمعا للدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه **قوله** ويجب

للاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله فمن ذلك الصراط والميزان وانطاق الجوارح وتطاير الكتب
لامكانها وقد اخبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها **قوله** لما ثبت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وعصمته
ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان سابقا على زمانه كالاخبار عن الانبياء
السابقين واممهم والقرون الماضية وغيرها او في زمانه كالاخبار بوجوب الواجبات وتحريم
المحرمات وندب المندوبات والنص على الائمة المعصومين عليهم السلام وغير ذلك من الاخبار او بعده
فاما في دار التكليف كقوله عليه السلام ستقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين
او بعد التكليف كاحوال الموت وما بعده فمن ذلك عذاب القبر والصراط والميزان و
وانطاق الجوارح وتطاير الكتب واحوال القيامة وكيفية حشر الاجسام واحوال المكلفين
في البعث فيجب الاقرار بذلك اجمع والتصديق به لان ذلك كله امر ممكن ولا استحالة
فيه وقد اخبر الصادق بوقوعه فيكون حقا **قال** ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلهما
المنقولة من جهة الشرع صلوات الله على الصادع **اقول** يريد ان من جملة ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
من الثواب والعقاب وقد اختلف في كونهما معلومين عقلا ام سمعا اما الاشاعرة فقالوا
انه معلوم سمعا واما المعتزلة فقال بعضهم بان الثواب سمعي اذ لا يناسب الطاعات ولا

بالكلية [illegible]

[illegible]

ولا يكافئ ما صدر عنه من النعم العظيمة فلا يستحق عليه شيء في مقابلتها وهو مذهب البلخي وقالت
معتزلة البصرة انه عقلي لاقتضاء التكليف ذلك ولقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون واوجب المعتزلة
العقاب للكافر وصاحب الكبيرة مطلقا وقد تقدم ذلك ومن مذهبنا ما يدل على وجوب الثواب
عقلا واما العقاب فهو وان استحق على الطاعة لكن لا نجزم في وقوعه فيجوز العفو الا في من
يموت على كفره وهنا فوائد الاولى يستحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب وفعل
ضد القبيح او الاخلال به بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه او لوجه وجوبه والمندوب كذلك
وكذا فعل ضد القبيح او الاخلال به لقبحه لا لامر آخر غير ذلك ويستحق العقاب والذم بفعل القبيح
والاخلال بالواجب الثانية يجب دوام الثواب والعقاب للمستحق مطلقا كما في حق من
يموت على ايمانه ومن يموت على كفره لدوام المدح والذم على ما يستحقان به ولحصول النقيض
لو انقطع احدهما ولم يكن دائما ولا واسطة بينهما ويجب ان يكونا خالصين من مخالطة
الضد والا لم يحصل مفهومهما ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاهانة
لان فاعل الطاعة مستحق للتعظيم مطلقا وفاعل المعصية مستحق للاهانة مطلقا الثالثة يستحق
الثواب يكون توقفه على شرطه اذ لولا ذلك لكان العارف بالله تعالى مع جهله بالنبي صلى الله عليه وآله

مستحقا له وهو باطل فانه مشروط بالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك و
لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا
والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الرابعة الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم اولئك يستحقون الثواب الدائم مطلقا واما الذين كفروا وماتوا وهم كفار اولئك
يستحقون العقاب الدائم مطلقا والذي آمن وخلط عملا صالحا وآخر سيئا فان كان ا
لسيئ صغيرا فذلك يقع مغفورا له اجماعا وان كان كبيرا فاما ان يوافي بالتوبة فهو من
اهل الثواب ايضا اجماعا وان لم يواف بها فاما ان يستحق الثواب بايمانه او لا والثاني باطل
لاستلزامه الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فتعين
الاول فاما ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل بالاجماع على ان من دخل الجنة لا يخرج منها
فتعين بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو المطلوب ولقوله عم في حق هؤلاء يخرجون
من النار وهم كالحمم او كالفحم فيراهم اهل الجنة فيقولون هؤلاء الجهنميون فيؤمر بهم فيغمسون في
عين الحيوان فيخرجون ووجوههم كالبدر في ليلة تمامه واما الآيات الدالة على عقاب الفجار
والعصاة وخلودهم في النار فالمراد بالخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير او

او المراد بالفجار

او المراد بالفجار والعصاة الكاملون في فجورهم وعصيانهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك هم
الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العقاب بالكفار نحو قوله تعالى
ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين وغير ذلك من الآيات الدالة عليه الثامنة اجمع
ان صاحب الكبيرة انما يعاقب اذا لم يحصل له احد الامرين الاول عفو الله فان عفوه مرجو
متوقع منه وقد وعد به في قوله تعالى ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
ولانه حقه فجاز تركه من الجواد المطلق ولتمدحه بانه غفور رحيم وذلك ليس متوجها الى
الصغائر ولا الى الكبائر بعد التوبة للاجماع على سقوط العقاب فيهما فلا فائدة في العفو
فتعين ان يكون لاهل الكبائر قبل التوبة وذلك هو المطلوب الثاني شفاعة نبينا محمد
رسول الله صلى الله عليه وآله فان شفاعته متوقعة بل واقعة لقوله تعالى واستغفر لذنبك و
للمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لتصديقه بالله ورسوله واقراره بكل ما
جاء به النبي وذلك هو الايمان اذ الايمان في اللغة التصديق وهو هنا كذلك وليست
الاعمال الصالحة جزءا منه لعطفها عليه المقتضي لمغايرتهما واذا امر النبي عم بالاستغفار

لم يتركه لعصمته واستغفاره مقبول منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى هذا
مع قوله عليه السلام ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي واعلم ان ائمتنا عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة
شيعتهم كما هي للرسول الائمة من غير فرق للاخبار عنهم عليهم السلام بذلك مع عصمتهم المنافية
للكذب عنهم انه وسنة يجب الاقرار والتصديق باحوال القيامة واوضاعها وكيفية الحساب
وخروج الناس من قبورهم حفاة عراة وكون كل نفس معها سائق وشهيد واحوال الناس في
الجنة وتباين طبقاتهم وكيفية نعيمها من المأكل والمشرب والمنكح وغير ذلك مما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وكذا احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع
الآلام فيها على ما وردت به ذلك من الآيات والاخبار الصحيحة واجمع عليه المسلمون لان ذلك
جميعه اخبر به الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب **قال** ووجوب
التوبة **اقول** التوبة هي الندم على القبيح في الماضي والترك له في الحال والعزم على عدم
المعاودة اليه في الاستقبال وهي واجبة لوجوب الندم اجماعا على فعل كل قبيح او اخلال
بواجب ولدلالة السمع على وجوبها ولكونها دافعة للضرر ودفع الضرر وان كان مظنونا
واجب ويندم على القبيح لكونه قبيحا لا لخوف النار ولا لدفع الضرر عن نفسه ولا لامر آخر

ثم اعلم ان

ثم اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى او في حق آدمي فان كان في حقه تعالى فاما من فعل قبيح فيكفي
فيه الندم والعزم على عدم المعاودة او من اخلال بواجب فاما ان يكون وقته باقيا فاتيانه
به وذلك هو التوبة منه او خرج وقته فاما ان يسقط بخروج وقته كصلوة العيد فيكفي الندم
والعزم على عدم المعاودة او لا يسقط فيجب قضاؤه وان كان في حق آدمي فاما ان يكون
اضلالا في دين بفتوى مخطئة فالتوبة ارشاده وعدم اعلامه بالخطأ او ظلما لحق من الحقوق
فالتوبة منه ايصاله اليه او الى وارثه او الاتهاب فان تعذر ذلك عليه فيجب العزم عليه
قال والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان يعلم الآمر والناهي كون المعروف معروفا
والمنكر منكرا وان يكونا مما سيقعان فان الامر بالماضي والنهي عنه عبث وتجويز التأثير
والامن من الضرر **اقول** الامر طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء والنهي طلب الترك على
جهة الاستعلاء ايضا والمعروف كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه والمنكر هو
القبيح اذا تقرر هذا فههنا بحثان الاول اتفق العلماء على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واختلفوا بعد ذلك في مقامين الاول هل الوجوب عقلي او سمعي فقال الشيخ الطوسي
بالاول والسيد المرتضى بالثاني واختاره المصنف رحمه الله احتج الشيخ بانهما لطفان

ترك لعصمته واستغفاره مقبول منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى هذا
مع قوله عليه السلام ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي واعلم ان الحق عند علمائنا ان الشفاعة ثابتة لعصاة
شيعتهم كما هي للرسول والائمة من غير فرق لاخبارهم عليهم السلام بذلك مع عصمتهم المنافية
للكذب عنهم [illegible] ويجب الاقرار والتصديق باحوال القيامة واوضاعها وكيفية الحساب
وخروج الناس من قبورهم حفاة عراة وكون كل نفس معها سائق وشهيد واحوال الناس في
الجنة وتباين طبقاتهم وكيفية تنعمهم من المأكل والمشرب والمنكح وغيره وذلك مما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وكذا احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع
آلامها على ما وردت بذلك من الآيات والاخبار الصحيحة واجمع عليه المسلمون لان ذلك
جميعه اخبر به الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب **قال** ويجب
التوبة **اقول** التوبة هي الندم على القبيح في الماضي والترك له في الحال والعزم على عدم
المعاودة اليه في الاستقبال وهي واجبة لوجوب الندم اجماعا على فعل كل قبيح او اخلال
بواجب ولدلالة السمع على وجوبها ولكونها دافعة للضرر ودفع الضرر وان كان مظنونا
واجب ويندم على القبيح لكونه قبيحا لا لخوف النار ولا لدفع الضرر عن نفسه والا لم يكن توبة

ثم اعلم ان

ثم اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى او في حق آدمي فان كان في حقه تعالى فاما من فعل قبيح فيكفي
فيه الندم والعزم على عدم المعاودة او من اخلال بواجب فاما ان يكون وقته باقيا فيأتي
به وذلك هو التوبة منه او خرج وقته فاما ان يسقط بخروج وقته كصلاة العيد فيكفي الندم
والعزم على عدم المعاودة او لا يسقط فيجب قضاؤه وان كان في حق آدمي فاما ان يكون
اضلالا في دين بفتوى مخطئة فالتوبة منه ارشاده واعلامه بالخطأ او ظلما لحق [illegible]
فالتوبة منه ايصاله اليه او الى وارثه او الاستيهاب فان تعذر ذلك عليه فيجب العزم عليه
قال والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان يعلم الآمر والناهي كون المعروف معروفا
والمنكر منكرا وان يكونا مما سيقعان فان الامر بالماضي والنهي عنه عبث وتجويز التأثير
والامن من الضرر **اقول** الامر طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء والنهي طلب الترك على
جهة الاستعلاء ايضا والمعروف كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه والمنكر هو
القبيح اذا تقرر هذا فهنا بحثان الاول اتفق العلماء على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واختلفوا بعد ذلك في مقامين الاول هل الوجوب عقلي او سمعي فقال الشيخ الطوسي
بالاول والسيد المرتضى بالثاني واختاره المصنف رحمه الله احتج الشيخ بانهما لطفان

فى فعل الواجب وترك القبيح فيجبان عقلا فقد علمت ان الوجوب العقلى غير مختص باحد فيجبان عليه تعالى وهو باطل لانه ان فعلهما لزم ان يرتفع كل قبيح ويقع كل واجب اذ الامر بهما الحمل على الشيء والنهى هو المنع منه لكن الواقع خلافه وان لم يفعلهما لزم اخلاله بالواجب لكنه حكيم وفى هذا الايراد نظر واما الدلايل السمعية على وجوبهما فكثيرة واما المقام الثانى فى انهما على الاعيان او على الكفاية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثانى احتج الشيخ بعموم الوجوب من غير اختصاص وبقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر احتج السيد بان المقصود وقوع الواجب وارتفاع القبيح فمن قام به كفى فى الامتثال ولقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر المبحث الثالث فى شرايطه وهى ما جاء ذكره المصنف وهى اربعة الاول علم الامر والناهى بان يكون المعروف معروفا والمنكر منكرا اذ لولا ذلك لامر بما ليس بمعروف ونهى عما ليس بمنكر الثانى ان يكونا مما سيوقعان فى المستقبل فان الامر بالماضى والنهى عنه عبث والعبث قبيح الثالث ان يجوز الامر والناهى تاثير امره ونهيه فانه لو تحقق عنده او غلب على ظنه عدم ذلك ارتفع الوجوب الرابع امن الامر والناهى من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهى على ماله او على احد من المسلمين فان غلب

تمت القول

[illegible]

قال النبى من ترك صلوة الصبح برئت منه الايمان ومن ترك صلوة الظهر برئت منه القرآن ومن ترك صلوة العصر برئت منه الملائكة المقربون ومن ترك صلوة المغرب [illegible]

عند حصول ذلك ارتفع الوجوب انما ويجبان بالقلب واللسان واليد ولا ينتقل الى الاصعب مع النجاح بالاسهل فهذا ما تهيا لى تحريره وكتابته والتقطه وجمعه وترتيبه مع ضعف باعى وقصر ذراعى وعدم حصول الاستعداد وتشوش الافكار لكن المرجو من كرم الكريم ان ينتفع به كما انتفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه انه سميع مجيب تمت هذه الرسالة فى يوم الاثنين عشر ربيع الاول

من تواريخ بيست چهارم مرداد ماه قديم

در بلده كاشان من يد اضعف العباد

شيخ علي ولد احمد علي درويش

ملقب بدرويش مشهور

سنه ١٢٦٩

[illegible]

قال رسول الله ص ان الله تبارك وتعالى اطلع على الارض اطلاعة واختارنى منها فجعلنى نبيا ثم اطلع الثانية فاختار منها عليا فجعله اماما ثم امرنى ان اتخذه اخا ووصيا وخليفة ووزيرا فعلى منى وانا من على وهو زوج ابنتى وابو سبطى الحسن والحسين الا وان الله تبارك وتعالى جعلنى واياهم حججا على عباده وجعل من صلب الحسين ائمة يقومون بامرى ويحفظون وصيتى التاسع منهم قائم اهل بيتى ومهدى امتى واشبه الناس بى فى شمائله واقواله وافعاله يظهر بعد غيبة طويلة وحيرة مضلة فيعلن امر الله ويظهر دين الله ثم يؤيد بنصر الله وينصر بملائكة الله فيملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما

[illegible]

من جمله احادیث عجیبه

و منها ما لا اعلام میکویم که موی مبارک در دست طیب بود پس اول رو بالا کرد که تو بکو سلمان کفت
مرده بودن دار ازان طاس روشن تر و ابا در دبو داو ازین عسل شیرین تر اما ابا
در دم مرگ با خود بردن ازاین مو باریکتر حضرت یحیی فرمود بعد ازان امام حسن ع
کفت یا رسول الله ازاین طاس روشن تر و ملک پادشاهی ازاین عسل شیرین تر اما علاج
کردن ازاین مو باریکتر امام حسین ع کفت علم ازاین طاس روشن تر و تحصیل علم ازاین عسل
شیرین تر اما عمل کردن ازاین مو باریکتر بعد ازان فاطمه ع کفت زنان صالحه ازاین طاس
روشن تر و حیا در چشم ایشان ازاین عسل شیرین تر اما خود را از نامحرم نگاه داشتن ازاین
مو باریکتر حضرت پیغمبر فرمود که جای برادرم علی خالی است که بیایم و در این مقام برسید
هنوز ان حضرت در سخن بود که آواز علی ع برآمد و کفت بسم الله الرحمن الرحیم و قدم
در اندرون خانه نهاد و نظرش بر جمال پیغمبر افتاد و سلام کرد و دید که سلمان و دعا
دشمن و جمعی نشسته اند و سفره در پیش دارند و طاس پر از عسل در میان کلام دست بر
عسل دراز میکند حضرت فرمود یا علی خوش آمدی بیا بنشین که عجب صحبتی داریم حضرت
امیر ع کفت یا رسول الله چهار کفتند از صحابه همراه اند اکر امر باشند ایشان نیز

طاس روشن تر و خواندن قرآن ازاین عسل شیرین تر اما عمل کردن ازاین مو باریکتر
جابر انصاری کفت مرد دنیا را که ازاین طاس روشن تر و نماز کردن او ازاین
عسل شیرین تر اما حضور قلب ازاین مو باریکتر عبد الله انصاری کفت رکوع ازاین
طاس روشن تر و دادن رکوع ازاین عسل شیرین تر اما مستحق رسانیدن ازاین مو
باریکتر جناب امیر المؤمنین ع کفت مهمان ازاین طاس روشن تر و عزت داشتن مهمان
ازاین عسل شیرین تر اما مهمان را از خود راضی کردن ازاین مو باریکتر حضرت رسول
بسیار تحسین کرد و فرمود که حقا آنچه از تو شنیدم همه مردی و کرم بود بعد ازان حضرت
امیر کفت یا رسول الله حالا نوبت شماست حضرت رسول فرمود معرفة الله ازاین طاس
روشن تر و دانستن معرفت ازاین عسل شیرین تر اما عمل کردن بمعرفت ازاین مو باریکتر همه
تحسین کردند حضرت خواست دست مبارک دراز کند که جبرئیل بند دست حضرت را کرفت
عرض کرد من حاضر بودم که شما این تشبیهات را کردید و امر شد که بخاطر رسد فدای تو باد
دنیا ازاین طاس روشن تر و براه رضای پروردکار رفتن ازاین عسل شیرین تر اما
خدا را از خود راضی کردن ازاین مو باریکتر بعد ازان کفت یا رسول الله من ایا
عسل را با مر پروردکار از بهشت برای شما آوردم و این مو از زلف فلان حور

[illegible]

وقال علیه السلام

لنعم الیوم یوم السبت حقا ... لصید ان اردت بلا امتراء

به خوش روز شنبه شکار و ... برای صید رفتن سوی صحرا

وفی الاحد البناء لان فیه ... تبدی الله فی خلق السما

به یکشنبه بنا سازانکه روز ... شده بنیاد خلق آسمانها

وفی الاثنین ان سافرت فیه ... ستظفر بالنجاح وبالثراء

بدوشنبه سفر کن کاندرین روز ... شود فیروزیت در مال پیدا

ومن یرد الحجامة فالثلثا ... ففی ساعاته سفك الدماء

حجامت خوش بود روز سه شنبه ... که در وی ریزش خون هست اولی

وان شرب امرء یوما دواء ... فنعم الیوم یوم الاربعاء

اگر شربت خوری بهر علاجی ... بروز چهارشنبه هست زیبا

وفی کل وقت الصلوة جمیعه ... بلال فیدعوا باسمه کلما دعا

بود در هر وقت نماز ... چون بلالش نام کفتی در صلوة در دعا

وطلب اقوام مواریث ما الله ... فقینا مواریث النبوة والهدی

بردند میراث ... در میان ما میراث نبوة با پیدا

وفی الیوم الخمیس قضاء حاج ... ففیه الله یأذن بالدعاء

بروز پنجشنبه رفع حاجات ... که حق در وی دعا فرمود یارا

وفی الجمعات تزویج وعرس ... ولذات الرجال مع النساء

بروز جمعه تزویج و عروس است ... میان مرد و زن لذت مهیا

وهذا العلم لا یعلمه الا ... نبی او وصی الانبیاء

از این سان علم را هر کس نداند ... بجز پیغمبر او لاد داود

[illegible]

محی و رساله مجبوب چهارده ساله
بمان الست مرا محب [illegible] کنه

ان فرعون و هامان عمر
و [illegible]

[illegible]